جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة – قسم العلوم السياسية

التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على النظام السياسي التشادي (1990-2007)

(استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية)

Changes in the International System and its effects on the political System in Chad (1990-2007)

إشراف
الدكتور علي الشرعة

إعداد الطالب
إبراهيم المدو علي التشادي
الرقم الجامعي: 0520600010

العام الدراسي 2009– 2010

التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها

على النظام السياسي التشادي
(1990-2007)

Changes in the International System and its effects on the political System in Chad

(1990-2007)

إشراف:

الدكتور علي الشرعة

إعداد الطالب:

إبراهيم المدو علي

الرقم الجامعي: 0520600010

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور علي عواد الشرعـــــــــــة	(رئيساً ومشرفاً)	....
الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشـــدان	(عضـــــواً)	....
الدكتور وليد أبو دلبــــــــــــوح	(عضـــــواً)	....
الدكتور هاني أخو إرشيـــــــــدة	(عضـــــواً)	....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت / الأردن

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ / / 1431هـ الموافق / / 2010 م

بسم الله الرحمن الرحيم

+يا أيها النَّاسُ إنَّا خَلَقنكم من ذكر وأنثى وجعلنكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير _ [الحجرات، 13]

صدق الله العظيم

الإهداء

أهــدي هــذا الجهــد العلمــي إلــى أســاتذتي الكــرام فــي معهــد بيــت الحكمــة – جامعــة آل البيــت، الــذين قــاموا بنــصحي وإرشــادي وتقــديم الملاحظــات العلميــة القيمــة التــي ســاهمت فــي إخــراج الرســالة الأكاديميــة بصورتها النهائية، والتي بدونها ما كانت أن تكون.

وأخــص بالإهــداء الــدكتور علــي الــشرعة، الــذي تفــضل بالإشــراف على هذه الرســالة، ولــم يبخــل علــيَّ بوقتــه الثمــين، والــذي لا يمكــن أن يقــدر بثمن.

كمــا أهــدي هــذه الرســالة إلــى والــدي ووالــدتي الأعــزاء الــذين شــجعوني باســتمرار علــى الغربــة والاغتــراب عــن بلــدي فــي ســبيل نيــل الــشهادات العلميــة العليــا، وأســأل الله العظــيم رب العــرش العظــيم أن يحفظهم مــن كــل مكــروه... ولا أنــسى أن أهــدي هــذه الراســلة كــذلك لأخــي المرحوم موسى مــدو علــي الــذي توفــاه الله ســبحانه وتعــالى فــي حــادث ســير مــؤلم (تغمــده الله بواســع رحمتــه وفــسيح جنانــه) وإلــى جميــع مــن ســلك أو سيسلك نهج طريق العلم سبيلاً له.

الشكر والتقديـــر

الحمد لله كل الحمد، والشكر له على كريم فضله وجزيل نعمه وما من بـــه علـــي مـــن إصرار وعزيمة لمواجهة كل الصعوبات في طريق إتمام وإكمال متطلبات هـــذه الدراســـة، ولا يسعني في هذا المقام ومن باب العرفان والاعتراف بالفضل إلا أن أتقدم إلى **أســـتاذي الفاضـــل الدكتور علي الشرعة** الذي تَشرفت هذه الرسالة بأن حملت اسمه مشرفاً عليها، بوافر الاحتـــرام والتقدير لما مدني به من عون ومساعدة وإسناد كبير أسهم في إغنائها وتقويمها، كما أسجل لـــه رحابة صدره ودقة معلوماته وغنى ملاحظاته والتي كانت هاجساً قويـــاً ودافعـــاً لـــي فـــي أداء مهمتي، فله مني الدعاء الصادق بدوام الصحة والعافية.

ولا يفوتني أن أخص بقية الأساتذة الأفاضل الذين تتلمذت علـــى أيـــديهم وبكـــل فخـــر واعتزاز، وهم **الدكتور محمد المقداد**، و**الدكتور هاني أخو إرشيدة**، و**الأستاذ الدكتور عبدالفتاح الرشدان، والدكتور وليد ابو دلبوح، والأستاذ الدكتور عبد السلام البغدادي، والأستاذ الـــدكتور السيد فليفل، والدكتور محمد عاشور**، وجميع من تتلمذت على أيديهم.

وأتوجه بمشاعر الأخوة والوفاء إلى جميع زملائي في مرحلة الماجستير، وأخص مـــنهم الأستاذ مروان شحادة لما أسهم به من مساعدة قيمة في تقديم المصادر والمعلومـــات والنـــصائح التي تيسرت بين يديه.

كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى أخي و**أستاذي الشيخ زكريـــا أغـــبش** لمـــساعدته فـــي مشواري الدراسي في مرحلة الماجستير، حيث قدم لي الدعم والنصح الصادق وشجعني من بداية الطريق، ولا أنسى فضل **الأستاذ عارف الخوالدة** عليّ، وأخي سعيد بركة الله، والأخـــت نهلـــة أحمد ونسيبة عمر أحمد، وأخي وصديقي جمعة عبد الرحيم دقوش وسليمان مسار من جمهورية مصر.

كما أسجل شكري الجزيل إلى جميع من واكبني في مشواري الطويل وأمـــدني بـــالخبرة والمشورة والدعاء الصادق، فجزاهم الله عنا خير الجزاء، وأخيراً أقدم شكري لمـــوظفي مكتبـــة عبد الحميد شومان وخاصة **الأستاذ حماده علي الحلايقة**، مع الاعتذار للأشخاص الـــذين فـــاتني تقديم الشكر لهم في هذا المقام.

فهرس الرسالة

رقم الصفحة	الموضـــــــــوع

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة "التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على النظام السياسي التشادي"، وحددت الفترة الزمنية للدراسة والبحث ما بين الأعوام 1990 – 2007، وهي الفترة التي شهدت تغيرات جذرية متعددة، في نمط العلاقات الدولية السائدة، وهي نفس الفترة التي شهد فيها النظام السياسي التشادي تحولات هامة على كافة الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتم اعتماد التغيرات التي طرأت على النظام الدولي كمتغير مستقل، وانعكاسات تغيرات النظام الدولي على النظام السياسي التشادي كمتغير تابع، حيث تأثر المتغير الثاني بالمتغير الأول، بمعنى أن التغيرات التي طرأت على النظام الدولي أثرت بعمق على بنية النظام السياسي التشادي.

ونظراً لأهمية القارة الأفريقية عموماً، وجمهورية تشاد على وجه الخصوص، لما تتمتع به هذه المنطقة من موقع استراتيجي وما تمتلكة من ثروات، وتعتبر سوق استهلاكية اصبحت مجال للتنافس العالمي، وقلة الدراسات باللغة العربية حول تشاد، فإن هذه الدراسة انطلقت من سؤال جوهري؛ وهو: هل أنعكست التغيرات في النظام الدولي على النظام السياسي التشادي؟ وقد تفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة حاول الباحث الإجابة عنها في معرض هذه الدراسة، وقد سعت الدراسة لاختبار فرضيتها الرئيسية؛ والتي مفادها أن هناك علاقة إرتباطية بين التغيرات التي طرأت على النظام الدولي وانعكاساتها على النظام السياسي التشادي، وتفرع عنها الفرضيات التالية: كلما زادت الأطماع الغربية على جمهورية تشاد، كلما ضعف الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، وكلما قلت الضغوط الدولية على النظام السياسي التشادي، كلما ازدادت سياسة قمع الحريات العامة وانعدمت الديمقراطية، وأن هناك علاقة ارتباطية ما بين التحالفات الجديدة التي ظهرت في النظام الدولي الجديد، والتحالفات التي يرتبط بها النظام السياسي التشادي.

وفي سبيل وصول الدراسة إلى نتيجة موضوعية فقد استخدم الباحث في دراسته مناهج مختلفة، هي: المنهج المقارن، ومنهج تحليل النظام الدولي.

وقد قسمت الدراسة إلى فصلين؛ يتناول الفصل الأول التغيرات التي طرأت في النظام

الدولي، وقد جاء هذا الفصل في أربعة مباحث، وأربعة مطالب وتفرعاتها، أما الفصل الثاني فيتناول انعكاس التغيرات التي طرأت في النظام الدولي على النظام السياسي التشادي بعد سوق مؤشراته واختبار الدراسة له، وقد جاء في خمسة مباحث وتسعة مطالب وتفرعاتها.

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، والتوصيات، والتي كان من أهمها: أن هناك تغيرات فعلية طرأت في بنية النظام الدولي خلال فترة الدراسة، في كافة المناحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والاجتماعية والثقافية، انعكست بعمق على التغيرات التي طرأت في النظام السياسي التشادي، وهو ما يدلل صحة الفرضية الرئيسة التي انطلق منها الباحث، وكذلك تواصل الأطماع الغربية بأشكال مختلفة ولاعبين مختلفين بقصد السيطرة والهيمنة على النظام السياسي التشادي، وأن انتشار الديمقراطية والحريات العامة والشفافية ومحاربة الفساد تزداد مع تطور العلاقات الخارجية مع الدول الاستعمارية التي تستهدف تشاد.

المقدمـــــة:

الحراك السياسي الذي يعيشه النظام السياسي التشادي دفعني إلى إجراء مقارنـــة دائمـــة ومستمرة بين ما أفرزته المتغيرات الدولية على صعيد أفريقيا، وبما حدث في تشاد من جانـــب ، ومطابقة ذلك كله مع الوقائع الافتراضية التي حملها النظام الدولي الجديد . بمعنى أخـــر إن مـــا دفعني إلى اختيار هذا الموضوع لمعرفة ما إذا أن كان النظام السياسي في تـــشاد اخـــذ بـــروح وجوهر ما حملته المتغيرات الدولية أم أن الأمر كله كان مسايرة لتلك المتغيرات لتأمين النظـــام السياسي من أي ضغوط قد تأتيه من الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحـــاد الأوروبـــي وهـــي ضغوط لا يمكن الاستهانة بها لأنها تبدأ بالتضييق الاقتصادي ثم التشويه الإعلامـــي ومـــن ثـــم الحصار السياسي وانتهاء بتبديل أو إسقاط النظام من قبل تلك القوى الغربية وعليه فـــان النظـــام السياسي التشادي كان أمام خيارين ، إما أن يساير المرحلة وإما أن يقف في وجهها ويبدو علـــى الأقل كما تراه هذه الدراسة انه أي أن النظام التشادي اخذ بالخيار الأول أي مـــسايرة المرحلـــة والأخذ بظواهر الأمور وهذا ما سعينا لإثباته في نهاية الدراسة كإجابة على الفرضية التي أخـــذنا بها في هذه الدراسة .

النظام الدولي الجديد الذي ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفيتي فـــي بدايات العقد التسعيني في القرن الماضي أدى إلى ظهور أحادية قطبية تتمثل بالولايات المتحـــدة الأمريكية التي أصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم والتي تستطيع الوصول إلى أي بقعة في الكرة الأرضية والتأثير بها اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، فهنا بدأت مرحلة جديدة فـــي الـــسياسة الدولية تقوم على انفراد قوة دولية واحدة بالنظام الدولي وما يتركه ذلك من انعكاســـات متعـــددة الأشكال على النظام الدولي ومكوناته المتمثلـــة فـــي الـــدول والمنظمـــات الدوليـــة والإقليميـــة والمؤسسات عابرة القومية.

وهذه المتغيرات انعكست بتأثراتها المتباينة إلى العالم عموما وعلى دول القارة الإفريقيـــة ومنها جمهورية تشاد على نحو خاص.

وعلى الجانب الآخر فان تشاد شأنها شان الدول الإفريقية قد تأثرت وعلى نحـــو ســـريع ملموس بهذه المتغيرات، وقد أخذ بها النظام السياسي التشادي منذ عام 1990 م أي منذ أن جاء العقيد إدريس ديبي الى راس السلطة بحركة مسلحة قادها من شرق تشاد ، إذ أن الـــرئيس اخـــذ

بالتعامل (بايجابية) مع المتغيرات الدولية الجديدة القائمة على التعددية واقتصاد السوق ونمط الحياة الغربية، برغم انه جاء الى السلطة بطريقة لا تتوائم مع هذه المتغيرات وكانت وراء هذا القرار جمله من المتغيرات منها قناعة لا تتكرر الانقلابات او ضغط فرنسي وكما هو سالفاً أراد أن يساير المتغيرات .

وجاء بسبب علاقاته الخاصة مع فرنسا والتي شجعته على إنتهاج هذا السلوك ومن جهته سايرها في ذلك ارضاءاً لها ، وتد ثر بحمايتها ، إضافة الى إدراكه أن النظام الدولي قد تغير وعليه أن يساير المرحلة لإرضاء القوة الدولية المؤثرة في النظام الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية) للبقاء في السلطة اكبر فترة ممكنة تحت يافطة الشعارات وعليه شرع فور توليه السلطة والقيام بجملة من الإجراءات المتوافقة مع اشتراطات النظام الدولي الجديد .

وإذ قام أولا بدعوة القوى السياسية والاجتماعية النافذة في البلاد وعامة المواطنين إلى تأسيس أحزاب سياسية وفتح المجال للجميع لممارسة العمل السياسي شريطة عدم اقتران ذلك بالعنف وشرع أثناء ذلك بإصدار قانون لتنظيم العمل الحزبي في البلاد وفق أسس وشروط معلنة.

دعا جميع القوى السياسية إلى المشاركة الفاعلة في الانتخابات النيابية ومن ثم الرئاسية وهي الانتخابات التي أجريت (النيابية) لأول مرة في تاريخ 1996 م وأسفرت عن فوز مجموعة من الأحزاب السياسية، نسبة معينة من الأحزاب السياسية حصلت على مقاعد من البرلمان والأغلبية الساحقة من المقاعد للحزب الحكم .

وقد تكررت عملية الانتخابات ومما يجدر ذكره أن هذه الانتخابات كانت تأتي دائما بأغلبية موالية للرئيس وبالنسبة للانتخابات الرئاسية أجريت أكثر من مرة مع وجود منافسين شكليين للرئيس إذ كانت النتيجة محسومة سلفا.

واقتصاديا لم تطرأ تغييرات جوهرية على النمط الذي كان سائدا قبل مجيئه إذ أن اللمسات الرئاسية التي كانت موجودة في الاقتصاد التشادي لا تزال كما هي وذلك يعود أصلا إلى تخلف الاقتصاد المحلي.

أما اجتماعيا فقد زادت وتيرة التأثر بالمتغيرات الاجتماعية التي جاء بها النظام الـــدولي الجديد. ازداد التأثر بالنمط الغربي في الحياة الاجتماعية والثقافة (المأكل والملبس).

الإطار النظري العام

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث في دراسة وتحليل انعكاس المتغيرات في النظام الدولي على النظام السياسي التشادي من جوانب عدة علمية وعملية، فمن **الناحية العلمية** فإن هذه الدراسة هي محاولة لسد النقص المعرفي في المكتبة العربية فيما يتعلق بالدراسات التشادية، وبخاصة في البلاد العربية والإسلامية التي تقع خارج القارة الإفريقية، أما أهميتها من **الناحية العملية** فتعود لاهتمام الباحث بهذا الموضوع كونه ينتمي إلى جمهورية تشاد وأحد رعاياها، وبسبب معاصرته مجمل الانعكاسات والتغيرات التي طرأت على النظام السياسي التشادي، سواء كانت سلبية أم إيجابية، وكونه عاصر المرحلة (الديمقراطية) الحالية في تشاد التي بدأت عام 1990 وتوافق الأخذ بها من قبل النظام السياسي مع المتغيرات الدولية التي بشرت بالنظام الدولي الجديد القائم على شعارات التعددية السياسية والحزبية، والديمقراطية، واقتصاد السوق و الانفتاح الاجتماعي على الآخر، فضلاً عن أن هذه الدراسة ستساهم في تعميق الرؤية والفهم لدى صناع القرار والباحثين والدارسين المهتمين بدول القارة الإفريقية عموماً، وجمهورية تشاد على وجه الخصوص.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ورصد المتغيرات في النظام الدولي بالبحث والتحليل، وانعكاساتها السلبية والايجابية على النظام السياسي التشادي، فضلاً عن معرفة طبيعة الصراع الاستعماري (الفرنسي – الأمريكي) التي تستهدف ثروات الجمهورية التشادية، والكشف عن أهم مؤشرات التغير في النظام الدولي، و التي ظهرت انعكاساتها على النظام السياسي التشادي خلال فترة الدراسة التي تبدأ من 1990الى 2007، كما تهدف هذه الدراسة لتتبع مسار جوانب عديدة متعلقة بانعكاسات المتغيرات في النظام الدولي على النظام السياسي التشادي، وانعكاساتها على طبيعة العلاقات التي تربطها مع مختلف الدول، إقليمياً.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تدور إشكالية الدراسة الرئيسية حول معرفة وتتبع التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على النظام السياسي التشادي. ويبرز في ظل هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

تساؤلات الدراسة:

- ما هي طبيعة التغيرات في النظام الدولي.
- ما هي طبيعة النظام السياسي في جمهورية تشاد في الفترة ما بين 1980 – 1990.
- إلى أي مدى انعكست التغيرات في النظام الدولي على النظام السياسي التشادي .
- ما هي طبيعة الانعكاسات (السلبية والإيجابية)التي طرأت على النظام السياسي التشادي في ظل التغيرات في النظام الدولي.
- كيف يؤثر الصراع الفرنسي – الأمريكي على الجمهورية التشادية من الناحية السياسية والاقتصادية.
- ما هي فلسفة النظام السياسي في ظل تغيرات النظام الدولي.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أن هنالك علاقة إرتباطية بين التغيرات التي طرأت في النظام الدولي، وانعكاساتها على النظام السياسي التشادي.

وفي ظل هذه الفرضية تبرز الفرضيات الفرعية التالية:

- كلما زاد الصراع الاستعماري على جمهورية تشاد، كلما ضعف الاستقرار السياسي والأمني في البلاد.
- كلما قلت الضغوط الدولية على النظام السياسي التشادي، كلما ازدادت سياسة قمع الحريات العامة وانعدمت الديمقراطية.
- هناك علاقة إرتباطية ما بين التحالفات الجديدة التي ظهرت في النظام الدولي الجديد، والتحالفات التي يرتبط بها النظام السياسي التشادي.
- **متغيرات الدراسة :**
- يبرز في هذه الدراسة متغيرين الأول متغير مستقل، والثاني متغير تابع.

المتغير المستقل:

تظهر التغيرات التي طرأت في النظام الدولي كمتغير مستقل.

المتغير التابع:

وتظهر انعكاسات تغيرات النظام الدولي على النظام السياسي التشادي كمتغير تابع.

مفاهيم الدراسة:

التغيرات:

التعريف الإسمي:

المقصود بالتغيرات هي قيام الباحث بعملية تصنيف منطقي للسمات التي يتكون منها المتغير، اما ما يعنيه المقصود بالسمات هي عبارة عن خصائص او مميزات يتمكن عن طريقها الباحث من وصف حالة او شيء او هدف ما فعلى سبيل المثال صفات الذكر والأنثى تتعلق بمتغير نوع الجنس كما ان سمات الثورية، الاعتدال، والمحافظة تصف متغيرات مثل الحزب السياسي او الأيديولوجية .الباحث السياسي عند دراسته لطبيعة العلاقة السائدة بين التغيرات والسمات المميزة لها كما هو الحال يقع في اطار الظواهر السياسية. فالباحث السياسي عندما يحاول ان يتطرق لوصف الدولة مثلا في اطار متغير نوع الجنس والتعليم على اساس سمات مميزة مثل الذكور والاناث والمتعلمين وغير المتعلمين فبهذه الحالة يمكن ان يصل الى نتيجة مفادها على ان معدل الاناث الى الذكور يصل مثلا الى نسبة 2 الى 1 او ان معدل المتعلمين الى غير المتعلمين يصل مثلا الى نسبة 1 الى 3 [1].

ولتوضيح السمات المميزة لمتغيرى نوع الجنس والتعليم بصميم لغة المتغيرات وما يربطها من تطبيق أطر فكرية علمية، حيث انه قد يصل الى نتيجة او يكشف مثلا وجود علاقة قوية او ضعيفة علاقة سببية او علاقة توافق علاقة طردية او علاقة عكسية بين المتغيرات محل الاهتمام والبحث والدراسة.

التعريف الإجرائي:

يربط فرانك بيلي التغيير بالانجاز على اعتبار أنه أي تغيير واضح في الولاءات السياسية للناخبين يؤدي الى توقع مختلف في المشهد السياسي وهذا ما إقترن في السنوات قريبة العهد بالاجيال الجديدة التي لها قيم ليست متماثلة تماما وانما هي مختلفة تتصل بمختلف العوامل[2]. وتتغير البنى الطبقية وظهور قضايا اخرى جديدة مثل قضايا المذكر والمؤنث

([1]) مصطفى عبد الله خشيم ، **موسوعة علم السياسة** ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان بنغازي ، 1994م ص 349

([2]) فرانك، بيلي. **بلا كويل للعلوم السياسية** ، ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث ، دار كويل للنشر 1999م ، ص 564

وسياسة الانجاب وفلسفة البيئة الا ان المتتبع والمتفحص في ادبيات مناهج البحث العلمي يلاحظ بجلاء وجود عدة انواع وانماط من التغيرات، فالتغيرات ذات طبيعة مركبة سياسية واقتصادية واجتماعية تتمثل بتبني القيم الغربية ولاسيما (الأمريكية)، والبعد السياسي من هذه التغيرات: يتبنى النموذج الليبرالي، التعددية السياسية والحزبية واعتماد آلية الانتخابات للوصول الى السلطة، فيما يتمثل البعد الاقتصادي بتبني اقتصاد السوق والابتعاد عن المركزية والتخطيط الاقتصادي الشامل ، ورفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية وعدم تدخل الدولة في الأسعار وترك الموضوع لآلية السوق، والبعد الاجتماعي ويتمثل بإشاعة نمط الحياة الاستهلاكية الأمريكية والغربية في كل مناحي الحياة الثقافية والسلوكية(3).

النظام الدولي:

التعريف الاسمي:

النظام الدولي: هو مجموعة من العناصر المترابطة، أو مجموعة من البدائل التي تعتمد على بعضها البعض[4].

يشير غراهام ايفانز وجيفرى نوينهام، في قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ان النظام الدولي يستخدم احيانا كمرادف International System وهذا يشير الى نمط الانشطة او مجموعة التدابير التي يتميز بها السلوك المتبادل للدول وبهذا التعريف فإن له عددا من النعوت الرسمية – سياسي، دبلوماسي قانوني إقتصادي عسكري وهذا ما يعطي منهجا وإنتظاما للعلاقات الدولية (5).

التعريف الإجرائي:

يستند النظام الدولي المعاصر الى نظام الدول الاوروبية الذي أنشأ في وستفاليا عام 1948م دول متعددة ذات سيادة تتعايش في ظروف من الفوضى التي تعترف مع ذلك بمعايير عامة السلوك والتفاعل ووجدت أنظمة دولية اخرى مثال على ذلك الامبراطوريات والسلطنات وأنظمة الجزية لها مكونات وصفات مختلفة لكن النظام المعاصر وهو نظام عالمي الان وهو

(3) فرانك، بيلي. **بلا كويل للعلوم السياسية** ، ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث ، دار كويل للنشر 1999م ، ص 564.
(4) وضاح، زيتون. **المعجم السياسي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003م، ص 333.
(5) غراهام، ايفانز، نويتهام ، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** ، مركز الخليج للابحاث ، دار كتب بنغوين للنشر ، الامارات العربية المتحدة ، 2004م ص 365

يقوم على اساس رفض الحكومة العالمية وافتراض سيادة الدولة فيقال انه يظهر " نظاما " بمعنى انه يعترف بالعناصر التنظيمية (مثل موازين القوى والدبلوماسية والقانون) والتي يمثل إطـارا يجري التفاعل ضمنه والاستقرار يعتبر قيمة اساسية من اي نوع مـن انـواع النظـام الـدولي وبالفعل يتعارض هذا مع الصراع المسلح لانه لا ينسجم معه في حين هذا لا يعنـي ان النظـام ساكن فالتغيير والتطور (مثل ظهور دول جديدة) يمكن ان يحدث وهو يحدث بالفعل لكن ذلـك يتم استيعابه من خلال التكيف او التسوية .

ويناقش اصحاب هذا الاختصاص بأن السبب المنطقي لوجود النظـام هـو الامـن وان الغرض من التدابير التنظيمية هو توفير الحماية للدول ذاتها وللنظام الذي تـشكل جـزاء منـه وهناك اختلافات كثيرة وغير منسجمة مع بعضها على انه يجند هذا الراي الواقعي او المحـافظ الوضع الراهن وينفر عادة من الادعاءات بان النظام هو مرادف العدالة او يجب ان يكون مرادفا لها .

النظام السياسي :

التعريف الاسمي:

1- استعار علم السياسة المفهوم البارسوني واصبح النظام السياسي الان نموذجا بنيويا-وظيفياً مصمماً لتفسير وفهم حالات البقاء والمحافظة والتفسخ والانهيار[6] والنظام السياسي لـيس من السهل ان نجد له تعريفا شاملا كاملا له لكونه يشكل فرعا مـن العلـوم الـسياسية وذلـك لاختلاف وجهات نظر الباحثين في هذا المجال حيث المفاهيم والاهداف التي يريبدون الوصـول اليها والى تاكيدها في ما يطرحونه من تصورات وافكار لدراسة النظام السياسي .

2- اما (ديفيد اوستين) قد اكد في تعريفه للنظام السياسي بأنه تلك الظواهر التي تكون في مجموعها نظاما ما هو في الحقيقة جزء من مجموع النظام الاجتماعي ولكنه تفرع عنه بقصد البحث والتحليل للوصول الى نتيجة ولما كانت الحقائق المجردة تخبرنا بأنه ليس كل شـيء فـي واقع الحياة متعلقا بالنشاط السياسي – ولكن جزء فقط من هذا النشاط من حياة الجامعـة يمكـن اعتبارها نشاطا سياسيا ومن ثم اعتبار النشاط السياسي – وهو تلك العناصـر المتعلقـة بـالحكم وتنظيماته وبالجامعات السياسية والسلوك السياسي وكذلك يعني العناصر الاجتماعيـة المرتبطـة

([6]) **فرانك بيلي،** ص 46.

بهذا النشاط يمكن اعتبارها جزء منه كذلك المتعلقة بالنظـام الطبقـي وبـالتكتلات والجامعـات المحلية [7].

3- النظام السياسي ذهب الى تعريفه " روبرت داهل " بأنه التركيب المستمر للعلاقـات الانسانية الذي يشمل الى حد كبير القوة والحكم والسلطة.

4- اما بخصوص "هارولد لاسويل" فأنه يفسر النظام السياسي بأنـه النفـوذ واصـحاب النفوذ مؤسسا على ذلك مفهوم القوة مفسراً بالجزء المتوقع.

التعريف الاجرائي:

اقترن هذا المصطلح بمعنيين اثنين فالمعنى التقليدي كان يتعلق بالعلاقة المتبادلـة بـين الهيئات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية ضمن إطار دستوري ولا يقتصر في هذا الجانـب فقط وانما كثيرا ما تكون انظمة الانتخابات والاحزاب السياسية وادوارها في تـشكيل الحكومـة والاعراب عن الراي السياسي مشمولة بمصطلح النظام السياسي ثم اصبح مصطلح " النظـام " ولا يزال يطلق على منظور اوسع نطاقا شمل وسائل صنع القرار والقيم التي تقوم عليها العلاقة بين المواطن والدولة .

حدود الدراسة :

تم وضع حدوداً للدراسة من حيث المكان والزمان ، إذ تمثل الحدود المكانية، مكونـات المجتمع الدولي على أساس النظم السياسية، والتي تشكل النظام الدولي بشكل عـام، والمنـاطق الجغرافية لجمهورية تشاد بشكل خاص، التي يتكون فيها النظام السياسي التشادي، وهذه الحـدود هي البيئة الحاضنة للنظام الدولي وللنظام التشادي.

أما حدود الدراسة زمانياً فتم تحديدها بفترتين الأولى: الفترة الضابطة والتي تبدأ من عام 1980 وتنتهي في عام 1990، والثانية: فترة الدراسة وهي مـا بـين الأعـوام 1990 ولغايـة 2007.

قمنا باعتماد الفترة ما بين الأعوام 1980 – 1990 على اعتبـار أنهـا فتـرة ضـابطة للدراسة، إذ أنها تمثل المرجعية التي يقاس عليها التغيرات التي حصلت في النظام الـدولي فيمـا

([7]) **ناظم عبد الواحد الجاسور** ، المصدر السابق، ص 364

بعد، حيث يمكن من خلالها معرفة شكل ومكونات النظام الدولي السائد، وطبيعة التحالفات الفاعلة فيه، كما تمكننا من معرفة شكل النظام السياسي في جمهورية تشاد، وذلك بهدف رصد انعكاسات المتغيرات في النظام الدولي عليه.

واعتمدت الفترة ما بين الأعوام 1990 – 2007 للدراسة والبحث ، وهي الفترة التي شهدت تحولات وتغيرات جذرية متعددة، في شكل النظام الدولي، ونمط التحالفات الجديدة، والتي جاءت مع بروز النظام الدولي الجديد، الذي يوصف بأنه " نظام أحادي القطبية"، وبخاصة عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، وجدار برلين، وهي نفس الفترة التي شهدت فيها جمهورية تشاد تغيراً في النظام السياسي بعد أن أطاح الرئيس إدريس ديبي، بالرئيس التشادي السابق حسين هبري، وقد شهد النظام السياسي التشادي بعد الانقلاب بفترة وجيزة، صراعات مختلفة نجمت عن انشقاقات واختلافات، قادها شخصيات سياسية وعسكرية وقبلية، وما زال بعضها قائم إلى يومنا هذا، والتي سنرصدها بالبحث والتحليل والدراسة للوقوف على المشهد السياسي الراهن في تشاد.

منهج الدراسة :

لكل دراسة علمية منهجها وطريقتها في الوصول إلى النتائج التي تساعد الباحث في التحقق والتثبت من صحة أو عدم صحة فرضياته، وسوف يتم في هذه الدراسة استخدام منهج تحليل النظام الدولي، والمنهج المقارن، حيث يفيدنا منهج تحليل النظام الدولي في الوقوف على أهم سمات النظام الدولي الجديد بعد حصول التغيرات، ويفيدنا المنهج المقارن أيضاً في المقارنة بين النظام السياسي التشادي وطبيعة التغيرات التي طرأت عليه في ظل التغيرات في النظام الدولي خلال فترة الدراسة، بهدف الوقوف على انعكاسات التغيرات في النظام الدولي على النظام السياسي التشادي .

يعتبر الدكتور عبد الغفار القصبي أن جذور المنهج المقارن تعود إلى أرسطو، وأن الفضل في تطويره يرجع إلى " إميل دوركايم"، الذي اعتبر المنهج المقارن بمثابة البديل عن التجارب التي هي مستحيلة في العلوم الاجتماعية، وقد استخدمه كثير من رواد علم السياسة وعلم الاجتماع، أمثال ماركس وماكس فيبر وروبرت ميشلز ولبست وبندكس، وغيرهم من علماء السياسة المقارنة المعاصرين، وحيث أن المقارنة تعني في مجملها اكتشاف أوجه التشابه والاتفاق، وكذلك الاختلاف والتباين بين الظواهر، فالمقارنة تعد مطلباً رئيسياً في التحليل العلمي

لأية ظاهرة سياسية، بل ولمختلف الظواهر الاجتماعية، وذلك لأن المقارنة عملية ضمنية في أية محاولة للتحقق من صحة الفروض، ولأن هدف العلم، وفق الكثيرين، هو دراسة التباين بين الظواهر الواقعية وتحديد الظروف والشروط التي يظهر فيها هذا التباين[8].

والمنهج المقارن يفيد في مجالات واسعة النطاق في الدراسات السياسية، والتي تتراوح بين السلوك السياسي الفردي، وأنماط الشخصية والاتجاهات والدوافع، إلى الثقافة السياسية ودراسات الطابع القومي، ودراسة المؤسسات السياسية والنظم السياسية عامة، سواء في مجتمع واحد عبر مراحل تطوره المختلفة، أو في مجتمعات مختلفة، وكان "ماكس فيبر" من أبرز من استخدم المنهج المقارن في دراساته، لكي يكتشف من خلال هذا المنهج، عن وجود اتجاه محدد يسود في مجتمع معين، أو في مجموعة مجتمعات تشترك معاً في قاسم يجمعها، كما استخدم " فيبر" التحليل المقارن في دراساته البيروقراطية، وفي دراساته عن الأخلاق والبروتستانتية وروح الرأسمالية[9].

وتم استخدام منهج تحليل النظام الدولي، الذي قدمه كل من " مورتن كابلن" و " تشارلز ماكلاند"، حيث عرف كابلن النظام: بأنه بنية من عناصر مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، لها حدود محددة تفصلها عن بيئتها والمحيط الآخر، والنظام هو الأداة التحليلية، وتقدم منظوراً معيناً لدراسة السلوكية البشرية على كافة المستويات، فيما عرف " تشارلز ماكلاند" النظام بأنه شبكة من التفاعلات بين وحدتين وأكثر، تتسم بنوع من التكرار[10].

وقد حددت مجالات استعمال النظام كأداة تحليل[11]، بما يلي:

1- المجال الجغرافي : دولي، إقليمي، وطني(محلي).

2- **المجال النوعي :**

- نظام سياسي : منفتح، منغلق، ملكي، دستوري، جمهوري، دكتاتوري.
- نظام اقتصادي: رأسمالي، اشتراكي، إسلامي.
- نظام اجتماعي: فردي.

([8]) عبد الغفار رشاد، القصبي. **مناهج البحث في علم السياسة**، الكتاب الأول، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004، ص ص 241- 242.

([9]) **المصدر السابق**، ص 242.

([10]) ناصيف يوسف، حتي. **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1993، ص ص 87 – 112، و محمد المقداد، **محاضرات مساق نظريات العلاقات الدولية**، جامعة آل البيت، غير منشور، 2006.

([11]) المرجع السابق.

- نظام ثقافي.

3- **المجال الوظيفي :**

نظام أمني ، مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، قوات الردع العربية، النزاع العربي- الإسرائيلي(نزاع أمني).

ويمكننا الاستفادة من منهج تحليل النظام الدولي للأسباب التالية[12]:

1- النظام الدولي **مجرد، وصفي، نظري**، فهو **مجرد** : لأن أداة التحليل يمكن أن تستعمل في إطار مناهج مختلفة للدراسة (قياس) كالمنهج التاريخي حيث أنه قائم على مناهج علمية قابلة للقياس من خلال دراسة حركة سلوك عناصر الظاهرة السياسية، ومن هذه المناهج المستخدمة، المنهج التاريخي، والمنهج المقارن، مع التأكيد على أن تحليل النظم لا يعتمد فقط على الدراسات الكمية لاستخدامها عدة مناهج بل يعتمد على الدراسة النوعية في تحليل هذه العناصر التي يشتمل عليها موضوع الدراسة للوصول إلى نتائج دقيقة، وهو **وصفي** : لأنه يستعمل للدلالة على وصف وضع حالة معينة تتسم بها العلاقات الدولية في فترة محددة، مثل أن نقول نظام دولي ثنائي القطبية، او التوازن الدولي، وهو **نظري:** لأنه تنتهي دراسته إلى بناء فرضيات نستخلص من خلالها نظريات من خلال استنتاجاتها.

2- النظام يقوم على تركيبة وبنية إضافة إلى أنه يجب دراسة العمليات التي تتميز بها التفاعلات بين أطرافه، إلا أن هذه التفاعلات الدولية مع بعضها قد تؤثر على بنية النظام، ما يؤثر على حركة السلوك السياسي.

3- تغيير في توزيع القوة في النظام : أثناء الحرب الباردة كانت قوة أمريكا موجهة للإتحاد السوفييتي، أما الآن فقوتها موزعة في كل مكان (العراق، أفغانستان، الخليج،....الخ).

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت الحديث عن المتغيرات في النظام الدولي وأثرها على النظم العربية والإفريقية المختلفة بشكل عام، ولم تتناول بحسب ما أطلعت عليه، أي من الدراسات السابقة وبخاصة العربية منها انعكاسات المتغيرات في النظام الدولي على النظام

---

(12) ناصيف يوسف، حتي. **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1993، ص ص 87 – 112، و محمد المقداد، **محاضرات مساق نظريات العلاقات الدولية**، جامعة آل البيت، غير منشور، 2006.

التشادي على أساس أنها دراسة متخصصة تمثل ما نطمح في الوصول إليه من إثبات صحة أو نفي الفرضيات التي وضعناها في البحث، وبعد مراجعة أكثر الدراسات النظرية ومتابعة الموضوع على الساحة التشادية ومن خلال إعداد نفسي لإجراء المقابلات والمحاولات مع الشخصيات والفعاليات على الساحة السياسية التشادية من جانب ، ومن خلال إطلاعي على الدستور التشادي الجديد وعلى قانون الأحزاب السياسية وعلى أدبيات النظام المعاصر في جمهورية تشاد والدراسة المقدمة من قبل ، ومما لا شك فيه أننا لن نتجاهل الجهود السابقة، من آراء وكتابات الباحثين الذين تناولوا الموضوع من زوايا مختلفة تتعلق بالنظام السياسي التشادي بشكل عام، فالعلم تراكمي يكمل بعضه بعضاً، ولأننا سنتناول في دراستنا هذه مكونات الأحزاب السياسية التشادية و الحركات المسلحة المناوئة للنظام.

التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، لنظمي أبو لبدة[13]:

تناول الكتاب مجمل التغيرات في النظام الدولي للفترة ما بين 1985- 1995، وآثار انهيار الاتحاد السوفييتي والتحولات في أوروبا الشرقية على الأمن القومي العربي، فضلاً عن التغير في هيكل النظام الدولي والأمن القومي العربي.

مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، للدكتور محمد سعدي[14]:

يعتبر هذا الكتاب مساهمة في مجال معرفي لم يتبوأ بعد مكانته في العالم العربي، وهو يتعلق بالتنظير في مجال العلاقات الدولية، حيث يلاحظ غياب شبه تام للبحوث العلمية في هذا الإطار، ويعتبر أحد ردود الفعل على أطروحتي"نهاية التاريخ"و"صدام الحضارات"، ويتناول الكتاب مستقبل العلاقات الدولية وأطروحة"صدام الحضارات"، من خلال التعرض لمفهوم العولمة، وحالة الغرب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وحوار الثقافات، وثقافة السلام بين الأمم، وتفعيل حوار الحضارات بدلاً من صدامها، للوصول إلى ثقافة سلام عالمية.

العرب والنظام العالمي الجديد (الواقع والتوقعات)، للدكتور أحمد الخلايلة[15]:

([13]) نظمي أبو لبدة. **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي**، دار الكندي، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

[14] محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى2006.

([15]) أحمد، الخلايلة. **العرب والنظام العالمي الجديد: الواقع والتوقعات**، الملف الاستراتيجي، سلسلة دراسات يصدرها مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، عمان، كانون الثاني 2001.

تناول هذا الكتاب تحليل مظاهر النظام العالمي الجديد، من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والعسكرية، وبخاصة سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مقاليد العالم، في ظل انهيار المعسكر الشرقي بأيديولوجيته الشيوعية. وبين الكتاب أبرز الإشكاليات في النظام العالمي الجديد من خلال نظرته إلى مفهوم السيادة والدولة القومية، وسعيه لإزالة الحواجز الاقتصادية والسياسية أمام انتقال السلع والخدمات والأموال في كافة أرجاء العالم. كما حلل الكتاب الوضع العربي الراهن، والذي يتمثل في غياب التضامن وفقدان الكثير من عناصر قوة الأمة، من حيث استباحة الموارد والشعوب والبلاد، وتفائل الباحث بأن العرب مقبلون على وضع سياسي واقتصادي وثقافي جديد ترسم معالمه من قبل القوة المهيمنة على النظام العالمي الجديد.

الفصل الأول:

التغيرات في النظام الدولي

المبحث الأول: مؤشرات التغيرات في النظام الدولي

المطلب الأول:طبيعة النظام الدولي في الفترة 1980م –1990م

تمثل الفترة الزمنية ما بين 1980م–1990م المرجعية التي من خلالها نقيس التغيرات التي طرأت على النظام الدولي والتي انعكست تداعياتها على النظام السياسي التشادي، فمنذ منتصف الثمانينيات ومع هبوب رياح التغيير التي أصابت المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفييتي سادت العالم كله أوضاع وأحداث اجتهد الجميع في التعامل معها دون حسم اتجاهات ذلك الاجتهاد نظراً إلى الطريقة والأسلوب الذي وقعت فيه التغيرات في النظام الدولي وطبيعته حتى أخر لحظة .

وهناك العديد من التغيرات التي طرأت على النظام الدولي أثرت بعمق على الوضع العام في العالم الثالث عموماً، وعلى الوضع السياسي في تشاد بشكل خاص، حيث شهدت فترة الحرب الباردة حالة من الشد والاختلاف بين المعسكر الشرقي والغربي، عند مقارنة الفترة التي تتناول الأحداث في النظام الدولي الذي يتسم بثنائية القطبية، والفترة التي تزامنت مع النظام العالمي الجديد، نجد أن هناك تصدع كبير وهائل أدى إلى ما يشبه حدوث انقلاب في العلاقات بين أطرافه المتعددة، وعلى وجه الخصوص بين دول المنظومة الغربية والمنظومة الشرقية وقد انتقلت هذه العلاقات بينهما من مرحلة الحرب الباردة إلى مرحلة التعاون والتوافق، بحسب ما ذهب إليه الباحث عبد الفتاح الرشدان [16].

وما زالت العلاقات بين الدول المتقدمة من جهة والدول النامية من جهة أخرى تراوح مكانها، إذ أنها متمسكة بالنمط غير المتكافيء تماما كالتي سادت خلال الحقبة الزمنية الماضية فمن خلال ذلك تم وضع حدود للدراسة من حيث المكان والزمان الحدود المكانية : هو مجتمع الدراسة والذي يعبر عنه المجتمع الدولي وبخاصة القوى العظمى والفاعلة والمؤثرة فيه من جهة والحدود الجغرافية لجمهورية تشاد من جهة أخرى .

([16]) عبد الفتاح الرشدان، **قراءات سياسية**، مجلة فصيلة محكمة مركز دراسات الاسلام والعالم ، العدد الاول، 1993/ص97

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أصبح شكل النظام الدولي ثنائي القطبية، حيث لعبت وسيطرت فيه دولتان كبيرتان هما الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكيــة علــى قيــادة النظام الدولي ولم يخفى تأثيرهما في العلاقات السياسية الدولية سواء في مرحلة الحرب البــاردة أو مرحلة الوفاق الدولي[17].

المطلب الثاني:

انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي:

يتفق اغلب الباحثين على ان الاتحاد السوفيتي قد دخل في اعقاب الانقلاب الفاشل الــذي وقع ضد غورباتشوف في اب اغسطس 1991م وظهر جليا عجزه عن اتخــاذ اي مواقــف ذات طبيعة تعزز قوته، وبهذا دخل الاتحاد السوفيتي كدولة وكيان سياسي هذه المرحلة الصعبة مــن التفكك والانهيار بصورة متسارعة ، وذلك على اثر اتجاه جمهورياته نحو الاســتقلال وقيامهــا بتشكيل رابطة الكومنولث الجديدة على انقاض الدول القديمة والامبراطوريــة المتهاويــة وهــذا يقودنا الى التطرق الى بعض العوامل والاسباب التي ادت الى انهيار هذه القــوة العملاقــة ذات الصلة بالتأثيرات على مسيرة النظام الدولي، بهذا التسارع وهذه الكيفية ليخرج من مسرح اللعبــة السياسية كدولة تابعة يمكننا اجمال ذلك بهذه الصورة[18].

1- وجود بعض المشكلات وجوانب القصور التي شابت ادارة غورباتــشوف لعمليــة التحــول والتغير السياسي، وافلاس الايديولوجية افلاسا شاملا في المجتمعــات الاشــتراكية ، وذلــك ان الايديولوجية قد تحولت الى (مؤسسات) تنسب لنفسها صفة تجسد الايديولوجية في حين اصبحت هذه المؤسسات نظر الشعوب ادوات كبت، ولم تعد لها جاذبيته، ولم تعد تمثل مصدر الهام الامر الذي ادى الى تفشي الفساد نتيجة هذا الكبت ، ونشوء طبقة جديدة من المنتفعيــين بالمؤســسات الاشتراكية . ومن ثم اصبحت الاشتراكية والتخطيط المركزي قاصــر عــن تلبيــة احتياجــات المواطنين في المجتمع السوفيتي .

([17]) عدنان السيد حسين، **العلاقات الدولية، الحرب والسلم مفاهيم اساسية**، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتطبيق /بيروت 1994 ص 7

([18]) عدنان سليمان الأحمد /وعدنان المجالي / **قضايا معاصرة** / دار وائل للنشر / الطبعة الأولى عمان الأردن /2005ص81/80

2- اختلاط الصيغة التوازنية الداخلية المتبعة من القيادة السوفيتية حيال التيار المحافظ وعندما سعى غورباتشوف لتوجيه ضربة للجناح المحافظ الذي كان بعض رموزه يتولى قيادة الجيش والداخلية والخابرات العامة واقعى الانقلاب الفاشل الذي عجز بأنهيار الاتحاد السوفيتي.

3- استمرار شبح الازمة الاقتصادية التي خيمت عليه ووجود بعض المشكلات وجوانب القصور التي شابت ادارة غورباتشوف لعملية التحول السياسي الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي، هذا من ناحية واختلال الصيغة التوازنية الداخلية التي اتبعها غورباتشوف تجاه التيارات السياسية المختلفة من ناحية ثانية.

1/4- الانقلاب الفاشل الذي عجل بأنهيار الاتحاد السوفيتي فقد كان الاتحاد السوفيتي يشكل امبراطورية مترامية الاطراف تضم العديد من القوميات واللغات والاجناس التي لم تكن متشابهة من حيث النتائج والثقافة واللغة والاوضاع الاجتماعية . وهذا مما جعل بمطالبات القوميات يتغلب اللغات القومية على لغة الاتحاد السوفيتي والمطالبة الى ضرورة اخراج الروس وابناء القوميات الاخرى وانتهت بتحقيق الاستقلال والسيادة .

وتعتبر الفترة الزمنية التي عقبت سقوط الاتحاد السوفيتي على اعتبار أنه صيغة سياسية اتحادية نهاية لحقبة النظام ثنائي القطبية، وبعدها قسم كثير من الباحثين النظام الدولي الجديد وفق التصورات التالية:

1- نظام القطب الواحد على اساس تمحور العالم حول قيادة الولايات المتحدة الامريكية.
2- إستمرار التمييز بين المستوى الاستراتيجي للنظام الدولي الذي سيكون متعدد الاقطاب الى ان ينتهي الامر الى قيام نظام عالمي متعدد الاقطاب أستراتيجيا وإقتصاديا وسياسيا.
3- يرى كثير من المهتمين في هذا الشأن أن ظهور نظام متعدد الاقطاب المكون من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي واليابان وقد مال أغلب الباحثين الى تغليب الاحتمال الثالث اي قيام نظام متعدد الاقطاب يكون جوهر العلاقات الدولية فيه كطابع إقتصادي أشد من كونه سياسيا وعسكريا رغم ذلك كله يعود الاختلاف حول طبيعة النظام الدولي الراهن الى عدم وضوح مفهومه بحيث يفسر احيانا على انه خطر توزيع القوة بين الدول واحيانا اخرى بأنه نمط العلاقات القائمة بين الدول الرئيسية في النظام هذا من جانب والى عدم وضوح الاسس التي يتم على اساسها قياس القوة وتوزيعها من جانب اخر بين الدول الرئيسية في النظام الدولي وبالتالي تحديد نمط العلاقات القائمة بين هذه الدول ومن الطبيعي ان تقضي هذه الشبكة من التفاعلات الى

حدوث تغيرات تؤثر في مجملها على وضع النظام الدولي إلا ان سقوط فرضية ان القوة العسكرية هي الاساس لتوزيع القوة في العالم وحلول الاداة الاقتصادية كعامل فعال لتوزيع القوة في النظام الدولي بحيث نجد ان الاقتصاد العالمي أنتقل من مرحلة الهيمنة الامريكية التي سادت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى حالة العلاقة الثلاثية بين كل من الولايات المتحدة الامريكية واليابان والاتحاد الاوربي حيث يسود ما بين هذه القوى الثلاث العملاقة، علاقة فريدة من نوعها من ناحية أنها قوة العلاقة _ تشكل في مجملها تحالفا دوليا من الواضح أنه متكامل من النواحي جميعها العسكرية والاقتصادية والثقافية ويرى الباحث ان القول بأن النظام الدولي هو نظام أحادي لسيطرة الولايات المتحدة الامريكية عليه هو امر حقيقي لان الوضع الدولي الراهن يشهد عملية الازمة المعاصرة تأخذ أبعاد سياسية وإقتصادية وإجتماعية لتنعكس على الاوضاع الخاصة لدول العالم الثالث عموما وافريقيا على وجه الخصوص بعد إتساع ظاهرة الفقر والجوع والتلوث والتصحر والعمل على إبقاء العالم الثالث متخلفا وتابعا للامبريالية الدولية والصناعية الرأسمالية رغم ان البعض يستبعد سيطرة امريكا على النظام الدولي وهو أمر مبالغ فيه ولا يمت الى الواقع بصلة[19].

[19]) عارف مرشد / **المجلة الثقافية**/ مجلة ثقافية تصدر عن الجامعة الاردنية / العدد السابع والستون / ايلول 1996 / ص37

المبحث الثاني:
عوامل التغير في النظام الدولي

يرى العديد من الباحثين والمهتمين بأنه يرجع الفضل للتغيرات في النظام الدولي نحو التغير باتجاه نظام دولي جديد، من خلال التحولات والتغيرات التي شهدتها الثورة الصناعية والتكنولوجية الثالثة، فضلاً عن التغيرات في الاتحاد السوفيتي وبقية بلدان أوروبا الشرقية منذ عام 1985م وانهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه وحرب الخليج الثانية وسوف نتناول أهم جوانب هذه التغيرات والعوامل التي أدت إلى التغير في النظام الدولي.

شكلت التطورات العلمية المعاصرة ثورة جديدة بكل المقاييس والمعايير، فالثورة الأولى ظهرت في إنجلترا، إلا ان الكثير من الدول الأوروبية تبعتها في ذلك والولايات المتحدة الأمريكية وإستندت في هذا الجانب الى المخترعات العلمية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر وتم التركيز على التطور التكنولوجي في الصناعات الثقيلة الحديد والصلب ومما حدث عنها من الصناعات والاليات والعربات والدبابات كما أسلفنا القول ان هذه الثورة الصناعية فيها كل المقاييس التكنولوجية من صناعات وإبداعات عسكرية واقتصادية وحتى السياسية وهي ثورة ناجحة ومحيطة بكل التقدم العلمي وتم بعد ذلك إنعكاساها على النظام الدولي[20].

ومن تلك الانعكاسات؛ تشكل بعض التطورات العلمية والعملية بلغة معاصرة جديدة تتلائم مع النظام الدولي المعاصر في كل المواصفات والمجالات وكانت ناجحة. اما الثورة الثانية بدأت بعد الحرب العالمية الثانية وإعتمدت في تكنولوجيتها على التقدم العلمي الذي حدث في فترة الحرب وفي المقدمة تم إكتشاف اسرار الثورة وصناعة الاسلحة النووية عملت على الصناعات الاقل ثقلا مثال على ذلك الصناعات الكيماوية ووجدت هذه الثورة لها قاعدة أساسية في الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي[21] قال الاستاذ احمد الخلايلة في الملف الاستراتيجي (العرب والنظام العالمي الجديد ، الواقع والتوقعات) يناقش هذا

(20) نظمي ابو لبدة / **التغيرات في النظام الدولي واثرها على الامن القومي العربي** / دار الكندي اربد الاردن /2001 ص13
(21) احمد الخلايلة / **العرب والنظام العالمي الجديد (الواقع والتوقعات)** سلسلة دراسات يصدرها مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية عمان الاردن 2001 /ص67

الجانب من الثورة الصناعية الثانية على أنها إحدى النتائج المباشرة للحرب العالمية الثانية والتقدم العلمي .

لم يخرج عن السيطرة على اسرار الذرة (النواة) والصناعات الكيماوية والاسلحة الثقيلة ، ومن النتائج والاستراتيجية لها تغيير (فن الحرب) ولم تقتصر هذه الثورة على ذلك وانما اعتمدت على نمط جديد في استراتيجية التسليح في مجالات عدة منها الصواريخ العابرة للقارات والغواصات ، والدرجة الفائقة من السطر والانذار، الا ان الامر لم يتوقف هنا فقط وانما وضعت العالم على حافة الهاوية وجعلت من الجميع يركبون في سفينة واحدة، اما الجميع ينجون او المصيبة تحل بهم جميعا وهي التدمير الشامل المتبادل المؤكد ،وهذه الثورة ركزت على الاستخدام المكثف لرأس المال، ولم يتأثر الا من خلال حركة النهض والتراكم التاريخي لرأس المال اوروبا[22].

ومن نتائج هذه الثورة التكنولوجية الثالثة، وانقسام العالم اقتصاديا الى ثلاثة عوالم، وعسكريا الى كتلتين تطبع علاقتهما سمة الصراع الايديولوجي والسباق المحموم على التسلح، ومن الملاحظ ان الايديولوجية شأنها شأن غيرها من المصطلحات المثيرة للجدل كالسياسة على سبيل المثال يمكن ان تستخدم في مجالات واطر متعددة قد تتمتع بالقبول او الاشتكار كما يحدث كثيرا في الاستعمال السوقي المبتذل لمصطلح السياسة ليعنى الشر دائما او حديث الوضعيين عن منعرجات وتبريرات الايدولوجيا) لتعنى عملية تزوير العلاقات الفعلية . وفي كلا الشطرين من المعالجة محاولة لاظهار حقيقة مهمة هو ان الجماعات وكذلك الافراد يختلفون حول الايديولوجيا من منظور ايديولوجي[23].

وهكذا انبثق نظام القطبية الثنائية ليكون السمة الاساسية للنظام السياسي الدولي في مرحلة ما بعد العالمة الثانية. وسبب ذلك من طبيعة الصراع الدولي من حيث الحجم والكثافة، وبروز اتجاهات استقلالية الى نوع ما في المعسكرين (الصين، رومانيا، يوغسلافيا، في المعسكر الشيوعي)، (فرنسا، وبعض من الدول الاوروبية في المعسكر الرأسمالي) هذه العلاقة التي قائمة بينها من الصراع الى علاقة وفاق دولي، ونظام سياسي دولي قائم على القطبية الثنائية المفككة الاطراف علاوة على ذلك ، فأن التطور التكنولوجي او مايسمى بالثورة الصناعية الثانية في

([22]) احمد الخلايلة /**العرب والنظام العالمي الجديد** /مصدر سبق ذكرة ص68 .
(22) محمد محمود ربيع واسماعيل صبري مقلد / **موسوعة العلوم والسياسية** / جامعة الكويت 1993/1994 ص268 .

اوروبا واليابان وكثافة حركة التفاعل الدولي ، كدخول الصين في النظام الدولي ، وازدياد الوزن السايسي والنسبي للدول النامية الى لعالم الجنوب، وعلى وجه الخصوص الدول النفطيـــة ، ولـــم تتوقف عجلة التغيير في النظام الدولي مما جعله اكثر عالميـــة بأســـتثمار حركـــة المواصـــلات والاتصالات، هذا ما جعل السياق نحو التفوق التكنولوجي يجعل بالثورة التكنولوجية الثالثة[24] .

اما الثورة الصناعية الثالثة . انها تتميز في مجال التطور العلمي ،فـــي مجـــالات الفـــضاء والمعلومات ايضا العقول الالكترونية والهندسة الوراثية ، وهذه الثورة التكنولوجية الثالثـــة تقـــوم على اساس الاستثمار في بعض المجلات العلمية .

وعلى هذا الاساس يمكننا القول ان الثورة ادت الى اعادة هيكلة وتنظـــيم القطاعـــات الاقتصادية، منها القومية، او العابرة للقوميات، من خلال ذلك ثم توزيع مراكز القوى فيه، وعلى الجانب الاخر من القيم تمكنت الثورة بطريقة سريعة وهائلة في مجالات عدة منهـــا الاتـــصالات والمعلومات، واستفادة هذه الدول الكبرى الممسكة بزمام هذه الثورة الصناعية الثالثة والمعلوماتية بالدرجة الاولى، من نشر قيما واطرها الفكرية وتسبغ عليها الطابع العلمي ، وهذا الامر يعـــرف الكثير من الشعوب التي لا تكون ضمن الحدود الجغرافية للـــدول العربيـــة، الـــى العديـــد مـــن التسؤلات حول الخصوصات الثقافية والحضارية[25].

---

(23) نظمي ابو وليد /**التغيرات في النظام الدولي** المصدر السابق ص 14

([25]) نظمي ابو وليد، نفس المصدر ص 15

المطلب الأول:

التغيرات في الاتحاد السوفيتي وبقية بلدان اوروبا الشرقية:

لا ضير ان العلاقات الدولية والاقليمية قد اصابها الكثير من التغير والتحولات في النظام الدولي، مما جعل هذا النظام عرضة لتحديات وانعكاسات وتغيرات كثيرة التعقيد وبالغة التأثير ومختلفة، وان ما وصل اليه النظام الدولي الراهن من تغيرات هو مجموعة من العوامل ومن ضمن هذه العوامل التحولات والتغيرات التي اصابت الاتحاد السوفيتي وبقية مجموعة الدول الاشتراكية في اوروبا الشرقية .

بات في حكم المؤكد ان التغيرات في النظام الدولي ، والتغير الذي شهده النظام الدولي في هذه الفترة 1985م وما بعدها هو الذي افصح عن نفسه بتفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية عام 1991م إثر مجموعة السياسات التي قام بممارستها رئيسية جورباتشوف منذ ان تولى الحكم في مارس 1985م محل جدل كبير في الاوساط الاكاديمية والسياسية والفكرية بصفة عامة، وقد مثلت سياستا (البيروسترونيا) (والجلا سنوست) اللتان طرحهما غوربا تشوف قوة الدفع من التغير والتحولات في الاتحاد السوفيتي وبقية دول اوروبا الشرقية(26) على الصعيدين الداخلي والخارجي، كما ان هذا التغير بما نجم عنه من تفكك احد القطبين الرئيسيين للنظام الدولي، وما ترتب على ذلك من اتاحة الفرصة الذهبية للقطب الاخر، وهو الولايات المتحدة الامريكية، من سعيها للانفراد بالعالم اصاب دول العالم الثالث عموما وافريقيا خاصة اربكت صفوفها واسهمت في تشتيت تجمعها، ووضعها في تحد ضخم مع هذا الظرف الجديد، في نفس الوقت الذي يتيح فيه هذا التغير لقوى دولية جديدة ان تأخذ موقعا متقدما في خريطة التنافس الدولي للحيلولة دون انفراد الولايات المتحدة بالعالم وفي الوقت الذي تأثرت فيه اوروبا الشرقية بالتغيرات التي انطلقت شرارتها في الاتحاد السوفيتي في تلك تلك الحقبة عاملين رئيسسين:

اولا: طبيعة الارتباط التاريخي والسياسي والايديولوجيا بين الاتحاد السوفيتي وبقية بلدان اوروبا الشرقية.

ثانيا: ان مظاهر الازمة في بلدان اورابا الشرقية كانت قريبة من تلك التي كانت قائمة في الاتحاد السوفيتي عشية تولي غورباتشوف السلطة ومن هنا انطلقت هذه العدوى التي تسمى

---

(26)) جمال زهران /**النظام الدولي بين الاستمراريه والتغيير** /دراسة في مشكلات معاصره جامعه قناة السويس /الطبعة الثانية / 2002ص11.

البيروسترويكا السوفيتية بسرعة هائلة نحو بلدان اوروبا الشرقية ، فكانت بمثابة الشرارة الاولى الهبت فنيل هذا النمط من التحولات في المجلات السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية في تلــك الدول لاسيما و ان الاتحاد السوفيتي يعتبر الممثل للدولة القائدة لمجموعــة الــدول الاشــتراكية وقطبها المركزي[27] وظهور التغيرات والتحولات هذه على الاتحاد الاسوفيتي والكتلة الشرقية، وما اعقب ذلك من تفكك حلف وارسو، وانهيار في النظام الشيوعي، وقيام المانيا بفرض وحدتها رغم كل عوامل العرقلة والتعطيل بعد هذه التحولات الكبرى، فأن الجزء الاكثر متابعة واهميــة من نتاج الحرب العالمية الثانية يكون قد انتقل من عالم السياسة الى عالم التــاريخ جعــل فــتح الايوب واسعة للكلام عن هذه المجريات التي تقود للحديث عن التغيرات في النظام الدولي. ولقد افضت التحولات والتغيرات في النظام الدولي . ولقد افضت التحولات والتغيرات العميقــة فــي المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي حدثت في الاتحــاد الــسوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية الى:

اعادة هيكلة الجغرافيا السياسية لاوروبا الشرقية ووسط اسيا :فقد كان للقــوة الــسوفيتية الضخمة الدور الاساسي في دعم استقرار اوروبا ، وخاصة اوروبا الشرقية والوسطى[28] .

ومع بروز التوازن العسكري بين الاتحاد السوفيتي والغرب. بانحصار الاتحاد الــسوفيتي كقــوة مركزي. جاذبية، عمت التمزقات التي تتمحور في اغلبها حول النزعة القومية مختلــف اوروبــا الشرقية، وقد قاد ذلك الانهيار العظيم الى اعادة تسكين جمهوريات الاتحاد السوفيتي في روابــط جغرافية وسياسية اقليميلة جديدة والى احداث التغيرات الجغرافية السياسية الناشئة عــن اهتــزاز التوازنات الاستراتيجية في اوروبا بصورة خاصة .

علاوة على ما تقدم لقد تغيرت الخارطة السياسية والايديولوجية للعلاقات الدولية جراء الاحداث التي وقعت خلال 1989م . وعلى هذا الاساس كان المركز العصبي لهذا الفترة اوروبا الوسطى والشرقية في احضان الدول الغربية الكبرى) وحيث انهار النظام الشيوعي لدول اوروبا الشرقية ويرى غراهام ايفانزو جيفرى توينهام، في قاموس بنغوئن للعلاقات الدولية لقــد كــان مجلــس التعاضد الاقتصادي وحلف وارسوا فاجعتين كبيرتين ومشؤومتيين من الناحية المؤسسية في حين ان الانقسام الهيكلي الذي كان سائدا خلال الحرب الباردة لم يعد له مبرر للوجــود وقــد رمــز

(27) - عادل مهدي /**مجلة قراءات سياسية** /السنة الأولى /العدد الأول /شتاء 1991ص5
(28)- نظمي ابو لبدة / **نفس المصدر السابق** ص16

التدمير المرتجل لجدار برلين لمجمع الاحداث برمته وما تلاه من وقائع ويرى كثير من المتابعين للشؤون السياسية والمحللين لهذه الاوضاع والتغيرات في النظام الدولي بأنهم يرون سبب هذه التغيرات يمكن في احتواء الشيوعية الصارم من قبل التحالف الغربي الا ان اكثر الاراء التي لم تطمسها كليا احلام التمنبات الايديولوجية ترصد التغيرات من داخل النظام الشيوعي ذاته[29] فالنظام العالمي الجديد هو اذن نمط جديد للعلاقات السياسية الدولية . تم في اطاره تجسيد دور احدى القوى العظمى الاخرى ، متمثلة في الولايات المتحدة الامريكية على النظام الدولي المعاصر ، لا سيما في المجالات السياسية والعسكرية والثقافية[30] فلما كانت او بالاحرى دخلت العلاقات بين المعسكرين الغربي والشرقي في النصف الاخير من عقد الثمانينات مرحلة جديدة ، تمثلت في تقديم الاتحاد السوفيتي بزعامة الرئيس ميكائيل غوربا تشوف تنازلات عديدة .

عجزت الولايات المتحدة الامريكية والمعسكر الغربي عن تحقيقها طيله العقود الاربعة التي تلت الحرب العالمية الثانية عن طريق الصراع والتنافس تارة وعن طريق الانخراط في الحروب غير المباشرة تارة اخرى من جانب اخر وعلى هذا يمكننا القول ان النظام الدولي الجديد بمفهومه هذا لا يحظى عموما بتأييد واتفاق الباحثين والسياسيين.

وكما اختلف كثير من الباحثين في تحديد اطار لبروز هذا النظام العالمي الجديد او الاراء السابقة ما بين مؤيد ومعارض لفكرة بروزة الا انه يلاحظ ان انهيار الاتحاد السوفيتي وتشتت امبراطوريته السابقة الى جانب قيام نظم حكم موالية للايدولوجية الراسمالية في شرق اوروبا قد تسبب كل ذلك في ترك فراغ كبير على مستوى العلاقات الدولية كما اثبتت ازمة وحرب الخليج اصبحت متحكمة اكثر من اي وقت مضى في النظام الدولي نتيجة لغياب واضمحلال الاتحاد السوفيتي اذن فهذا الراي الذي يقر بوجود تغيرات على مستوى النظام الدولي يعتبر اكثر الاراء واقعية[31].

والنظام الدولي بهيبته المتغيرة لم يكن سوى حالة او وضع إسم بعدم الاستقرار وان اقل ما يقال عنه انه وضع تميز بالغموض والاضطراب والارتباك الفعلي هذا فقد كان لنهاية الحرب

([29]) غراهام ايفانز وجيفري نويتهام /**المصدر السابق** ص509

([30])-مصطفى عبد الله أخشيم / **موسوعة علم العلاقات الدولية مفاهيم مختاره** /دار الجاماهرية لنشر والتوزيع / طبعة الاولى /الفاتح 1425م/ليبيا ص155

([31]) - مصطفى عبد الله أخشيم / **موسوعة علم علاقات الدولية مفاهيم مختاره** ، مرجع سبق ذكره ، ص 156

الباردة وتطبيق البيروشرويكا و الجلاسنوست الدور المركزي في تحريك التحولات والتغيرات الكبرى التي جرت في الاتحاد السوفيتي وبقية بلدات اوروبا الشرقية داخليا وخارجيا خلال أواخر الثمانيات وقد كان لهذه التغيرات والتحولات التي انتهت بانهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه تأثيراتها وانعكاساتها العميقة على النظام الدولي.

المطلب الثاني:

انتهاء الحرب الباردة وتشكل النظام العالمي الجديد:

وتزامنت هذه المرحلة مع انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية، وبداية المرحلة الثانية في تشكل النظام العالمي الجديد وبروز نظام القطب الواحد، وتغير في استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية، أعقب ذلك بداية حرب الخليج الثانية وفيها تم الإعلان عن تشكل النظام العالمي الجديد على يد بوش الأب. ترافقت هذه المرحلة مع بدأ الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير إستراتيجيتها ومفهومها لبنية العلاقات الدولية، حيث ظهرت في هذا السياق نظريتي صدام الحضارات ونهاية التاريخ.

ومن الملاحظ أن هناك العديد من الأحداث والتغيّرات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي، وتفكك منظومة الدول الاشتراكية في شرق أوروبا في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وانتهاء فترة الحرب الباردة، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية على المسرح العالمي بوصفها الدولة الأولى والأقوى، الساعية إلى السيطرة والهيمنة على مقدرات البشرية، وتوجيه السياسة الدولية لخدمة مصالحها، وبخاصة بعد تشكل الأزمات الدولية التي عصفت بالعالم عمومًا، وبمنطقة الشرق الأوسط خصوصًا، والتي كان من أبرزها: سقوط الاتحاد السوفييتي، وحرب الخليج الثانية، وهجمات الحادي عشر من أيلول، واحتلال العراق[32]. وقد ذهب الدكتور برهان غليون إلى أن سقوط جدار برلين وما تبعه من انهيار للاتحاد السوفييتي وانتهاء الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية، أدى إلى فتح التاريخ أمام حقبة من النزاعات الكبرى ناجمة عن نزوع الدول العظمى إلى إعادة ترتيب الأوضاع حسب مصالحها الخاصة، وفي مقدمة هذه الدول

---

[32] برهان غليون. **التحديات الدولية المستجدة**، محاضرة ألقيت بتاريخ 4/8/ 2004 في مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ص 19-36.

الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبر هذا التوجه متناقضًا مع ما ذهب إليه صاحب نظرية"نهاية التاريخ"..... فنهاية الصراع بين الليبرالية والشيوعية لم تضعف أسباب النزاعات الدولية بقدر ما أدخلت العالم في دينامية صراعية جديدة يغلب عليها طابع حصول النزاعات داخل النظام الموحد، أو المندمج نفسه، وهذا ما يسعى إلى التعبير عنه مفهوم الإمبراطورية الذي شاع استخدامه اليوم من قبل منظري العلاقات الدولية.... وأدى تفجير النظام السابق إلى خلخلة التوازنات الدولية والإقليمية والوطنية كلها"[33].

المبحث الثالث:

تحولات النظام الدولي

ساد ما أطلق عليه الباحثون والمفكرون وعلماء السياسة نظام"ثنائي القطبية"في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفييتي في أواخر عام 1991، والذي تميز بأنه قائم على الصراع والحرب الباردة بين قطبي النظام، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، ولعب سباق التسلح وتفاقم الصراع بينهما دورًا لا يستهان به ليس في استنزاف مواردهما والتهديد بخطر اندلاع حرب عالمية فحسب، وإنما بمساهمته في مجال نقل علاقاتهما من حالة الصراع إلى حالة التعاون أيضًا بما شكله من عامل ضغط عليهما، ولقد كان انهيار الاتحاد السوفييتي واندلاع أزمة وحرب الخليج تمثلان مداخل رئيسية لقيام النظام الدولي الجديد، لأن التحولات التي جرت في الاتحاد السوفييتي وأدت إلى انهياره عززت أهداف ومركز الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، وشكلت حرب الخليج أيضًا مفتاحًا للنظام الدولي الجديد بما تركته من نتائج في الساحة الدولية[34].

انقسم العالم في ظل"نظام ثنائي القطبية"إلى معسكرين، معسكر الرأسمالية والذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، ومعسكر الاشتراكية الذي يقوده الاتحاد السوفييتي السابق، والذي بدأت سماته تتضح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى انهيار الاتحاد السوفييتي، وأطلق على هذه الحقبة التاريخية في بنى العلاقات الدولية بـ"نظام توازن القوى ثنائي القطبية"، ويعني ذلك توزيع إمكانات القوة في العالم على محورين أو كتلتين رئيسيتين تتمحور حولهما بعض الدول، وأول سمات هذا النظام

---

[33] برهان غليون. **العرب وتحولات العالم**: من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد، حوار أجراه معه رضوان زيادة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2005، ص 11- 12.

[34] سعد حقي توفيق. **النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص 15.

هي: الصراع العقائدي بين هذين المعسكر الشرقي والغربي غير القابل للتوفيق، وثانيهما؛ قيام توازن القوى بينهما على أساس الردع النووي، حيث جندت القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والإعلامية لخدمة الأغراض العقائدية بشكل ليس له مثيل في التاريخ المعاصر[35].

أولاً: تهميش العالم الثالث:-

لقد أفرزت المتغيرات الدولية المتسارعة منذ عام 1985م الى يومنا هذا تأثيرات بالغة الأهمية في دول العالم الثالث في مختلف الميادين والمجالات ومنها نظمها السياسية المتنوعة.

ويشير الدكتور علي عواد الشرعة في التغير في النظام الدولي ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلى أن هذه الدول منذ تلك الفترة وهي تعاني من مشكلات لا حصر لها متفاقمة ومتتالية سواء كانت اقتصادية أو سياسية او اجتماعية[36].

ويشير إلى أن التناقض بين الشرق والغرب لم يأتي عادةً إنما جاء على حساب تعميق الفجوة والتناقض بين الشمال والجنوب، ومن الجدير بالذكر أن نتطرق إلى بعض وأهم المؤشرات التي تضعنا نحو تهميش أغلب دول العالم الثالث أو ما يسمى بدول الجنوب في ظل التغيرات في النظام العالمي الجديد كالآتي:

1- لقد أدى انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك كتله في بداية العقد الأخير من القرن العشرين إلى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على ظل النظام السياسي الدولي والانفراد به. الأمر الذي جعل أغلبية الأنظمة السياسية لدول العالم الثالث تنساق خلف أفعال وردود أفعال السياسة الأمريكية وأنماط حركتها الدولية[37].

كما أن انتهاء الحرب البارده بمعناه التقليدي قلل من أهمية الاستراتيجية لبعض دول الحرب، كما أن تفكك الإتحاد السوفييتي أفسح المجال امام التدخل الأمريكي في شؤون دول العالم الثالث على نحوٍ أكبر وهذا مما يجعل الولايات المتحدة تستفيد من قدراتها العسكرية والاقتصادية لاستخدامها في تحقيق مصالحها.

وكان لهذا الانهيار آثاره السلبية الكبيرة على الدول المتحالفة مع الاتحاد السوفييتي بسبب فقدانها للدعم المتنوع لقضاياها مما أضعف مواقفها السياسية الرسمية وذلك بسبب عدم مقدرة الاتحاد السوفييتي من الاحتفاظ بعلاقته مع هذه الدول لقلة إمكانياته المادية، وبالمقال فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتفوق في ذلك كثيرا بقوتها المادية والتكنولوجية والاقتصادية والعسكرية والاحتفاظ بالدول التابعة لها وربطها فيها عضوياً من خلال تقديمها للمساعدات المختلفة.

---

(35) **المرجع السابق**، سعد حقي توفيق، ص 16.

(36) علي، الشرعة، **التغير في النظام الدولي ومبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول**، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، 2009م

(37) لمزيد من التفاصيل حول الموضوع الرجوع الى الدكتور علي الشرعة في **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، المجلد الرابع عشر، العدد 2، أيار 2008م (حول تهميش العالم)، ص 211-213.

2- وفي ظل تطبيقات العولمة تبين أن أغلب هذه الدول ونظمها السياسية لا يمكنها الاستفادة من تلك التطبيقات، لذا فإن أخطر ما يهددها هو ظاهرة تهميشها التي تتعمق باضطراد، خاصةً إذا ما أخذنا بالحسبان تحول *مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة كأداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية* التي سيطرت وتسيطر على عملية اتخاذ القرارات فيه، وهمشت فعلياً دور ووزن بلدان العالم الثالث وينسحب ذلك على دول عدم الانحياز وتراجع دورها الدولي، حيث دخلت القرن الحادي والعشرين وهي في أضعف حالاتها[38].

مما خلق عالم ثنائي القطبية، وعدم الحيادية والنزاهة في تطبيق القانون الدولي من خلال إضعاف دور منظمات وهيئات الأمم المتحدة.

وتعاملت الدول المهمشة مع هذا التحدي بطرق وأساليب عديدة ومختلفة للوصول الى غاياتها:

1- الانسياق بالسير في ركب حضارة الغرب والقبول بقيَمه ومؤسساته.
2- محاولة التوازن وذلك بإيجاد توازن اقتصادي واستراتيجية عسكرية وتكنولوجي وسياسي والتعاون مع المجتمعات الغربية للحفاظ على المؤسسات والقيم المحلية أي العمل على التحديث دون التغريب.

لقد أفضت التغيرات في النظام الدولي المعاصر الى انهيار وتفكك (العالم الثاني) المعسكر الشيوعي السوفييتي وكتلته، وانسحاب (العالم الثالث) كمجموعة أو مجموعات تبحث عن طريق خاص بها، وأدى ذلك الى أن يتحول الجميع إلى دول عالم الجنوب، بينما يمثل المعسكر الرأسمالي (العالم الأول) أي الشمال، لذلك تحول الصراع بين (الشمال) و (الجنوب) بعد أن كان بين (الشرق) و (الغرب) ولكن بمضامين جديدة ليست أيديولوجية بالدرجة الاولى، خاصة بعد أن تقطعت الصلات السياسية بين الطرفين (الشمال المتقدم)، (الجنوب المتأخر)، اللذين أصبحا ضدين وإن صار الجنوب برعاية الشمال، نظراً لتباين المصالح والثقافات والأساليب المتنوعة.

كما أن اتساع الفجوة متعددة الجوانب (العلمية والتكنولوجية والاقتصادية...) بينهما، زيادةً على ذلك انهيار القطب السوفييتي مما أدى إلى تراجع الحديث عن عالم متعدد العوالم أو الأطراف. وبدأ حديث جديد عن عالمين: عالم الأقلية المرفهة (أو عالم الشمال) و عالم الأغلبية المقهورة والمحرومة: (أو عالم الجنوب،الدول المهمشة).

وقد انعكس ما تقدم على مفهوم دول العالم الثالث المهمشة الذي تأصل بوصفه جزءاً مهماً من هوية هذه البلدان ليغدو غير منسجم واقعياً مع إفرازات التغرات الدولية الجديدة على نطاقه المكاني. لذلك برز مفهوم (عالم الجنوب) بإزاء (عالم الشمال) كونه أكثر ملائمةً وأكثر قدرة على التعبير عن الواقع الموضوعي للدول التي يشملها فضلاً عن دوره في تأكيد انفصالها جغرافياً واختلافها اقتصادياً وتباينها حضارياً وتناقضها استراتيجيا مع دول (عالم الشمال)، فضلاً أنه يشير الى نطاق مكاني أوسع ويبرز خصوصاً الأنظمة السياسية ومصالحها وسياستها الخاصة بإزاء الأخرى سواء أكانت من (عالم الجنوب) أو (عالم الشمال)، وبذلك نجد هوية العالم الثالث قد

([38]) بكري، محمد خليل ، **الدوافع الايدلوجية في مفهوم هنتنغتون حول صدام الحضارات**، آثار عربية، كانون الثاني، شباط 2000، ص13.

تعرضت للتشويه والانحسار (مفهوماً ومضموناً) في عالمنا المعاصر في ظل تغيرات النظام الدولي الجديد[39].

ثانياً: صندوق النقد الدولي:-

تهدف برامج إعادة هيكلة النظام التي يقترحها الصندوق على بلدان العالم الثالث الى جعل اقتصادياتها تتحول الى اقتصاديات رأسمالية حرة مندمجة في إطار النظام الرأسمالي العالمي بصورة عضوية. تصبح المهمة الأساس في تعديل مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد المحلي وخفضه فيما يتناسب مستوى العرض الكلي وتحسين وضع ميزان المدفوعات بواسطة تحرير الاقتصاد وتخفيض سعر الصرف وتخفيض الإنفاق العام وإلغاء الدعم الحكومي وبيع مؤسسات القطاع العام[40].

ويقوم الصندوق بإخضاع الدول المتلقية للقروض بإجراءات التكييف الإقتصادي التي تتم من خلالها إعادة هيكلة الاقتصاد والمنهج الفكري الايديولوجي ومسارات التنمية وتطبيق مفاهيم الخصخصة والاقتصاد الحرب ومفاهيم الحريات السياسية وحقوق الانسان والديموقراطية (ذات المكاييل المتعددة).

ومن أهم النتائج السلبية المترتبة على ذلك:

1- فقدان الاستقلال الذاتي للسياسة العامة للدولة، جراء الالتزامات التي تتعهد بها البلدان في الاتفاقيات الدولية، والتي من شأنها زيادة الانفتاح المالي وتفكيك الحواجز وبالتالي الحد من قدرات الحكومات على استخدام أدوات السياسة الاقتصادية من أجل التأثير في أهداف مثل : حجم الانتاج، ومستوى العمالة وبالتالي التنمية.
2- إزالة الدعم أو تخفيضه للسلع الاستهلاكية الأساسية يؤدي الى رفع الأسعار وانخفاض الاستهلاك ثم الى تخفيض الإنفاق الاستثماري الحكومي والذي يؤدي إلى تدهور في البنية الأساسية، كما أن تخفيض الإنفاق العام على المرافق العامة والأمن والدفاع إلى إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار وتهديد واستهداف الأنظمة السياسية.
3- يتسبب اتباع برامج التكيف الهيكلي تطويعاً لمطالب العولمة بارتفاع نسبة البطالة. وانخفاض عوائد العمل في دول (عالم الجنوب)، والتدهور في البنى الأساسية من تعليم وصحة ... وتراجع في الانتاجيات وزيادة في تضخم عبء الديون الخارجية ووضع عوائق متصاعدة في سبيل تدعيم النظم الديموقراطية الحقيقية كل حسب خصوصياتها.

ثالثاً: الشركات متعددة الجنسية:-

تعد الشركات متعددة الجنسية واحدة من الظواهر الدولية المؤثرة في سير العملية السياسية في العديد من دول العالم الثالث، فعلى الرغم من عدد هذه الشركات كان محدد قبل الحرب العالمية الثانية أو محصوراً الا أنها أصبحت من أهم الظواهر في الوضع الدولي، خصوصاً الشركات ذات الأصل الأمريكي، وكان نمو الشركات المتعددة الجنسية سمة رئيسية للاستعمار الجديد في ظل

---

(39) علي، عبدالله، **العولمة التحديات والأبعاد المستقبلية**، مجلة النبأ ، العدد 57 ، 2001، ص 1-8.
(40) مصطفى، محمد العبدالله وآخرون، **التصحيحات الهيكلية للتحول لاقتصاديات السوق في البلدان العربية في كتاب الاصلاحات الاقتصادية للسياسة الخصخصة في البلدان العربية، م . د. و. ع.** ، بيروت 1999. ط1، ص 40

التغيرات في النظام الدولي الجديد. فقد حافظت هذه الشركات على تمسكها بالمواد الخام وقوة العمل في دول العالم الثالث التي أصبحت مستقلة نسبياً، فاستغلت قوتها وهيكلها التنظيمي المعقد لتجنب محاولات الرقابة والسيطرة كافة وتعزيز القدرة على اتخاذ العديد من القرارات التي تتعارض مع السياسات المطبقة بوساطة الحكومات الوطنية في البلدان التي تعمل فيها[41].

لقد أصبح من الضروري أمام الشركات المتعددة الجنسية بغرض النجاح في استراتيجيتها وضمان تحقيق أقصى الأرباح وبأقل التكاليف أن توفر لنفسها عامل إسناد ودعم من السلطة السياسية بما تمتلك من قدرة على وضع التشريعات الضامنة لصالح هذه الشركات.

وقد استطاعت هذه الشركات العملاقة بأساليبها المختلفة أن تحول اقتصاديات العالم الثالث الى فريسة سهلة لابتزاز أقصى الأرباح، وأدت هذه الشركات دوراً خطيرا في تقرير وصنع السياسات في الدول التي تمارس نشاطاتها فيها، بل تمتد أحيانا الى تمديد حكام موالين لها أو إسقاط حكومات تنتج سياسات تتعارض ومصالح هذه الشركات، وحين تعترضها أي صعوبات فإنها تطلب حماية ومساعدة الدول الكبرى، التي تمارس عادةً التهديد والغزو العسكري والاطاحة بالحكومات ودعم الفئات الانتهازية في هذه الدول.

وقد استطاعت هذه الشركات أن تؤدي دوراً كبيراً في توجيه سياسات بلدان العالم الثالث واقتصادياته بالشكل الذي يتماشى مع مصالحها وأهدافها فهي تتدخل في توجيه سياسات هذه البلدان في اتجاه موالٍ لمصالح الشركات وتساعد بنفوذها رجال السياسة والأحزاب التي ترعى مصالحها.

والدور الذي تؤديه الشركات متعددة الجنسية كان كبيرا في إحكام الهيمنة الاقتصادية على اقتصاديات هذه البلدان، وقد أسهم ذلك في تهديد اقتصاديات هذه البلدان وإفقارها مما يشكل عاملاً إضافياً من عوامل عدم الاستقرار السياسي، كما مثلت هذه الشركات الأداة الرئيسية للاستثمارات الأجنبية التي فاقت مبالغ استثمارها ومبيعاتها الدخل القومي للكثير من بلدان العالم الثالث. وقد مكنت القوى الاقتصادية لهذه الشركات والحماية الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية التي وفرتها لها الدول الكبرى المالكة من التحكم في الكثير من التطورات السياسية الداخلية لدول العالم الثالث.

والملاحظ أن أغلب الدول التي جلبت لها الاستثمارات من الشركات هي ليست تلك الدول التي توفر شروطاً اقتصادية مواتية فقط، بينما لأنها دول مضمون تحالفها مع الدول الغربية كذلك أن صانعي القرار فيها من المؤيدين للغرب[42].

إن الدور الذي تؤديه الشركات متعددة الجنسية بوصفها قوى مؤثرة في صيغة تداول السلطة في دول العالم الثالث أي الدول المهمشة المضيفة لهذه الشركات يعد عاملاً مهماً في حالة عدم الاستقرار السياسي، حيث أن الحكومات التي تصل الى السلطة وتستمر فيها بدعم خارجي تفقد شرعيتها امام قطاعات واسعة من المجتمع سواء كانت منظمة أو غير منظمة، فيكون حكمها قمعياً للقوى السياسية المعارضه التي تندفع بدورها الى اتباع اساليب العنف في مواجهتها وإسقاطها.

رابعاً: حرب الخليج الثانية:

([41]) محمد، السيد سعيد، **التبعية والشركات متعددة الجنسية**، مجلة المنار، العدد الثالث، آذار 1985، ص 165.
([42]) Encyclopedia of Third World Rovised Edition Volume 11, by George Thomas, Kurvan, P. 1309.

لكل أزمة أجوأها وتبقى هذه الأجواء وهي التي تنطبق على أزمات العالم الكبرى وكذلك أزمات العرب ، وأن أزمة الحدود بين العراق والكويت إنما هي جزء من اشكاليه معقدة [43]، وأبرز تجلياتها تقييم المشرق العربي وبالذات شبه الجزيرة العربية إلى مناطق نفوذ تابعة للمعسكر الغربي الرأسمالي وواقعة تحت حراسته العسكرية ، صار يعد الغزو العراقي للكويت نقطة مطروحة في جدول أعمال السياسيين في كل من واشنطن ولندن وباريس[44]، واذا تناولنا بعض الجوانب المتعلقة بمسألة الحدود ، نجد أن تلك الحدود الراهنة بين دول المشرق العربي ليست حدوداً عادية وإنما هي حدود لكيانات متميزة ، ومنذ زمن كان الهدف الأول لبريطانيا من رسم تلك الحدود هو الحصول على ممر يربط البحر الأبيض المتوسط بالخليج العربي على طريق فلسطين والعراق وهو الذي يفسر تشكيل المجموعة الأردنية العراقية[45]، وأن مسألة معالجة الحدود ليست بالأمر السهل وذلك لتشعب مشاكل الحدود بين سوريا ولبنان واسرائيل والأردن والعراق .

وأن البريطانيون والفرنسيون الذين رسموا الحدود في المشرق العربي أي سوريا ولبنان والأردن وفلسطين ، وهناك خلفيات ساعدت على تمزيق تلك الحدود ، فالمصالح النفطية وأدت الى تمزيق الخليج والجزيرة العربية وكذلك اشكالية الصراعات المحلية والتنافس بين الأمراء والشيوخ[46].

وأن عدم وضوح الحدود السياسية يحمل في طياته احتمالات متعددة سواء على مستوى الأسباب أو على صعيد النتائج فغياب الحدود يمثل غياب الخصوصية والأستراتيجية السياسية . وأن الصراع في أساسه يعود إلى أولوية النفط وكذلك هو بديهية أخرى في الصراع السياسي بالأضافة لإستراتيجية الحدودية وفي السياسة العربية المعاصرة والنفط هو الثروة الأولى والوحيدة في المنطقة العربية وتوسع عملية التنقيب داخل دول الخليج والجزيرة العربية[47]. وهذا وما يمكن أن نطلق عليه حروب البترول التي قامت على أكثر توسع التنقيب في الدول العربية.

يمكن القول أن هنالك ثلاث معارك يمكن وصفها بالفعل بأنها حروب البترول وما وقع في شكل خط متصلاً في أتجاه ما وقع في الفترة من 2 أغسطس− 1990م حتى أواخر فبراير 1991 م

([43]) الهواري، عادل مختار . **أزمة الخليج وأشكالية النظام العربي الراهن** ، مكتبة الفلاح ص 16 ويشار الية لاحقاً الهواري ،أزمة الخليج .
([44]) الهواري، **أزمة الخليج**، ص 16.
([45]) **المصدر السابق**، ص18.
([46]) **المصدر السابق**، ص27
([47]) الهواري ، **أزمة الخليج**، ص 32.

وإلى مطلع القرن الواحد والعشرين[48].

ونورد مجملاً ما يمكن أن نلحقها في ثلاث معارك بترولية:-

أولها: معركة 1973 م وقام البترول بدور الشريك للسياسية والسلاح واستخدم فيها البتـــرول كقــوة رئيسية من قوى الصراع ضد مناصرة اسرائيل .

وثانيها: الحرب العراقية – الايرانية التي استمرت لمدة ثماني سنوات مـــن 1980م –1988م وهـــذه الحرب دارت بين الدولة الثانية في إنتاج البترول في الشروق الاوسط ايران والدولـــة الثالثـــة العراق، ثم أن أول أهداف كل طرف منهم انصب على ضرب منابع البترول ومنـــشأته لـــدى الطرف الآخر .

وثالثها: هي حرب الكويت وفي محصلتها قضية البترول ، حيث كان العرب دائمـــاً علـــى اســـتعداد للحرب من أجل تأمين بترول الشرق الأوسط [49]، وكانت الكويت دولة غنية بالبترول وكانـــت بريطانيا شديدة الحرص على الاستئثار بها ولم تكن بريطانيا على استعداد حتى لرؤية قنصلية عربية في الكويت .

وأن الحرص البريطاني على الكويت كان إلى حد كبير جزءاً لا يتجزأ من اهتمـــام عـــالمي بمنطقة الخليج التي انتقلت اليها بؤرة الصراع العالمي في النصف الثاني من القرن العشرين[50]، وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية عملت الدول الأوربية خاصة بريطانيا وفرنسا على توسع نظـــام يخـــدم مصالحها وكانت المعالم البارزة في عملية هذا الترسيخ غرس اسرائيل في فلسطين وتجزئة المنطقـــة العربية إلى كيانات ثم جاءت الحرب الباردة بين الشرق والغرب لتعمل على تعميق هـــذا النظـــام[51]، وهو نظام فرضته الحروب العالمية وجاء في اعقابها مباشراً، وأنه نظـــام املتـــه مـــصالح الغـــرب الاوروبي الاستعماري ضد العرب والقصد منه الحيلولة دون قيام دولة عربية قويـــة تهـــدد مـــصالح الاستعمار الاوروبي . ومن ثم خلق فكرة الحدود في الوطن العربي والتي كانت الحدود العربية حدود ولاء وليست حدوداً جغرافية بحته.

وكانت هنالك دلائل تشير وتوحي بأن الغرب كان يعد ترتيبات جديدة في العالم العربـــي[52]؛

([48]) هيكل ، محمد حسنين ، **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ط 1992م ويشار اليه لاحقاً هيكل حرب الخليج ص 59 ، **العراق : هي الدولة الثانية في إنتاج البترول ضمن مجموعة الدول العربية بعد السعوية والثالثة ضمن مجموعة الشرق الاوسط بعد السعودية وايران .**

([49]) هيكل، **حرب الخليج ص 60.**

[50] **المصدر السابق، ص61.**

([51]) هيكل ،**حرب الخليج ص 58 .**

([52]) **المصدر السابق، ص 61.**

تحفظ للغرب مصالحة في المنطقة العربية .وأن الغزو العراقي لدولة الكويت هو جزء من تحقيق مخططات الغرب وأهدافه ولقد حقق الغرب أبعد من أهدافه ، أوعن طريق توريط العراق إلى هذا المأزق التاريخي[53]، وظهور بدايات الازمة العربية في منطقة الخليج العربي في الدول العربية .

لقد ادى الغزو العراقي لدولة الكويت إلى كشف هشاشة الواقع العربي والتضامن الدولي بين الدول العربية، وفي تلك الفترات كان العالم معبأ بجو من التوتر والمستجدات على الساحة العالمية خصوصاً اوروبا شرقاً وغرباً وكان انتهاء الحرب العراقية الايرانية في يوليو 1988م طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم (598) خلق شعور من الارتياح[54].

وفي ربيع 1990م برزت حملة الغرب على الرئيس "صدام حسين "، كما أن العراق عاد يردد شكاويه من الكويت سياساتها البترولية[55]، وظنت القوة الدولية ان ما يحدث في المنطقة المحددة لا يؤثر على مصالحها ، ولكن عندما وقع الغزو العراقي للكويت بدأ الجميع مأخوذ بالدهشة والمفاجأة[56]. وبعد ساعات قليلة من الغزو العراقي على الكويت كان قد اصدر القرار (660) بإزالة الغزو العراقي للكويت وتقدمت بمشروع القرار كندا وكولومبيا وساحل العاج واثيوبيا وفلندا وفرنسا وماليزيا وبريطانيا والولايات المتحدة.

وتلاحقت قرارات مجلس الأمن ثم اصدر قرار (661) بفرض عقوبات اقتصادية على العراق حيث أنشأ لجنة تشرف على تطبيق هذه العقوبات وتقدمت بمشروع القرار كندا وكولومبيا وساحل العاج واثيوبيا وفلندا وفرنسا وماليزيا وبريطانيا والولايات المتحدة وزائير[57]، وتعالت القرارات من مجلس الأمن حتى القرار (687) الذي أعطى لقوات التحالف ذريعة استعمال القوة .

واذا كانت الأشارة السابقة تمثل موقف مجلس الأمن الدولي إتجاه الغزو العراقي على الكويت، وأن القرارات المتلاحقة التي اصدرها على العراق بالرغم من أنها لا تشكل حل جذري لابعاد الغزو، وإنما في جانب آخر تمثل تفاعل بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن مع بعض القضايا ومن الناحية العربية فقد مثلت احداث العراق بغزو الكويت شروخ في جسد الأمة العربية وهمومها وقد أحدثت شرخاً أعمق في وحدة القوة السياسية وجامعة الدول العربية التي بحلول هذه الأزمة ودخلت

(53) **لمصدر السابق**، ص 62.
(54) **المصدر السابق**، ص 24.
(55) **المصدر السابق**، ص 24.
(56) **المصدر السابق**، ص 25.
(57) هيكل، **حرب الخليج**، ص 32.

نفقاً مظلماً ومجلس التعاون العربي الذي إنهار أمام هذه الأزمة قبل أن تخلد ذكرى ميلاده[58].

وأن تباين المواقف بين أطراف المجلس على الغزو العراقي على الكويت تعكس علـــى أقـــل تقدير غياب صيغة الحوار بين أطرافه ومن الملاحظ أن غزو العراق للكويت يمكن القول بأنه نتج منه على مستوى الصعيد الاقليمي العربي أزمة عربية على المستويين الاقليمي والدولي وأثار بالغة علـــى واقع ومستقبل العديد من القضايا[59]، وأن الغزو العراقي لدولة الكويت لم يهزم النظام السياسي العربي فقط بل هزم جموع المثقفين العرب من مختلف الاتجاهات الفكرية والثقافية والسياسية وظهرت حركة الاستقطاب بين المفكرين والمثقفين بين ثلاث اتجاهات وهي الموقف المناصر لدولة الكويت، والموقف الآخر الذي يبرر موقف العراق في دخول الكويت ، والموقف الثالث الذي يؤاخذ العراق على غزوه للكويت[60]. ويمكن أن نستخلص أن هنالك فئات تدين وفئات تؤيد غزو العراق على الكويت وعلـــى ضوء هذا يمكن القول أن الأختلاف الحاصل إبراز أن هنالك مواقف تبريرية أو منحازة أو مواقـــف تبحث لها عن موضوعية والاستقلالية[61]. كانت الساحة العربية وهي بؤرة الصراع حيث كان يسودها التوتر حيث أن الغزو العراقي للكويت مرفوضاً كذلك التدخل العسكري في الازمة مرفوضـــاً بـــنفس المقدار وزاد هذا الرفض المزدوج ظهر واضحاً .عجزت الأمة العربية حتـــى عـــن التفكيـــر، وأن الشعوب ودول العالم العربي دوماً كانت تنظر لنفسها على أنها منتمية لامة واحدة ثم تصبح منقـــسمة على نفسها وأنها في حالة حرب مع بعضها البعض[62]. وكان من أثار الغزو العراقي على الكويت ، حيث انعكست على ضرب محاولة إعداد وتنقية الأجواء ولم يـــشمل التنـــسيق والتـــضامن والعمـــل المشترك، وقف برامج التنمية بالكويت والعراق ومصر وكل بلدان العمالة العربية ، تـــشريد مئـــات الآلاف من المواطنين ، رهن جميع أموال البترول لسنوات طويلة لسداد فـــاتورة وتكلفـــة الحـــشود العسكرية والحرب[63]، وكذلك نتيجة وآثار الغزو العراقي ونتج منه كثرت الحشود العسكرية الاجنبية التي توافدت على منطقة الخليج ، تكدس الاسلحة في المنطقة ، ظهور التخلف والفقر للمنطقة العربية وخضوعها للقوى الاجنبية، ولا بد أن تقف الدول العربية اتجاه احداث تلك الأزمة ورســـم سياســـتة الاقتصادية وإعادة فكرة الاعتماد على النفس وضرورة فهم متغيرات النظام الدولي الجديد وسماته التي تتلخص في نبذ فكرة الحرب واحترام حقوق الانسان ومن الملاحظ أن تتـــدخل الولايـــات المتحـــدة الامريكية حفاظاً على أكبر ثررة بترولية في التاريخ ووضع القيود على الأمة العربية . ومن ناحيـــة

([58]) الهواري، **أزمة الخليج**، ص 66.
([59]) **نفس المصدر السابق**، ص ص 68 – 70.
([60]) **المصدر السابق**، ص 17.
([61]) هيكل، **حرب الخليج**، ص 37.
([62]) الهواري، **أزمة الخليج**، ص 101.
([63]) **نفس المصدر السابق**، ص 105.

اخرى توسع امتداد أمن اسرائيل من الخليج الى المحيط .وعلى العرب توظيف قواهم لخدمة اغراضهم السياسية ، وأن ازمة الخليج تمثل ذروة ما يعانيه العالم العربي من نظم عربية متناقضة ، فالأزمة في جوهرها صراع على المصالح(64).

خامساً: تشكل نظام دولي أحادي القطبية:

تبنى الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (الأب) فكرة"نظام عالمي جديد"في بداية التسعينيات من القرن المنصرم، قوامه ضمان هيمنة وسيطرة الولايات المتحدة على العالم، وفي هذا السياق ظهرت أطروحة فرانسيس فوكوياما التي تبشر بالانتصار النهائي للديمقراطية ورأسمالية السوق ثم الإعلان عن نهاية التاريخ، إلا أن المؤسسة السياسية والأيديولوجية الأمريكية تبنت تصورا مغايرا جديدا للأخطار المستقبلية تمثلت بمفهوم"الدول المارقة"التي تمتلك القدرة على تطوير أسلحة الدمار الشامل أو تسعى لامتلاكها مثل العراق وإيران وليبيا وكوريا الشمالية وغيرها، وعلى الرغم من نجاح الولايات المتحدة في حشد وتعبئة تحالف دولي كبير لإخراج الجيش العراقي من الكويت في حرب الخليج الثانية عام 1991، آلا أن هذا الحدث الكبير لم يشكل لحظة فاصلة في التاريخ السياسي الأمريكي باستثناء كسر"العرض الفيتنامي"المتمثل في المخاوف الرسمية والشعبية من الزج بالقوات الأمريكية فيما وراء البحار، وتشجيع المقاومة الإسلامية ودعمها ضد الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، وقد اتبعت إدارة كلينتون في بداية عام 1992 سياسة"التدخل لأغراض إنسانية"كمبرر للتدخل الأمريكي في الصومال وفي البوسنة وكوسوفو، وتضمنت هذه السياسة تغيير أنظمة الحكم عن طريق دعم وتصدير رأسمالية السوق الحرة والعولمة الاقتصادية والديمقراطية الانتخابية .

وبعد غياب الاتحاد السوفيتي كقطب دولي مؤثر في السياسة الدولية، تعرض التوازن الدولي الى خلل كبير، وكان هذا الحدث إيذاناً بنهاية (القطبية الثنائية) وبداية عهد (الأحادية القطبية) مثلتها الولايات المتحدة الأمريكية طارحة شعارات ودعوات تتفق واستراتيجيتها المعلنة في العمل على نشر الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ومبادىء الاقتصاد الحر، وظهر ذلك على لسان الساسة الأمريكيين، حيث وقف الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) يوم 24/ كانون الثاني/ 1990 على منصة الكونغرس الأمريكي، أثناء إلقاء خطابه التقليدي السنوي، وكان أهم ما قاله: (أن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الواحد والعشرين، ولا بد أن يكون هذا

(64) **المصدر السابق**، ص 109.

القرن الجديد قرناً أمريكيا بمقدار ما كان القرن الذي سبقه ـــ القرن العشرون ـــ قرناً أمريكيـــاً). وكانت بداية العقد الأخير من القرن العشرين نهاية عهد وبداية عهد أقترن بمتغيرات مهمة علـــى الصعيد السياسي، أبرزها ذهاب الولايات المتحدة وفي ولاية الرئيس الأمريكي السابق (جـــورج بوش الأب) الى المناداة بما أسمته (النظام الدولي الجديد)[65].

وعليه نتساءل هل النظام الدولي في طور التكوين؟ أم أن أزمة تبدو تحيط به؟

برز في هذا السياق مفهوم"الدول الفاشلة"وهي تلك الدول التي ولدت من رحم النظام السوفيتي السابق، ودول الجنوب، وتكاثرت الدعوات الإمبريالية الأمريكية على أسس أخلاقية مزعومـــة تلقـــي اللوم على هذه الدول باعتبارها راعية للإرهاب، وعاجزة عن النمو وتعمل علـــى تـــوفير الـــشروط الملائمة للإرهاب مثل أفغانستان والعراق وإيران والسودان وسوريا وكوريا الشمالية وغيرها، في هذه الأجواء السياسية والثقافية ظهر صموئيل هنتتجنتون بأطروحة مثيرة للجـــدل عـــن مكونـــات العـــالم المعاصر تنص على أن الصراع العالمي عقب نهاية الحرب الباردة لن يكون صـــراعا اقتـــصاديا أو جيواستراتيجيا وإنما حضاريا ذلك أن الجماعات الثقافية سوف تحل محل كتل الحرب.

سادساً: هجمات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر وإستراتيجية "الحرب على الإرهاب":

أصبح موضوع الإرهاب محور جدل كبير ومناقشات عديدة في السنوات الأخيرة، كما أصبح البحث عن جذوره ودوافعه محط أنظار الكثير من المهتمين في الداخل والخارج، وظاهرة الإرهـــاب كأي ظاهرة يكتنفها الكثير من عدم الوضوح في أذهان الناس، ولكنها ليست جديدة بل هي قديمة قـــدم التاريخ، فعندما بدأت هذه الظاهرة في الظهور ظن الكثيرون أنهـــا حركـــة يـــسارية ســـببها الظلـــم والاضطهاد والاستغلال وكان لابد وأن نقضى على الظلم إذا أردنا أن نجد حلا لعلاج هذه الظـــاهرة، ولعل الجدل حول يسارية هذه الظاهرة قد بدأ يتلاشى وتبين أن العلاقة بين الفقر والإرهـــاب علاقـــة واضحة وبدا المنظرون لهذه الظاهرة ينادون بالقضاء على الفقر والبطالة والتخلـــف والظلـــم وعـــدم المساواة، حيث أنها الأسباب الرئيسية لتفشى هذه الظاهرة ومن الأحرى إذن علاج الأسباب وتـــوفير سبل الدعم للفقراء من قروض وإعانات ومساعدات.

([65]) عبد الغني، جاسم محمد. **التغيرات العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 138، ص ص 4- 16.

لقد شكلت هجمات 11 أيلول 2001 لحظة فاصلة في التاريخ السياسي الأمريكي أسفرت عن حملة كبرى ضد ما يسمى"الإرهاب"الذي أصبح أهم مكون سياسي في ظل ثقافة سياسية محافظة وإدارة المحافظين الجدد في ظل أيديولوجيا محافظة جديدة ولاهوت يميني مسيحي عمل بقوة من اجل بلورة مفهوم"**الحروب الاستباقية**"والتي بدأت في أفغانستان ثم اندفعت بقوة باتجاه الشرق الأوسط بهدف إعادة تشكيل الخريطة السياسية للمنطقة وتغيير أنظمة الحكم، كانت العراق أول أهدافها.

وفي اليوم التالي لهجمات أيلول، أي في 12 أيلول 2001 صدر قرار عن مجلس الأمن يحمل الرقم 1373/ 2001 يتعلق بإدانة تلك الهجمات، وبملاحقة منفذيها سواء كانوا أفرادًا أو دولاً، وسنورد نص القرار كاملاً لأهمية البنود التي تناولها هذا القرار في ملحق خاص (رقم 2)، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل حول مدى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، بحيث درج هذا القرار إلى حيز التنفيذ في يوم واحد فقط بعد هجمات أيلول، في الوقت الذي مضى على صدور قرارات تتعلق بالقضية الفلسطينية سنوات طويلة بقيت طي النسيان في الأوراق المحفوظة في دروج مكاتب تلك المنظمات الدولية.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك تمامًا مخاطر استراتيجية ما أطلقت عليها"الحرب على الإرهاب"، إلا أنها مضت فيها بقوة ودون أي اعتبار لنتائجها، حيث حذر في هذا الصدد تقرير صادر عن مجلس الأمن القومي الأمريكي في كانون الأول 2004 من هذه الإستراتيجية وبخاصة استخدام القوة العسكرية في مطاردة"الإرهابيين"وما عقب ذلك من احتلال للعراق، بقوله:"إن العراق والنزاعات المحتملة الأخرى في المستقبل يمكن أن تؤمن التجنيد، وحقل التدريب، والمهارات التقنية والبراعة اللغوية لطبقة جديدة من الإرهابيين من ذوي الحرفية العالية، الذين يصبح الإرهاب السياسي بالنسبة إليهم غاية في حد ذاتها.... ونتيجة للغزو ستقوم هذه الشبكة المعولمة الجديدة من"الجماعات الإسلامية المتطرفة"المنتشرة بمد نطاق عملياتها إلى أماكن أخرى دفاعًا عن ديار المسلمين في وجه الهجمات "(66).

سابعاً: احتلال أفغانستان:

نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في حشد وتعبئة القطاعات الرسمية والشعبية العربية والإسلامية ضد الاتحاد السوفييتي إبان غزوه لأفغانستان عام 1989، وأعلنت آنذاك معظم الحركات

---

(66) مصدر سابق، **نعوم تشومسكي**، ص 27- 28.

والجماعات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي وقوفها ومساندتها للجهاد الأفغاني، وشارك أفراد تلك الحركات والجماعات بالجهاد الفعلي في أفغانستان، وخاضوا من حيث لا يدروا حربًا بالوكالة عن الولايات المتحدة الأمريكية، التي ساندت هذا"الجهاد"بالعتاد والسلاح والمال، من خلال تشجيعها وضغطها الذي مارسته على الدول العربية والإسلامية مثل بعض دول الخليج وباكستان، وتلاقت بذلك المصلحة"الأمريكية"و"الإسلامية".

كان الهدف الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من دعمها"الجهاد الأفغاني"، هو منع هيمنة وسيطرة الاتحاد السوفييتي وصراع في آسيا الوسطى على منابع النفط حول المياه الدافئة في إيران والعراق ومنطقة الخليج العربي، فضلاً عن منع تصدير الشيوعية في ظل نظام ثنائي القطبية والحرب الباردة[67].

وبعد نجاح فصائل المقاومة الأفغانية في التصدي للاتحاد السوفييتي وهزيمته عسكريًا في أفغانستان، والتي تزامنت مع إرهاصات انهياره، انقلبت الولايات المتحدة الأمريكية على حلفاء الأمس، وبدأت بتغيير إستراتيجيتها في التعامل مع المقاتلين أو المجاهدين سواء الأفغان منهم أو العرب، فزرعت الفتنة بين قيادات وأمراء الحرب الأفغان على السلطة وبسببها، ودب الاقتتال الداخلي بينهم بسبب المصالح والولاءات المختلفة، وبدأت في هذه الأثناء حركة طالبان بالظهور التدريجي بعد أن دبت الفوضى والفساد في السلطة والمجتمع الأفغاني، وقامت الحكومة الباكستانية بدعمها، وتهدف من ذلك القضاء على القوة – المسلحة – التي خلفتها الحرب الأفغانية، وحاولت توظيف الحركة لهذا الغرض، ولكنها ما لبثت أن تداركت الأمر وعلمت بنوايا الحكومة الباكستانية، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تشأ أن يتشكل نظام حكم إسلامي مستقل في أفغانستان، لذلك فقد بدأت بالتعاون مع الباكستانيين بالخطط لإضعاف حكم طالبان[68].

عقب هجمات 11 أيلول بيومين صرح وزير الخارجية الأمريكي"كولن باول"بأن الولايات المتحدة تطلب من كل دول العالم أن تنظم إليها للقيام بعمل سياسي واقتصادي ودبلوماسي وقانوني، وإذا اقتضت الضرورة الانضمام إلى الولايات المتحدة للقيام بعمل عسكري عندما تحدد هوية الفاعلين، وعندما تقرر ما هو الإجراء العسكري المناسب، وأشار باول ولأول مرة وقبل انتهاء التحقيقات إلى

(67) د. عبد العزيز كامل. **حتى لا نظل عصا في يد (العم) سام**، طريق الإسلام:
2239http://www.islamway.com/?iw_s=Article&iw_a=view&article_id=
(68) **مصدر سابق**، الدكتور عبد العزيز كامل، **حتى لا نظل عصا في يد"العم"سام**، طريق الإسلام.

الاشتباه بضلوع أسامة بن لادن وتنظيمه في هجمات أيلول، دون تقديم أي أدلة محددة(69).

وبتاريخ 7/ 10/ 2001 أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش بدء حملة عسكرية ضد نظام طالبان وصفها بأنه:"لا هوادة فيها على الإرهاب"بهدف استئصال جذور من كانوا وراء هجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول على الولايات المتحدة، وذلك في كلمة ألقاها من البيت الأبيض"بناء على أوامري بدأ جيش الولايات المتحدة هجمات ضد معسكرات تدريب تنظيم القاعدة الإرهابي والمنشآت العسكرية الخاصة بنظام طالبان في أفغانستان". وأضاف"هذه التحركات التي تم توخي الدقة فيها هدفها الحيلولة دون أن تكون أفغانستان قاعدة إرهابية للعمليات ولمهاجمة القدرات العسكرية لنظام طالبان"(70).

ويرى جواد الحمد – مدير مركز دراسات الشرق الأوسط – أن الذريعة التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في احتلال أفغانستان تحت شعار الحرية ومحاربة الإرهاب والدفاع عن أمريكا والانتقام من الذين تسببوا بمقتل حوالي 3000 أمريكي في نيويورك، والذين تجرؤوا على إهانة زعيمة النظام الدولي في عقر دارها، وبحجة محاربة الفكر غير الإنساني الذي يمنع نشر الحرية والديمقراطية في العالم، بدأ الحشد العسكري ثم القصف الجوي الذي استخدم أكثر الأسلحة فتكًا بالإنسان والحيوان والنبات بغض النظر عن عدد الضحايا من النساء والأطفال والشيوخ، وذلك لأن نظام طالبان رفض تسليم شخص مطلوب للولايات المتحدة الأمريكية وهو أسامة بن لادن.

يمكن القول بأن الحرب التي خاضتها حركة طالبان مع الولايات المتحدة الأمريكية هي حرب"غير تقليدية"تميزت باختلال ميزان القوى، فهناك فارق كبير بين حجم ونوعية المعدات والتجهيزات والأسلحة التقليدية والذكية، فضلاً عن استراتيجيات القتال المستخدمة بين الطرفين.

وعلى الرغم من التفوق الواضح في ميزان القوى بين طرفي الصراع في أفغانستان، يرى بعض المحللين أنه لا يتوفر لدى حركة طالبان أي إستراتيجية قتالية في مواجهة قوة النار الأمريكية، إلا أن الانسحاب المنظم والمخطط له والهادف إلى الحفاظ على الأرواح من العسكريين والمدنيين يدحض هذه الفكرة، وبخاصة مع إعلان الملا عمر – زعيم حركة طالبان– أن الحركة تخوض حرب

---

(69) حسام الحوراني وآخرين. **الحرب الأمريكية على ما يسمى"الإرهاب:الحرب على أفغانستان**، الجزء الأول، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص 21.

(70) الجزيرة نت. 17582http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=، الاثنين 1422/7/22 هـ – الموافق2001/10/8 م.

عصابات طويلة الأمد لاستنزاف قوة العدو المحتل.

وعلى الرغم من صمود مقاتلي حركة طالبان في القتال الضاري بينها وبين حلفاء الولايـات المتحدة الأمريكية – تحالف الشمال– في ظل الهجمات الجوية والقصف الصاروخي المتواصل، إلا أن الملا عمر زعيم حركة طالبان ورئيس الدولة حينها أصدر أمرًا لقواته بالانسحاب من منطقة مـزار الشريف بتاريخ 9/ 2001/11 أعلن بدء شكل الصراع يتحول إلى مقاومة وجهاد وعادت طالبان إلى طور الثورة بدلاً من الدولة، إذ أعلن الملا عمر ببدء حرب استنزاف – مقاومة – للاحـتلال طويلـة الأمد، وبدأت بذلك فصول انهيار حكم طالبان مع سقوط كابول في 2001/11/13، الأمر الذي كـان غير متوقعًا بهذه السرعة الكبيرة، وهو ما دفع بوزير الدفاع الأمريكي إلى التصريح بـأن الـسيطرة ليست الجائزة الكبرى في هذه الحملة، لأن الهدف ليس كابول وإنما إخراج القاعدة وطالبان من كـل شبر في أفغانستان، وهذا هو الهدف الذي نسعى لتحقيقه، وبدأت بذلك مرحلة جديـدة مـن الـصراع الأفغاني، والذي تحولت فيه حركة طالبان من"الدولة"إلى"الثورة"كسابق عهدها، بمعنى عادت كما كانت حركة مقاومة بعيدة عن السلطة[71].

ثامناً: احتلال العراق:

شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربا على العراق في 20 آذار 2003 للإطاحة بحكم صدام حسين، وفي منتصف نيسان توقف القتال بصورة أساسية وأعلن رسميا انتهاء العمليات القتالية الرئيسية في الأول من أيار، وكانت الولايات المتحدة قد ارتكبت جملة من الأخطاء الإستراتيجية الفادحة حملها على ذلك قدرتها الكبيرة على خوض إقليمية تقليدية بكفاءة عالية وبتكاليف زهيدة وسرعة فائقة، إلا أن المشكلة الرئيسية كانت في غياب إستراتيجية ذات أهداف بعيدة لمرحلة ما بعد الحرب، وإرساء السلم، ومن أكثر هذه الأخطاء وضوحا في الحرب على العراق مجموعة التبريرات لشن الحرب بنيت على تقارير استخبارية خاطئة مفادها امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، وهو ما تبين لاحقا بمـا لا يـدع مجالا للشك خطأه، ومع ذلك فان الخطأ الأكبر لإدارة الرئيس بوش وقيادة القوات الأمريكية تمثل في إغفال المشكلات الحقيقية لتحقيق الاستقرار وعملية بناء الدولة، وارتكاب أخطاء سياسـية وعـسكرية فادحة وفرت مناخا خصبا وملائما لولادة المقاومة العراقية ونموها وتطورها .

لقد أظهر تطور الأحداث في العراق تخبطا كبيرا في سياسة الولايات المتحدة، بـسبب الثقـة

---

(71) **مصدر سابق**، حسام الحوراني، ص 54- 56.

المفرطة بالنفس من قبل المحافظين الجدد في وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي وكذلك في عدد كبير من"مصانع الأفكار"المسيسة التي اعتمدت في تصوراتها عن الوضع العراقي على عدد من الجماعات العراقية المعارضة في الخارج، وبعض الشخصيات المنفية، والتي بالغت في تقديراتها حول التأييد الشعبي في حالة قيام غزو تحريري، مغفلين التركيبة العرقية الطائفية المعقدة للعراق، فضلا عن الحالة الاقتصادية المتردية(72).

لقد شكل سوء التخطيط لعمليات ما بعد الحرب وبناء الدولة وتحقيق الاستقرار إخفاقا كبيرا وخطأ استراتيجيا أدى إلى تفاقم المشكلات ووفرت مناخا مناسبا لجماعات المقاومة وازدهار الجريمة.

على الرغم من فوز الولايات المتحدة بشكل حاسم وسريع، وبأقل قدر من الخسائر البشرية، في الحربين اللتين شنتهما ضد أعداء كان يعتقد أن هناك صعوبة في هزيمتهم، فبالنسبة لأفغانستان، مع واقع عدم وجود جنود أمريكيين على الأرض فيها، استطاعت القوات الأمريكية بمساعدة الميليشيات الأفغانية المحلية الإطاحة بحكومة الطالبان، وتدمير القواعد والبنية الأساسية لتنظيم القاعدة، والتي استخدمت في التخطيط والإعداد لهجمات 11 سبتمبر 2001. وفى العراق، تعاونت قوات البحرية البريطانية ونظيرتها الأمريكية مع وحدتين من الجيش الأمريكي، تساندهم في ذلك القذائف الدقيقة المتقدمة والموجهة، للإطاحة بكل من الجيش العراقي ونظام صدام حسين في ظرف أسابيع.

إلا أنه في كلتا الحالتين، كانت الولايات المتحدة هي الطرف الأقل نجاحًا في الفوز بتحقيق السلام أكثر من فوزها في الحرب. فبالنسبة للعراق، أدى الدمار الواسع الذي أعقب انهيار نظام حكم البعث، بالإضافة إلى الفوضى التي استمرت مشتعلة في أجزاء كثيرة من الدولة لأسابيع عديدة، أدى ذلك إلى تغيير شديد في صورة قوات الاحتلال الأمريكية مما أدى إلى إعاقة جهود الولايات المتحدة

---

(72) لمزيد من التفصيل حول الاخطاء التي وقعت بها الولايات المتحدة في التعامل مع الوضع العراقي انظر:- توماس بيكرينج وجيمس شليزنجر وأريك شوارتز: العراق بعد عام واحد، **المستقبل العربي**، بيروت، العدد 302، تاريخ 2004/4، ص 6.

- وليم بولك: الواقع والخيارات في حرب العراق، **المستقبل العربي**، عدد311، بيروت، تاريخ 2005/1، ص 6.
- آدام روبرتس: نهاية الاحتلال في العراق، **المستقبل العربي**، بيروت، عدد 307، تاريخ 2004/9، ص31.
- أنتوني كوردسمان: العراق ما العمل، **المستقبل العربي**، بيروت، عدد 304، تاريخ 2004/6، ص 58.
- فيليس بينيس: انتقال فاشل للسلطة، النفقات المتصاعدة لحرب العراق، **المستقبل العربي**، بيروت، عدد 309، تاريخ 2004/11، ص 6
- المجموعة الدولية للازمات: ماذا بامكان الولايات المتحدة أن تفعل في العراق: **المستقبل العربي**، بيروت، عدد 312، تاريخ 2005/2، ص 34.

لإنشاء نظام حكم عراقي جديد ومستقر يحظى بولاء الشعب العراقي.

أما في أفغانستان، فلقد كان الموقف أكثر سوءًا. فبعد ما يزيد عن السبع سنوات بعد سقوط حكومة طالبان، لم تستطع الحكومة الجديدة برئاسة حامد كرزاي أن تحظى باحترام أغلبية الشعب الأفغاني، ولم تستطع كذلك أن تحقق سيطرة خارج حدود العاصمة كابول. حيث نصب أباطرة الحرب أنفسهم تقريبًا في كل المدن والمناطق الرئيسية الأخرى للدولة، كما أصبحت الطرق غير آمنة، وأصبح العنف، سواء كان منظمًا أو عشوائيًا، هو الأمر السائد. وفى الوقت الحالي، يبقى الوضع غير واضح.

المبحث الرابع:

اتجاهات التأثير في النظام الدولي

أولاً: شكل النظام الدولي الجديد:

أن النظام الذي كان سائداً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، هو النظام الذي صاغته دول الحلفاء في مؤتمر (يالطا)، وأصبح مصدراً لشرعية العمل الدولي وإطارا له، ومرجعاً للتطبيق، وأداة لتنفيذ قراراته، بما في ذلك النظام القانوني الدولي، إذ لا يمكن تصور وجود نظام دولي دون نظام قانوني دولي.

فالنظام القانوني الدولي هو (مجموعة القواعد القانونية الدولية التي تحكم العلاقات بين الدول في الحرب والسلم، بما فيها المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية)، والنظام الدولي هو (كافة التنظيمات والتقاليد والقواعد الأساسية المميزة لجماعة بعينها، والتي وافقت على قبولها وأتباعها في تنظيمها لما ينشأ داخل إطارها من علاقات وروابط ونطاق دراسته يشمل أنشطة عديدة من جوانب العلاقات الدولية، كالمعاهدات، والعلاقات الدبلوماسية، والقنصلية، الى جانب المنظمات الدولية)[73].

فأي نظام دولي نستطيع أن نعده قائماً في جميع مراحل العلاقات الدولية ــ بحسب ظروفها ــ ليعبر عن شكل من أشكال تنظيم العلاقات الدويلة ــ حسب كل فترة زمنية ــ، وهكذا صيغ النظام الدولي بمقتضى معاهدة (ويستفاليا) عام 1648م، وجاء الحلف المقدس وما تلاه من وفاقات أوربية لتكريس النظام الدولي في أثر انتهاء الحروب النابليونية عام 1815م، وأنشئت عصبة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى، ثم جاءت الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وكلها نظم أو مؤسسات لنظم أريد بها التعبير عن الواقع الدولي الجديد في حينه، أو الرغبة في تدشين عهد جديد في العلاقات الدولية يعبر عن توازن القوة الدولية الجديدة لأطرافه، فكانت (المملكة المتحدة) أي ــ بريطانيا ــ مثلا تعمل جاهدة على أقامة نوع من التوازن الدولي، خدمة لمصالح منشودة، وقد أطلق عليها تسمية (حاملة الميزان). ولكن المتغيرات الدولية تؤثر بشكل أو بآخر على تشكل نظام دولي خلال حقبة زمنية كبيرة، لأن التغيير الدولي ليس من

(73) **المصدر السابق**. ص ص 4- 16.

السرعة بمكان أن يتم تغيير عدد من الثوابت فيه، فالنظام الدولي ينشأ في كل مرة تتم فيها إعادة تنظيم للعلاقات الدولية ليمثل مشروعاً إرادياً في إعادة التنظيم.. يستجيب لحاجات هـي بـذاتها متولدة عن تطورات سياسية واقتصادية(74)، فقد تحكمت في نشوء النظام الدولي تحولات دولية كبرى، مثل نتيجة الحرب العالمية الثانية، وظهور قطبين رئيسيين في الساحة الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، الأمر الذي شكل نظاماً دولياً قائماً على أساس تـوازن القوى حتى عام 1990 والذي مهد السبيل الى طرح مشروع نظام دولي آخر بفعـل متغيـرات دولية جديدة في الساحة الدولية، أهمها انهيار الاتحاد السوفيتي: (أي أن القاعـدة التـي حكمـت العلاقات الدولية في السابق هي غير القاعدة التي تحكم العلاقات الدولية في الوقت الحاضر)(75)، **فمن أجل أن يكتسب أي نظام دولي صيغته الدولية يتطلب توافر ما يلي:**

أ : تنظيمات وقواعد وتقاليد مميزة.

ب : أن تتوفر إرادات دولية توافق على إقرار هذه التنظيمات والقواعد.

ج : الموافقة الدولية على ما ينشأ عن إقرار هذه التنظيمات.

والسؤال الملح: هل النظام الدولي المعاصر يسير وفق تنظيمات وقواعد جديدة تم الاتفاق عليها غير تلك التي تم الاتفاق عليها سلفاً بعد الحرب العالمية الثانية؟ فنقول أن النظـام الـدولي بعد 1945 ارتكز على ميثاق الأمم المتحدة، وجدير بالذكر أن هذا الميثاق من صنع المنتـصرين في الحرب العالمية الثانية ومعظمهم كانوا من ثقافة واحدة ومصالح كانت متماثلة، لذا احتكـروا حق النقض لأنفسهم، لذلك فأن المراقب لم يشهد تغييراً جوهرياً في مباديء وأهداف ميثاق الأمم المتحدة إضافة الى استكمال بعض جوانب النقص فيه وتوضيح بعض مفاهيمـه عبـر اتفاقـات وإعلانات دولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، واتفاقية جنيف عـام 1949، واتفاقيات عام 1966 الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتـصادية والاجتماعيـة والثقافيـة للإنسان(العهدين الدوليين)، واتفاقية قانون المعاهدات عام 1969، والإعلان الخاص بالعلاقـات الدولية والتعاون بين الدول عام 1970، واتفاقية قانون البحار عـام 1982، وإعـلان (مـانيلا) الخاص بحل الخلافات بالطرق السلمية لعام 1982، والقرارات الخاصة في تعريـف (العـدوان) 1974، وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية لعام 1974، فضلاً عـن المعاهـدات الجماعيـة والثنائية التي عالجت الميادين العلميـة والاقتـصادية والاجتماعيـة. ان كـل تلـك القـرارات

---

(74) الطعان، عبد الرضا. **الأيديولوجية والنظام الدولي الجديد**، الجامعة المستنصرية، بغداد، لا يحمل تاريخ الطبع.

(75) هادي، رياض عزيز. **العالم الثالث والنظام الدولي الجديد**، جامعة بغداد، 1996.

والإعلانات والمعاهدات أصبحت نافذة المفعول، بيد أن تطبيقها اعتمد على إرادة الدول ومصالحها[76].

أن الولايات المتحدة الأمريكية انفردت بإرادة واحدة، ولم تشاركها وتوافقها أية أطراف دولية في تبني مشروع نظام دولي جديد، مستغلة ظرف انهيار الاتحاد السوفيتي، وتنامي وتفجير الثورة العلمية والتكنولوجية والتقنية، وتراجع وضعف دور دول الجنوب (الدول النامية).

ولكن نود الاستدراك هنا أن لا يفهم من ذلك أن الدعوة الى نظام دولي جديد يعالج المشكلات الدولية أمر مرفوض، بل حسب هذا النظام الجديد أن يكون مدركاً لمشاكل التخلف والتنمية والفقر والصحة وغيرها، وفي إقامة علاقات دولية بعيدة عن السيطرة والعدوان طبقاً لمبادىء وأهداف الأمم المتحدة والتي تتضمن مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، وحسن النية في تنفيذ الالتزامات، وفض النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وخطر استخدام القوة أو التهديد بها، وتقديم العون الى المنظمة الدولية، وتعضيد مواقفها وإلزام الدول غير الأعضاء بالعمل وفقا لمبادىء الأمم المتحدة، وعدم تدخل المنظمة في الشؤون التي تتعلق بصميم السلطان الداخلي للدول، هذه هي المباديء، أما الأهداف فهي حفظ السلام والأمن الدوليين، وتنمية العلاقات الودية بين الأمم، وتحقيق التعاون الدولي، واعتبار الأمم المتحدة مركزاً لتنسيق أعمال الأمم[77].

ثانياً: أثر التغيرات في تشكل نظام دولي جديد(أحادي القطبية):

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرض هيمنتها على السياسة الدولية عقب انهيار النازية، وبدأت تشكل مناطق للنفوذ في اوروبا الغربية وجنوب شرق آسيا والخليج العربي تاركة السوفيت يدخلون اوروبا الشرقية، وفي الوقت نفسه ظلّت بريطانيا وفرنسا تتحملان أعباء المستعمرات التي تديرها، بينما كانت الولايات المتحدة وحدها تملك في تلك اللحظة في التاريخ قيادة وافرة لمكونات القوة[78]، كان من ثوابت السوفيت مواجهة محاولة الهيمنة الأمريكية العالمية من خلال حلف وارسو، وسباق التسلح (تقليدي ـــ نووي)، إلا أن ذلك أدى الى تدهورهم

([76]) أبو لبدة، نظمي. **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي**، دار الكندي، عمان، الطبعة الأولى، 2001.
([77]) الحديثي، خليل. **الوسيط في التنظيم الدولي**، دار الثقافة، سوريا، الطبعة الأولى، 2003.
([78]) مصدر سابق. **الإيديولوجية والنظام الدولي الجديد**.

الاقتصادي وقاد الى تفكيك الاتحاد السوفيتي ومكونات قوته، مما أعطى الفرصة السانحة للولايات المتحدة لتحقيق مشروعها في أمركة العالم.

أن فكرة تأسيس نظام دولي جديد لم تأت من فراغ، أن ثمة أسباباً اقتصادية وسياسية وعسكرية وفكرية دفعت من لهم مصلحة في ترجمة هذه الفكرة الى واقع ملموس، ولكن الآراء اختلفت في كيفية ظهور فكرة النظام الدولي الجديد، فمنهم من يرى أن النظام الدولي الجديد قد ظهر مع أزمة الخليج الثانية/ آب/ 1990، وهناك من يقول أنه تولد مع تولي (ميخائيل غورباتشوف) زمام السلطة في الاتحاد السوفيتي عام 1985، وتبشيره بوجوب إنهاء الحرب الباردة وضرورة الانتقال الى آفاق جديدة من التعاون مع الغرب والولايات المتحدة خاصة، كما ان هناك أحداثاً أخرى جساماً قد آذنت ببدء عهد جديد كانهيار الكتلة الشيوعية ــ وانفجار مسألة القوميات في يوغسلافيا ــ وجمهوريات السوفيت السابقة، وهذا كان في اوروبا، أما خارج اوروبا، فقد كان لدى الإدارة الأمريكية النزعة لإنهاء أنظمة الحكم الدكتاتورية والعسكرية في أميركا اللاتينية، وتسوية الصراعات الإقليمية في دول العالم الثالث مثل أفغانستان، أميركا الوسطى، نيكاراغوا، وشبه الجزيرة الكورية، قبرص، الصحراء الغربية، والحرب العراقية ــ الإيرانية[79].

لقد فسر انهيار الاتحاد السوفيتي واوروبا الشيوعية (الشرقية) انتصاراً لأفكار الغرب في الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان، وأخذ قادة الغرب وفي مقدمتهم الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش الأب) يوجهون الأحداث أو يوصون للعالم أجمع بتوجيهها لكي لا تفلت الفرص في رسم ملامح عهد جديد كانوا في وقت مبكر من الأحداث التي شهدها العالم يعلنون قيامه[80].

فكانت الدعوة الى نظام دولي جديد تحل محل الحرب الباردة ونظام توازن الرعب، أن المقصود بالنظام الدولي هو النظام بالمفهوم الأمريكي، لأنه إذا ما أقررنا بوجوده، فأنه نشأ نتيجة عاملين أساسيين: هما غياب القطب السوفيتي، وإدراك الولايات المتحدة بأنها القوة الوحيدة القادرة على ملأ الفراغ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية.

(79) مصدر سابق. **مجلة المستقبل العربي.**
(80) مصدر سابق. **الإيديولوجية والنظام الدولي الجديد.**

ثالثا:أزمة النظام الدولي الجديد:

تباينت الآراء والمواقف من مسألة قيام نظام دولي جديد من عدمه، وشرعيته من عدمها، فهناك من يرى أن هذا النظام لم يظهر بعد على الرغم من حاجة الدول الى نظام دولــي يكفــل التعاون والمساواة في السيادة، ونظام اقتصادي عالمي، مثلما دعت إليــه مجموعــة دول عــدم الانحياز عام 1973، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان رد الولايات المتحدة الأمريكية هو الرفض المطلق لهذا المشروع ، ففي خطاب للسيد (ميازوا) رئيس وزراء اليابــان الــسابق (أن الوضع الدولي يحمل في طياته العديد من الإمكانيات لإقامة نظام دولي جديد سلمي، وأن الــشكل المحدد لهذا النظام الجديد لم يتضح بعد بشكل جيد، لكن على جميع الدول أن تعمل معــا لإقامــة نظام دولي جديد، في حين ذهب رئيس وزراء الصين السابق (لي بنج) في اتجاه آخر يبدو فيــه أقل تفاؤلا تجاه هذه المسألة بقوله أمام قمة مجلس الأمن: (أن العالم يجد نفــسه أمــام انعطــاف حاسم، فقد اختفى النظام القديم من دون أن يقوم نظام جديد)، (وهناك من يرى أن النظام الــدولي القائم هو جديد وقديم في آن واحد)، بمعنى أن النظام الدولي الجديد في جوهره لم يــأت بــشيء جديد في صيغ التعامل الدولي، فالنظام الدولي الجديد لا يعني تحولا في قيم ومبــادىء وشــرائع الدول الكبرى المسيطرة تجاه محور الجنوب، بحيث تتعامل هذه الدول مع العالم الثالث بعيدا عن الاستغلال، بقدر ما هو استمرار للنظام القديم وبعقلية المستعمر وأن كان بلافتات جديدة.

ويميل الى هذا الرأي، (محمد حسنين هيكل) في كتابه (حرب الخليج وأوهام القوة والنصر) حيث يقول: (أن ما ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة لم يكن نظاماً عالمياً جديداً وإنما كان أقــرب الــى ترتيبان جديدة يستحدثها نظام عالمي قديم يعيد بها تأكيد دوره فــي ظــروف متغيــرة)، ويعلــل (هيكل) ذلك بقوله: (أن النظم تنشأ وتظهر وتنمو نتيجة عوامل طبيعية في مجــالات الــصناعة والزراعة والتجارة والمال والقوة العسكرية والمؤسسات الدستورية والسياسية والبنــى الفكريــة والثقافية وأنماط الحياة وأساليبها، ولا تقوم الأنظمة العالمية بإعلان أو بحدث أو باحتفال، تخــص الترتيبات الداخلية لأوضاع هذه النظم، وعلاقات مركزها الرئيس ببقية الفروع والأطراف)[81].

([81]) هيكل، محمد حسنين. **حرب الخليج وأوهام القوة والنصر**، المصرية للنشر العربي والدولي، الطبعة الثانية، 2001.

الفصل الثاني

انعكاس التغيرات في النظام الدولي على النظام السياسي التشادي

المبحث الأول: أثر التغيرات على النظام السياسي التشادي

المطلب الأول: داخلياً

ومن اثار انعكاسات التغيرات الدولية على بيئة النظام السياسي التشادي، عملية شمولية النظام الاقتصادي الرأسمالي وتعميمه،حيث تم توحيد أسواق الإنتاج والاستهلاك، ولم تسلم كثير من الدول في التدخل في شؤونها وأوضاعها الاقتصادية، على وجه الخصوص دول العالم الثالث عبر المؤسسات المالية الدولية: كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، التي تمارس الاملاءات الاقتصادية المغايرة لمصالح الشعوب، وبالتالي تحقق الرأسمالية لأصحابها عدة أهداف كبيرة في هذا المجال، ومن ضمنها الهيمنة والسيطرة على اقتصاديات العالم من خلال القضاء على سلطة وقوة الدولة الوطنية في المجال الاقتصادي، بحيث تصبح الدولة تحت رحمة صندوق النقد الدولي، حيث تستجدي منه المعونة والمساعدة عبر طرق وأساليب شتى آو بالأحرى والأولى بوابة القروض ذات الشروط المجحفة، وخاضعة لسيطرة الاحتكارات والشركات الكبرى على اقتصاد الدول [82] ولعل الجدير بالذكر ان انهيار الاتحاد السوفيتي وانهيار الحرب الباردة ادى الى موت وتدمير كثير من الشعوب المغلوب على أمرها والتي تريد الوقوف على قدميها. ولا شك في ذلك انه كلما ارتفعت وتيرة الديون الخارجية – التي بدأت عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين يعملان على اغراق الدولة المستهدفة بالديون – اصبح اقتصاد معظم هذه الدول في حيرة من امره وهو متخبطا، ببساطة القول انها تستطيع وبصعوبة بالغة التعقيد ملاحقة خدمة الديون وفوائدها المتراكمة، فهي في الحقيقة المرة وسيلة لبسط النفوذ على البلاد تماما كما كانت في الماضي الاقتصاد العالمي الجديد، وفي هذا الصدد ذهب علاء زهير الرواشدة بان ذلك هو لصالح فئة قليلة تزيدها غنى فوق غناها، على حساب الدول الكثيرة الفقيرة، وهو يدفع الدول النامية الى مقبرة ، لم تكن بعدها حياة أي مقبرة الفقر وهذه من اخطر اثار النظام الاقتصادي العالمي.

([82]) علاء زهير الرواشدة، **العولمة والمجتمع**، دار الحامد لنشر والتوزيع، عمان، 2008م ، ص 78-81

المطلب الثاني: خارجياً

أولاً: العلاقات التشادية – السودانية

في البدء ينبغي أن نشير إلى مسألة أساسية ، وهو أن البحث قد يعالج موضوع الإشكالية السياسية المعاصرة في العلاقات التشادية – السودانية، انطلاقاً من المنهج الأفريقي، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي القائم في كل من البلدين ، وذلك اعتماداً على حقيقة جوهرية ، وهو أن شعبي تشاد – والسودان جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الأفريقي الدولي ، بسبب القبائل الكثيرة المشتركة والتداخل بين البلدين . وبالتالي فإن أي إشكالية سياسية بين البلدين لا بد وأن تضر بالمصلحة المشتركة العليا الإفريقية. لا سيما على صعيدي الأمن والتضامن الأفريقيين. ما يخدم في المحصلة النهائية، نوايا وأهداف القوى المعادية الخارجية وتطلعاتها المشروعة في الوحدة والتضامن ، أما عن طبيعة العلاقات التشادية – السودانية برغم مما آلت إليه العلاقة الحالية بين حكومتيها من توتر وتأزم – قد ارتبطتا بعلاقات تاريخية مميزة[83]؛ ذلك أن العلاقات الثنائية بينهما لا يمكن أن تكون عادية وذلك بحكم الإرث التاريخي ، الواقع الجغرافي ، التداخل الحضاري، الارتباط القيمي، التلاحم البشري، التطلع المشترك والثقافة الواحدة ...... الخ ، لذا فإن هذه العلاقات إما أن تسير من اتجاه التضامن والتكامل – وهذا هو الاتجاه الطبيعي – لا سيما عندما تتوافق الاتجاهات السياسية لكلا النظامين من انجمينا – والخرطوم[84].

وأما أن تتجه هذه العلاقات نحو التأزم والصراع – وهذا هو الاتجاه الاستثنائي وذلك عندما يختلف النظامان السياسيان في كل من انجمينا والخرطوم في اتجاهاتها وارتباطاتها السياسية وهذا ما هو حاصل الآن وبشكل بين أي – منذ عام 1990م وذلك أثر مجيء القيادة الجديدة إلى الحكم في تشاد بزعامة الرئيس الحالي ادريس ديبي وتبنيها لتوجهات وأفكار سياسية تتقاطع أو تتناقض في كثير من مساراتها مع التوجه أو الخطاب السياسي السوداني الحالي.

([83])عبد السلام ، ابراهيم البغدادي ، **السودان المعاصرة** ، **السياسة الخارجية والعلاقات الدولية** . دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن 2005 م ص 95 .

([84]) **نفس المصدر السابق** ، عبد السلام ابراهيم البغدادي ، ص62

تشاد والسودان بلدان متجاوران تربط بينهما حدود مشتركة يبلــغ طولهــا 1300 كيلــو متــراً بالاضافة إلى التداخل والتواصل السكاني الكبير المشترك بينهما ، فهنــاك العديــد مــن القبائــل المشتركة بين البلدين قرابة (27) قبيلة مشتركة ، والحدود الساسية بين البلدين من منظور هذا التداخل الانساني الكبير تبدوا غير طبيعية واصطناعية خلقها الاستعمار الفرنــسي – البريطــاني من البداية ، وإذا لم تأخذ هذه الحدود في الحساب التداخل القبلي بين البلدين[85].

ينتمي البلدان بحكم درجة تطورهما السياسي ، والاجتمــاعي ، والاقتــصادي وســيطرة قطاع الزراعة، والرعي، وضعف تراكم الخبرات التكنولوجية وتــدني دخــل الفــرد وضــعف الخدمات الضرورية، كالصحة، والتعليم، وارتفاع معدلات البطالة وتفشي الامية .

كما يتميز البلدان بالسمات السياسية التي تميز مجتمعات الدول النامية من حيث ضــعف الجهاز الادراي وشكلية المؤسسات التمثيلية وإنعدام التعددية الحقيقية وضعف المشاركة السياسية من جانب الجماهير وعدم الاستقرار السياسي، المتمثل اساساً فــي الحــروب الأهليــة وكثــرة الثورات والإنقلابات السياسية والعسكرية[86].

ومن المعلوم السمة الاساسية الواحدة المشتركة بينهما هو التعدد العرقي والتنوع الثقــافي الصارخ الذي يذخر به كلاهما من حيث تعدد اللغات واللهجــات والثقافــات والأديــان والارث الحضاري وهيمنة الولاءات دون القومية .

كما أن الحزام الشمالي في البلدين يتميز بشكل عام بنفاذ الثقافة العربية الأسلامية أما في الحزام الجنوبي، فالثقافة المسيحية منتشرة بين مثقفي البلدين .

بالإضافة إلى وجود الديانات الافريقية المحلية. من جهة أخرى، تــشاد والــسودان مــن الناحية الجيوستراتيجية يحتلان موقعاً هاماً في القارة الافريقية فهما بموقعهما هذا يعتبران بمثابة القلب للجسد الافريقي ، ومن الناحية الثقافية والحضارية ، يمثل البلدان نقطة التماس حيوية بــين الثقافة العربية الاسلامية والثقافات الافريقية. رغم أن الكثير من الباحثين والكتاب يطلقون علــى تشاد الدولة العربية المنسية، وعبر المد والجزر بين الجارتين (تشاد والسودان) اصــبح مــن

([85]) محمد ، شريف بشير (إعداد) **ندوة العلاقات المصرية ، السودانية بالخرطوم ، نشرة قضايا دولية** ، معهد الدراسات السياسية ، باكستان ، العدد 162 ، السنة الرابعة ، 8 شباط ط 1993 م ، ص 22

([86]) **المصدر السابق،** محمد، شريف بشير ص 23 .

قبيل الروتين الدبلوماسي أن يتم الأعلان رسمياً من قبل تشاد والسودان عن طي صفحة قديمة من التوترات والخلافات وفتح صفحة جديدة سرعان ما تسودها الاتهامات المتبادلة .

للوقوف على الإتفاقيات والمعاهدات المتبادلة بين تشاد والسودان نبدأ بأهم وأول اتفاقية الحدود التي عقدت في افريقيا الوسطى بدعوة من الرئيس أنج فليكس ، من 1996/1/31 – إلى 1996/2/1 وقد ضم المؤتمر ثلاثة وفود وعلى رأسهم الرئيس أنج فيلكس رئيس جمهورية افريقيا الوسطى والرئيس التشادي ادريس ديبي ، والرئيس السوداني عمر حسن البشير .

فبعد مناقشة الاوضاع الاقليمية والدولية التي تعاني منها هذه البلدان الثلاثة من أوضاع الأمن المتردية وتسلل قطاع الطرق على الحدود المشتركة وتقييم المشاريع الاقتصادية والمالية والتي من المفروض أن يتم تحقيقها منذ زمن بعيد. خرج المؤتمر بهذه النتائج(87).

إتفق الأطراف المعنية بإبذال جهودهم لتوفير الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية التي تعاني من السرقة والقتل المتعمد من قطاع الطرق والمتسللين .

وعلى هذا يتم انشاء قوات خاصة على حماية الحدود المشتركة وتوفير الأمن، وخلق جو الإستقرار والتعايش ما بين هذه البلدان .

وقرر المؤتمر بناء سكة حديد تربط هذه البلدان وإنشاء شراكة جوية تربط هذه البلدان إلا أن هذه الاتفاقيات والقرارات في النهاية تكون حبراً على ورق . وقرر المؤتمر ايضاً النظر في المشاريع الزراعية والتعاون المشترك في مجال الزراعة والصحة والتعليم ، ومحاربة تجارة المخدرات .

وقد تطرق المؤتمر إلى المسائل الدولية، حيث ناشد العالم على الوحدة والعمل سوياً أمام كل الازمات واحترام قرارات الأمم المتحدة والدول.

وقرارات منظمة الوحدة الافريقية (سابقاً) الاتحاد الافريقي (حالياً) وابدوا رؤساء الوفود أسفهم على الحالة التي تمر بها رواندا وبوروندي ، وحث المؤتمر الاطراف المتنازعة على الحوار ما بين المتنازعين على اساس القانون الدولي.

---

(87) **communiqué final,fait abanguileier fevrier1990**

وقد أيدوا فرحهم على النتائج الايجابية التي خرج بها مؤتمر فرانس يل الذي ادى إلى خلق جو المصالحة وخلق ديمقراطية في تشاد . والباحث يراها تشدقات عن الديمقراطية (الديمقراطية الشكلية) وابدوا فرحهم ايضاً تجاه السودان التي تبذل جهدها في الاشهر القادمة ، بإقامة انتخابات حرة ونزيهة . وعلى النتائج الايجابية على المصالحة في انقولا التي مزقتها الحرب خلال السنوات الطويلة.

وفي الختام طالب المؤتمر بإنعقاد كل سنة مؤتمر عادي يجمع الدول الثلاثة ، يسبقهم اجتماع تحضيري لوزراء الخارجية والداخلية والدفاع لهذه البلدان . وتم هذا الاجتماع بين رؤساء هؤلاء الدول بروح الاخوة وفي جو سادته الشفافية والاحترام والتفاهم المشترك . وقدم كل من الرئيس التشادي إدريس ديبي والرئيس السوداني عمر حسن البشير شكرهم الخاص لشعب افريقيا الوسطى ، وعلى رأسهم الرئيس انج فليكس باتاسي ، على الاستقبال والضيافة الكريمة التي تلقوها . وباتفاق الرؤساء الثلاثة ، أن يكون الاجتماع القادم في الخرطوم قبل الثلاثة شهور للسنة المقبلة . بتاريخ تقرره المساعي الدبلوماسية .

حرر في بانقي يوم 1996/2/1 م بإمضاء رؤساء هذه الدول .

وتمت ترجمة هذه الوثيقة بالعربية والفرنسية ، وسوف نضع لاحقاً الوثيقة الاصلية باللغة الفرنسية (ملحق رقم 1).ص 120–123

مما لا شك فيه أن تشاد والسودان ، هذه الفترة التي تغطي فترة الثمانينات ، وخلال السنوات الاخيرة هذه كانت أكثر الفترات المثيرة والحافلة بالاحداث الجسام في تاريخ العلاقات التشادية والسودانية لقد عان الشعبين من خلال الثورات المسلحة المتواجدة في كلا البلدين ، وبدعم مباشر وغير مباشر من قبل النظامين في انجمينا والخرطوم . وعلى الرغم من الاتفاقيات التي وقعت من قبل النظاميين ، في داكار وليبيا ، والدوحة ، والسعودية . لانهاء الازمة بينهما بغية الاسراع في حل المشاكل السياسية وغيرها بينهم ، وحل مشكلة دارفور الحدودية . إلا أن انجمينا والخرطوم يتبادلان الاتهامات من حين لآخر ، رغم توقف التحركات على الحدود بعد (البوفور) الاوروبية داخل تشاد ، ويرى بعض الباحثين والمراقبين أن لغة الدبلوماسية ربما فرضتها احياناً ضرورات التعامل مع المجتمع الدولي ، وأن ظلت مواقف الطرفين على ارض الواقع تبتعد عن بعضها ، وبينما ترى تشاد أن السودان لم تتوقف لحظة عن دعم المعارضين

المناوئين لها ، ومن جانبها تتابع السودان بقلق شديد نشاطات حركة العدل والمساواة التي تمركز بعض قواتها المعارضة للنظام السوداني داخل الحدود التشادية ، والتي تقوم بهجومهـــا باليـــات وامكانيات على المدن الحدودية[88]، ومع هذا فإن تصعيد اللهجة الغير دبلوماسية والتوترات علـــى الحدود مهما ارتفعت افرازاتها فهي واحدة ، لكن اسوأ الاحتمالات زيادة المعاناة لكـــلا الـــشعبين سواء في دارفور أو داخل الحود التشادية . في غياب الحلول الواضحة والتذبذبات والتناقـــضات الغير مسؤولة من قبل النظاميين ، وعلى صعيد آخر من يتابع الأوضاع بـــين البلـــدين والـــشأن الافريقي، ربما يجد أن الدولتان لا تريد سلاماً حقيقياً يمارسون لعبة (القطة والفأر). الكل يخـــشى أن تنتقل اليه الحرب في ظل وجود القبائل المشتركة بين البلدين والتي لها انعكاســـات مباشـــرة للصراع الدائر بين البلدين[89].

لا يمكن فهم العلاقات التشادية – السودانية عبر التاريخ المعاصر بمعـــزل عـــن الفهـــم التاريخي لها، نجدها تارة العلاقات الرسمية بين البلدين ، فقد تراوحت بين التفـــاهم والـــصداقة والانسجام، أو وصلت أحياناً اخرى إلى درجة عالية من العداء ولعل نقطة البداية هي نشأة جبهة التحرير الوطني التشادي المعروفة (فرولينا) والتي قامت بهدف رفع الظلـــم والحيـــف الـــذين انزلهما نظام الرئيس التشادي الاسبق فرانسوا تومبلباي بالتـــشاديين الـــشماليين ذوي الاصـــول العربية الاسلامية . ومما تجدر الاشارة اليه أن هذه الحركة قد ولدت بمدينة (نيالا) السودانية. والجدير بالذكر أن غالبية الحركات الثورية والمعارضة للانظمة التشادية تقوم مـــن الاراضـــي السودانية والاراضي الليبية[90].

وبدأت رحلة الرئيس التشادي الحالي ادريس ديبي بقطار التغيير المـــسلح مـــن داخـــل الاراضي السودانية بعد لجؤها اليها . وقد وفرت له الحكومة السودانية الحالية الحماية والـــدعم الكامل للوصول الى السلطة في تشاد عام 1990 م ، ومما تجدر الاشارة اليه أن هجمات الثوار التشاديين لم تكن تنطلق من داخل الاراضي السودانية فحسب بل كانت هنالك هجمات كما ذكرنا من جمهورية افريقيا الوسطى على الحدود مع تشاد . لكن ينبغـــي التـــسليم بـــأن ثقـــل العمـــل العسكري المسلح للثوار كان ينطلق من عمق الأراضي السودانية . سواء كان هـــذا فـــي فتـــرة (الفرولينا) جبهة التحرير الوطني التشادي ، وهنالك من المـــراقبين مـــن يـــرى أن الحكومـــة

([88]) الفاتح عبدالله عبد السلام ، **العلاقات السودانية التشادية المعاصرة السياسية الدولية** ، العدد (108) ابريل 1992م ص 241 .
([89]) **المصدر السابق**، ص242 .
([90]) محمد شريف جاكو ، **العلاقات السياسية والاجتماعية بين جمهورية تشاد وجمهورية السودان 1960 – 1990** ص 183 .

السودانية في ذلك الوقت والتي كان يرأسها السيد (الصادق المهدي) قد دعمت تلك الحركة معنوياً ومادياً ومنحتها تسهيلات بلا حدود من داخل الاراضي السودانية لمهاجمة نقاط الحدود التابعة للحكومة التشادية في كل حرب عصابات ثم التراجع بعد أداء المهمة الى الاراضي السودانية تحت قيادة كل من " ابراهيم اباتشا " " ومحمد الياقلاني " قد إستمرت العلاقات التشادية – السودانية عقب التغيرات الجديدة في النظام الدولي والتي انعكست عليهما ، علاقة جيدة بين الحكومتين ، الا أن هنالك عوامل ادت الى نشوب الأزمات المتتالية . بعد الانتخابات التي اجريت(91).

في السودان ، وشكلت على اثرها حكومة مدنية برئاسة الصادق المهدي تغير الموقف السوداني اتجاه الوجود الليبي الأمر الذي أدى الى توتر العلاقات التشادية – السودانية ، حيث بلغت درجة عالية من العداء بلغت ذروتها إبان تصريحات السيد الصادق المهدي بأن شريط اوزو الحدودي المتنازع عليه بين تشاد وليبيا هو أرض عربية ليبية(92).

وتسير العلاقات التشادية – السودانية حالياً – وللأسف الشديد– بإتجاه التأزم والصراع، بسبب عوامل دولية وأخرى اقليمية ، اضافة إلى دور المتغيرات في النظام الدولي ودور المتغيرات المحلية . يبدو أن العلاقات التشادية – السودانية كأنها ظاهرة معقدة تتشابك وتتوازى وتتقاطع عبرها جسور وقنوات عديدة للتعاون في مجالات عدة ، بالمقابل تتخلل هذه العلاقات إختلافات سياسية وعسكرية وعقائدية وستبقى هذه الاختلافات طالما ظل النظامان مختلفان في أتجاهاتهما السياسية والعقائدية ، وأن الأشكالية ستنتهي بمجرد توافق النظامين، مع التذكير بدور العامل الخارجي في تغذية الأشكالية واستمرارها(93).

أما فيما يتعلق بالعوامل المحلية التي تثير الخلاف والصراع بين النظامين فإنها تمثل اساساً باختلاف التوجهات الفكرية السياسية ، فالنظام السياسي التشادي يسعى إلى فصل الديني عن السياسي رغم أن الأغلبية من السكان التشاديين يطبقون الشريعة الاسلامية . أما النظام السوداني يتخذ سياسته من رؤية اسلامية ، قائمة على اتخاذ الشريعة الاسلامية كمحور رئيسي للعمل السياسي ، في ضوء ذلك وبالنظر لما يعانية النظامين حالياً من تصاعد نشاط المعارضة

---

(91) محمد ، شريف جاكو **مرجع سابق** 184 .
(92) عبد السلام ، ابراهيم البغدادي، **مصدر سابق** ص 67 .
(93) اللواء احمد ، عبدالحليم (**تحديات الأمن القومي المصري في السبعينات**) . السياسية الدولية ، العدد 100 نيسان – 1990م ، ص149

في كلا البلدين ، لا سيما تلك التي تستخدم (العنف المسلح) في صراع مع السلطة سواء فـي انجمينا أوالخرطوم ، وهذا ما سيؤدي بنظر الكثيرين من الباحثين والمراقبين إلى القاء مزيد من الشك على قدرة الدولتين على التماسك الداخلي ، وعجزهما التام على القضاء على (المعارضة المسلحة) التي تريد الوصول إلى السلطة بصورة غير شرعية كما هـو الحـال فـي وصـول النظامين الحاليين إلى سدة الحكم بنفس الصورة . ينصح من خلال ما تقدم ، أن كلا الطرفين أو الحكومتين تتهم الأخرى بالتدخل في شؤونهما الداخلية ، بهدف تغيير نظام الحكم ، أو زعزعـة الاستقرار السياسي أو تعريض أمنها أو وحدتها الوطنية للخطر(94).

والحقيقة أن مثل هذه الاتهامات أو المحاولات قد ظهرت لسبب اساسي يتعلق بـاختلاف التوجه السياسي ، كما اسلفنا الذكر بين الطرفين ، ومن هنا ظهر التقاطع الحاد بين الـسياسيتين التشادية – السوداني ، واتهام كل طرف للآخر بالتدخل في شؤونه الداخلية ومحاولة توفير الدعم المادي والمعنوي للمعارضة المسلحة لكلا النظامين ، محاولة خلـق المـشاكل والأضـطربات للطرف المقابل، وسوف يستمر هذا الخلاف والتناقض طالما ظل النظامان مختلفان في سياستهما العامة أو في ارتباطاتهما الأقليمية والدولية(95). رغم السمات المشتركة العديـدة بـين تـشاد – والسودان، الا أن علاقات البلدين يهيمن عليها الهاجس الامني الذي خيم على هـذه العلاقـات ، حيث تراوحت هذه العلاقة بين البرود والعداء ، وكانت لحظات الاستقرار والهدوء والتفاهم فـي هذه العلاقات هي الاستثناء لا القاعدة. نلاحظ ايضاً خلال هذه الفترة محدودية التبادل التجـاري والاقتصادي بين البلدين حيث أن الظروف الأمنية والسياسية لم تسمح بتطوير حقيقي للعلاقـات في ذلك المجال، ويبقى الاستثناء لهذه القاعدة هو التبادل غير القانوني عبر الحدود مـن خـلال شبكات تهريب السلع بين البلدين خاصة من الشرق إلى الغرب ، ويجيء في مقدمة هذه الـسلع الصمغ العربي، والذي يجد طريقه إلى اسواق افريقيا الوسطى ، ومنها لاسواق العـالم ، علمـاً بأن هذه السلعة تعتبر من موارد العملة الصعبة لهذه البلدان وينبغي العمل على تنسيق السياسات بين محافظات الحدود لسد المنافذ أمام حركة التهريب التي تضر باقتصاديات البلـدين وتقنيتهـا ووضع الضوابط المناسبة بما يحقق المصلحة المشتركة .من المعروف أن تشاد بلد مغلق وليس له منفذ على البحر ، وفي هذا الاطار ينبغي لتشاد تشجيع الاستيراد على بعض احتياجاتها عـن

(94) عبد السلام ، ابراهيم البغدادي ، **المصدر السابق** ، ص 68
(95) عبد السلام ، ابراهيم البغدادي ، **مرجع سابق** 73

طريق الموانىء السودانية بدل اعتمادها على موانىء الكاميرون ونجيريا مما يسهم في تعزيز العلاقات بين البلدين.

ومن هنا فإن الطرفين معنيان بإيجاد علاقات وثيقة، تخدم المصالح المشروعة المتبادلة وتعترف بالمصالح الوطنية لكلا الجانبين وتحترمها وهذا لن يتم إلا من خلال :

أولاً :- تغليب الرؤية العملية والتعامل العقلاني بين الدولتين لا سيما وأن كل منهما – كما اتضح من خلال هذه الدراسة – يشكو من عدم الاستقرار ، ونقص الإحساس بالأمن ، ومن التدخلات والاختراقات الخارجية ، التي تهدد وحدة أراضيه وترابطه الوطني .

ثانياً:- تغليب العلاقات الوظيفية (الاقتصادية) على التعامل السياسي المباشر وذلك من خلال إقامة مشروعات صناعية ، زراعية وخدمية مشتركة بدلاً من صرف ميزانيات هائلة على الحركات المسلحة ، والشعب في حاجة ماسة إلى هذه الأموال .

ثالثاً :- تطوير البنية التحتية التي تسهل عمليات الاتصال والمواصلات بين القطرين وإفساح المجال للقطاعين العام والخاص في أي من البلدين للعمل في البلد الآخر بمعنى تسهيل حرية انتقال الأشخاص والأموال والسلع بين البلدين مع تخصيص فترة زمنية كافية في إعلان كلا البلدين عن البلد الآخر ، لتقريب الرؤى وتوحيد الاتجاهات .

رابعاً :- إعادة النظر في المناهج والكتب المدرسية بما يتيح الفرص للأجيال الصاعدة بأن تتعرف على عمق وحيوية العلاقة الحضارية والثقافية بين البلدين ، ويخلق منها الوعي بأهمية وخصوصية العلاقات التشادية – السودانية .

خامساً :- التأكيد على أن المفاوضات والاتصالات المباشرة والمتبادلة هو الأسلوب الأفضل لحل المشاكل المعلقة وعلى الأقل التخفيف من حدتها من جانب وعدم افساح المجال لطرق خارجي (أجنبي) بالتدخل في شؤونهما المشتركة من جانب آخر .

سادساً :- ينبغي إدراك حقيقة أساسية، وهي أن أمن الدولتين جزء من أمن أفريقيا وهو الغاية الإستراتيجية لكلا البلدين لحماية كيانهما وحقهما في البقاء وسيادتهما، إذ أن لا يتعامل باحترام إلا مع الكبار أو الأقوياء على الرغم من كل البيانات والادعاءات الدولية التي تتظاهر بشأن مسألة المساواة بين الدول وعدم التمييز بين واحدة أو آخري بسبب القوة أو الحجم أو غير ذلك.

ثانياً: العلاقات التشادية – الليبية

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تطورات عديدة وهائلة في مختلف المجالات، وقد ارتبطت هذه التطورات بالتحول من طبيعة الصراع والحروب إلى العلاقات الثنائية والمتبادلة، بالمقابل فإن تشاد سوف تستمر في تعاملها مع ليبيا برغم العلاقات الوثيقة التي تربط هذه البلدان تاريخياً، وفي ضوء المشاكل التي تشير إليها ، من جانب والخلافات السياسية والأمنية . وهناك روابط اجتماعية وأواصر صداقة بين شعبي تشاد وليبيا من التاريخ البعيد والحديث ، أما في التاريخ فقد بدأت الوشائج منذ الهجرة الاولى لقبيلة أولاد سليمان إلى تشاد في عام 1843 في عهد اسرة – قرمانلي – ثم توالت هذه الهجرات في اعوام 1935م عقب الغزو الايطالي لليبيا ، وكذلك هناك قبائل ذات امتداد إثني بين تشاد وليبيا[96].

اهمها (التوبو) لذا كانت العلاقة بين البلدين هادئة ، وتوفر سبل التعاون للشعبين في عهد الملك السنوسي في ليبيا اما في الثورة الليبية بقيادة العقيد معمر القذافي فتراوحت العلاقة بين الصداقة والدفء وحسن الجوار ، ووصلت في الغالب الى درجة عالية من التوتر والصراع الدامي بين البلدين سواء بين حكومتين أو بين بعض الفصائل التشادية المسلحة في الشمال مع السلطات الليبية .

الان النهج الذي تسير عليه ليبيا هو ان تدعم الفصائل المسلحة والثورات ، على غرار ما تقوم به في دعم معظم الفصائل التشادية المسلحة بالمال والعتاد ، في وقت واحد ثم سرعان ما تختلف مع بعضها ثم تتبادل معها اطلاق النار والخصام[97].

وكان اشدها ذلك القتال بين قوكوني وداي والقيادة الليبية ، على اثره جرت مصالحة وطنية بين حسين هيري وقوكوني وداي . في اكتوبر 1986م وبتلك المصالحة بين هيري وقوكوني تطورت العلاقات التشادية والليبية بصورة خطيرة واندلع قتال عنيف بين البلدين ، بسبب نزاعهما على شريط (أوزو) الذي اعلنت ليبيا ضمه ، وهو على الحدود بين البلدين ، وذلك عام 1976م وقامت تشاد على آثر ذلك باغلاق الحدود بين البلدين ، وعملت ليبيا على دعم المتمردين عسكرياً .

---

(96) صادق ، محمد البسام ، **موسوعة العلوم السياسية** ، دولة الكويت ، 1993م_1994ص 1318 .
(97) جلال، عبدالمعز عبدالرحمن ،**النزاعات الحدودية بين ليبيا وتشاد** ، آفاق افريقية ، دورية فصلية تعني بالقضايا الافريقية القاهرة 2003م ص120.

ونجحت ليبيا في تعيين الرئيس السابق (حسين هيري) رئيساً لجبهة التحرير الوطنية التشادية، وعندما انقسم معسكر جبهة التحرير الوطنية االتشادية بسبب الدور الليبي ، وضم ليبيا شريط (أووزو) لها قامت ليبيا بقطع دعمها للمجموعة المتا وئة لها بقيادة(حسين هيري) واصح (كوكوني) هو رئيس الجبهة الوطنية باسم (فرولينا).

ووقعت اشتباكات مسلحة بين ابناء البلد الواحد (قوات هيري ، وقوات وداي) وظلت الاوضاع في تشاد يسودها عدم الاستقرار نتيجة الصراع الداخلي في اطار جبهات سياسية وعسكرية متعددة ، اضافة الى التدخل الخارجي من الجانب الليبي ، والجانب الفرنسي.

وقد تم عقد مؤتمرات المصالحة الوطنية منها (مؤتمر سبها) في شهر مارس اذار 1987م (ومؤتمر طرابلس) في شهر يوليو تموز عام 1978م ومؤتمر (لاقوس) في شهر مايوآيار عام 1979م وغيرها من المؤتمرات التي اسفرت عن تشكيل حكومة انتقالية للوحدة الوطنية برئاسة (كوكوني وداي) الا أن هذه المؤتمرات لم يفلح اي منها في انتهاء الحرب الاهلية في تشاد(98).

وبسبب الوجود والقواعد العسكرية الليبية على ارض تشاد ، وشعور الرئيس (فوكوني) بان القوات الليبية ضيقت الخناق ، فقام بمطالبة ليبيا بان تسحب كافة قواتها العسكرية من جميع الاراضي التشادية ـ اضافة الى ذلك لجأ الى مطالبة فرنسا لمساعدته ، وبالفعل انسحبت القوات الليبية من الاراضي التشادية عام 1981م ووصلت قوات حفظ السلام الافريقية التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر القمة الفرنسي الافريقي في العاصمة الفرنسية (باريس) في 4 نوفمبر تشرين الثاني عام 1981 م.

وفي اغسطس أب عام 1986م اعلن (الشيخ بن عمر) قائد قوات المجلس الثوري الديقراطي استجابة من الحكومة الانتقالية بزعامة (قوموني وداي) وقد ابدت ليبيا (الشيخ بن عمر) وسحبت تاييد (القوموني) والتي بدأت سلسلة من الهجمات على قوات (قوكوني) وتاهبت لصد الهجمات الليبية بدعم من فرنسا وامريكا ، كما قامت في ديسمبر كانون الاول عام 1986م بمهاجمة مواقع (بن عمر) في شمال البلاد واستطاعت هذه القوات الحكومية في 8 اغسطس آب

(98) محمد ، شريف جاكو ، **الصراع السياسي في تشاد** ، اعمال المؤتمر السنوي للدراسات الافريقية ، الصراعات والحروب الاهلية في افريقيا ، 29-30 مايو1999م جامعة القاهرة ،1999م ص 550 .

عام 1987 م الاستيلاء على شريط (أووزو الحدودي) ومنيت القوات الليبية بهزيمة قاسية في حرب شرسة ودامية بين البلدين استمرت قرابة 8 سنوات سوداء . الا أن ليبيا استعادت الشريط مرة اخرى بعد غارات جوية مكثفة لمدة تسعة ايام . وانسحبت ليبيا وتم اللجوء للمفاوضات لحل النزاع . وبناء على قرار مؤتمر القمة الافريقي تم ايقاف الحرب واحالة النزاع على شريط (اووزو) الى هيئة تحكيم دولية[99].

واستمر الصراع على السلطة الى أن سيطرت مجموعة من القوات المتمردة في ديسمبر كانون الاول عام 1990 م على العاصمة انجمينا بقيادة الرئيس الحالي (إدريس ديبي) على راس السلطة بدعم ليبي ، والرئيس إدريس ديبي كان القائد العام للجيش ومستشار الامن القومي (الحسين هيري) الذي اطاح به ، وفر الى الكاميرون ، هو وكبار المسؤولين واسرهم الى أن انتهى به المطاف الى السنقال .

على الرغم من حدوث انفراج في العلاقات بين البلدين ، عقب سقوط حكومة (حسين هيري) وانتهاء النزاع بين البلدين على (أووزو) بحكم محكمة العدل الدولية لصالح تشاد ، الا أن الحكومة بدأت تشك في النوايا الليبية في احداث الشمال ، حيث في 9 مارس 1999م حيث وردت عبارة صريحة في الخطاب الجماهيري للرئيس (ادريس ديبي) يتهم فيها ليبيا .

وعلى إثر ذلك ، قطعت كل وسائل الاتصال مع السفارة الليبية في العاصمة انجمينا كما قطعت وسائل الاتصال بالسفارة التشادية بطرابلس ، في وقت لاحق ن سياسة المعاملة بالمثل[100].

بعض المواقف الليبية تجاه تشاد:-

1- لا شك أن هناك أطماع ليبية في منطقة شمال تشاد ، منطقة (تبيستي)خاصة لاسباب إستراتيجية . وذلك لوجود بعض المعادن الهامة في منطقة (أووزو) الحدودية منها (اليورانيوم وغيرها ...).

[99]) السيد ، يسين ، **التقرير الاستراتيجي العربي (1985)** مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، 1986م ، ص 133 .

[100]) محمد ، شريف جاكو ، **الصراع السياسي في تشاد** ، المصدر السابق ص 551 .

2- الأهمية الإستراتيجية للمنطقة – بالنسبة للقوة العسكرية – نظراً لجبالها ووفرة مياهها داخـــل كهوف الجبال .

3- ولا شك ايضاً ان لليبيا مشاعر قلقة وأطماع تجاه إمكانية استغلال هذه المنطقة مـــن جانـــب قوى معادية لليبيا في تلك الفترة والمتمثلة فـــي الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة، والقـــوى المعارضة للنظام في ليبيا في حالة وجود نظام معادي للحكومة الليبية في انجمينا . ونلاحظ ذلك في الحرص الدائم للقيادة الليبية لإلغاء الاتفاقية الفرنسية التـــشادية للـــدفاع المـــشترك ووجود القاعدة الفرنسية في تشاد . رغم التفاهم الليبي الفرنسي فـــي أفريقيـــا ضـــد النفـــوذ والتغلغل الأمريكي في أفريقيا بعد التغيرات في النظام الدولي ، وانتهاء الحـــرب البـــاردة، كذلك تهتم ليبيا بضمان الحصول على موارد بديلة لمواردها النفطيـــة التـــي يقـــدر لهـــا أن تنضب خلال فترة الخمسين عاماً المقبلة أو أقل من ذلك . ومن ثم يمثل اليورانيوم الموجود في الأراضي التشادية له جاذبية قوية لإمكانية الاستفادة منه في مفاعلات نووية(101).

ثالثاً: العلاقات التشادية – النيجيرية

لتشاد ست دول مجاورة لها البعض منها له أثر فعال في مراحله المختلفة والمتطورة من الصراعات والأحداث السياسية الداخلية لجمهورية تشاد ، ومن هذه الدول نيجيريا ، سوف تلقـــي الضوء على بعض الأدوار المختلفة في الصراع الداخلي التشادي ، مع هذه الدولة .

هناك روابط اجتماعية وأواصر صداقة بين شعبيي تشاد ونيجيريـــا . وفـــي ظـــل هـــذه التطورات اصبح هناك تاكيد على أن نيجيريا تعتبر قوة قوية وصاعدة في افريقيا السمراء . ولها دور مهم موثر في القارة الافريقية . خاصة في غرب ووسط افريقيا ، ولذا ترى ضرورة الاخـــذ بزمام المبادرة في مسألة المصالحة الوطنية في تشاد(102).

كما لعبت نيجيريا دوراً مهماً اتسوية النزاعات الداخلية في تشاد ، وتتأثر مـــن المعـــارك التي جرت بين حسين هيري وفلكس مالوم على الوحدة الوطنية . ولم تخف نيجيريـــا انزعاجهـــا من التحرك والدور الليبي في تشاد . وقد ظهر ذلك بوضوح بعد طرد نيجيريا اعضاء الـــسفارة الليبية وتوجيهها تحذيراً رسمياً الى الجماهيرية الليبية لتدخلها في الشؤون التـــشادية وذلـــك فـــي ديسمبر 1980م وادانتها للوحدة التشادية الليبية ، وتعارض ذلك بحسم ، وقـــد اتخـــذت نيجيريـــا

(101) **مذكرة توضيحية** صادرة من المجلس العسكري الاعلى عن مشكلة (أووزو) في العام 1977م سفارة تشاد بالقاهرة –(الارشيف) .
(102) محمد ، شريف جاكو ، **الصراع السياسي في تشاد**، المصدر السابق ، ص 554

موقف الرافض من التدخلات الليبية في الشؤون التشادية، والتي تؤكد على ان التهديدات التي تمارسها الجماهيرية الليبية ونظامها السياسي على جمهورية تشاد وضد سيادته الوطنية يشكل تهديداً حقيقياً ، وخطيراً ومباشراً على أمن هذه المنطقة وأمن جميع الدول الافريقية ، وأن الدولتين ستتخذان اجراءات كفيلة بافشال جميع المخططات العدوانية الخارجية ضد الدول المجاورة لجمهورية تشاد ، وكان ذلك في العام 1983م وكانت نيجيريا تخشى على امنها وامن الدول المجاورة لتشاد ، وتغلغل الجماهيرية ومن وراءها الاتحاد السوفيتي السابق الى منطقة البحيرات العظمى في القارة الافريقية ، ولذا تلقى الرئيس التشادي السابق حسين هيري، مساعدات امريكية ، ومن بعض الدول العربية ، هامة ، وليس هذا يعني أن نيجيريا تقف دائما الىجانب تشاد ، وانما هناك اطماع لنيجيريا في منطقة حوض بحيرة تشاد ، وقد جرت معارك عنيفة بين الحكومة التشادية – النيجيرية في عام 1984م في عهد الرئيس السابق (حسين هيري) وكانت آخرها في ابريل 1998م نتيجة دخول القوات النيجيرية داخل الحدود البحرية التشادية بين البلدان ، وازدادت هذه الأطماع النيجيرية بعد اكتشاف البترول التشادي في منطقة بحيرة تشاد آنذاك، وتحاول نيجيريا استخدام ومساعدة القوات المعارضة للحكومة التشادية، في منطقة غرب تشاد بين حين وآخر كورقة ضغط على الحكومة التشادية في انجمينا في مراحل متعددة . في الصراع السياسي في تشاد[103].

رابعاً: العلاقات التشادية – الفرنسية:

قد يظن البعض – للوهلة الأولى – أن الاستعمار الغربي لدول القارة الأفريقية ، قد خرج بشكله التقليدي ، إنما عاد بشكل أكثر قسوة واستغلالية ، يجني ثمار مؤامراته شعوب البلدان الأفريقية ، المغلوب على أمرها ، والسباق بين الدول الغربية وخاصة فرمسا ، والولايات المتحدة الامريكية نحو المزيد من التوجه الى افريقيا والتدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان ، وبمسميات عديدة وهذا أمر خطير جداً ، تنظر فرنسا الى تشاد بأنها ضمن مجموعة مستعمراتها السابقة ، التي تتركز فيها مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية .

نحاول البحث للوقوف على بعض المصالح الاقتصادية الفرنسية في تشاد ونلحص منها الآتي :–

(103) **المصدر السابق**، ص 555.

أولاً : البحث عن الاسواق لتعلايف السلع الفرنسية المصنعة ، وعن المواد الاولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية ، نظراً لما تعانيه فرنسا من النقص الشديد في المواد الاولية داخل اراضيها . وبذلك نجدها محتارة ومضطرة لاستكمال النقص في مواردها الاولية وتسد حاجتها من خارج حدودها للحفاظ على صناعتها[104].

ولذلك نجدها تعطي اهمية قصوى وقيمة لتشاد ، حيث انتاج تشاد من القطن ، تعتبر ثالث دولة افريقية في الجودة والنوع والكمية، تعد اهميته خاصة للشركات الفرنسية، وقد زادت اهمية تشاد لدى فرنسا بعد اكتشاف البترول التشادي وبكميات تجارية في البلاد ، وظهور منافسات شديدة بين الشركات الفرنسية مثل (ELF) والامريكية مثل (EXXON) الامريكية وهي تطورات تعرض تعرض خلالها الرئيس ادريس ديبي لضغوط حرجة من الجانبين الفرنسي والامريكي في عام 1990م . وخاصة الاول بدعوى أنه ليس من المنطق أن يتم استغلال البترول التشادي من وراء ظهر فرنسا . واخذ التنافس طابعاً دبلوماسياً وقانونياً وسياسياً الى حد انتهاك لوائح الكونسرتيوم ....الخ .

ولذا نلاحظ باختصار أن فرنسا وراء كل الصراعات السياسية والانقلابات العسكرية في تشاد ، منذ الاستعمار وحتى الاستقلال الى يومنا هذا في[105]:–

أ) وجود القاعدة العسكرية المتمركزة في تشاد ، والتي تعتبر اكبر قاعدة عسكرية في افريقيا في الوقت الحاضر . الامر الذي جعلها تقف وتحارب القوات الحكومية ضد (حركة فرولينا) في فترة الحكم السابق من الرئيس تومبلباي وقفت معه طوال فترة حكمه ، وبمجرد تحول عن سياساته المعنية واتجهنحو الشرق ، فشاركت فرنسا في التدبير لانقلاب عسكري ، وبتأييد منها للجيش التشادي ، الامر الذي ادى الى نجاح الانقلاب بسهولة ، واودي بحياته كأول رئيس لجمهورية تشاد .

ب) في بداية انفجار الحرب الاهلية بين (حسين هيري) (وفليكس مالوم) في البداية دعمت فرنسا (مالوم) ولكن بمجرد ظهور قوة (حسين هيري) في المعارك التزمت الحياد الايجابي ، ثم تأييد (هيري) بكل قوة ضد قوكوني وداي ، الصديق الحميم لليبيا في ذلك الوقت .

([104]) محمد ، شريف جاكو ، **الصراع السياسي في تشاد**، مرجع سبق ذكره ، ص547 .
([105]) جلال ، عبدالمعز عبدالرحمن ، **الولايات المتحدة وبترول القارة** ، مرجع سبق ذكره ص 61.

ج) عندما رأى حسين هيري ضرورة الاستفادة من الشركات البترولية الامريكية ، وبناء علاقات سياسية مع الولايات المتحدة الامريكية ، هذا مما ادى الى الاسباب التي دفعت الفرنسيين من التخلص من النظام الرئيس التشادي (حسين هيري) عندما قدمت فرنسا دعماً سخياً لحركة (ادريس ديبي) معنوياً واعلامياً ، بل قامت فرنسا بايجاد تنسيق بينها وبين ليبيا والسودان لاسقاط حكومة حسين هيري في أول ديسمبر 1990م[106].

وبعد مجيىء ادريس ديبي الى السلطة في تشاد حظي بتأييد فرنسي دون تحفظ ، حيث فرنسا لم تعطي اهتماماً يذكر لمسألة الديمقراطية ولا حتى حقوق الانسان ، والتعددية الحزبية والسياسية، كما تزعم ، بل ان هذه الوسيلة التقليدية الفرنسية في حماية مصالحها في افريقيا عامة وتشاد خاصة ، وهي مساندة النظم الصديقة التقليدية.

والفرنسيين يؤكدون تقديم كل المساعدات الممكنة واللازمة لادريس ديبي لكي يفوز في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام 1996م المشار اليها سابقاً. ومساندته في حل المشكلات التي تثيرها فصائل المعارضة المسلحة في الجنوب والشمال والغرب والشرق، بالطرق العسكرية أو عن طريق المفاوضات ، وترصد المخابرات الفرنسية المحاولات الامريكية لمساعدة المعارضة التشادية سواء كانت العسكرية أو السياسية ضد الحكومة الحالية بقيادة الرئيس ادريس ديبي ، وبالفعل نجحت فرنسا في تحقيق بعض الاهداف منها:-

نجح جهاز المخابرات الفرنسية في دفع نظام صديق الى رئاسة الجمهورية ليستمر في لعب دور في الحفاظ على المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية الفرنسية . ومطاوعتها لكي تصول وتجول داخل الاراضي التشادية[107]، ايضاً التصدي للمحاولات الامريكية لكسر النفوذ الفرنسي في تشاد .

ومن الملاحظ ايضاً أن الحكومة التشادية احيانا تتوجس من المواقف الفرنسية المتذبذبة تجاه الاحداث والصراعات التي تدور في تشاد. والعلاقات التشادية الفرنسية احياناً بين كفتين غير متوازيين ، أو بين فتور. حسب مصلحة فرنسا ، كيف واين ومتى توقفت . لذلك هل حان الوقت للبحث عن بديل يتربع على عرش السلطة السياسية في تشاد ، تغيير النظام في انجمينا بعد مرور عشرين عاماً تقريباً من الحكم في تشاد . هذا ما نتركه للزمن القادم ، للاجابة عليه

(106) شؤون سياسية ، **القرصنة الامريكية في تشاد** ، اليوم السابع ، ليبيا ، 17-12-1990م 20 اليوم السابع ، الاثنين ، كانون الاول ، ديسمبر 1990م .

(107) **تشاد رحلة الصيف والشتاء** . هل ينتهي (ديبي) حرب الالف عام ، كل العرب ، 20-12-1990م ص 1 .

مع بيان ما استقرت عنه التجربة ليس لفرنسا صديق دائم ولا عدو دائم كما هو الحال في السياسية(108).

خامساً: العلاقات التشادية – الأمريكية

انطلاقاً من الإيمان القائل لا ضير في أن تعمل تشاد علاقة مع أي دولة كانت ، سواء قريبة من محيطها الإقليمي، والدولي أو بعيدة عنها ، على الرغم من أن الأمريكيين لا يفهمون ، ويجهلون التركيبة الاجتماعية للشعب التشادي، وقدرة كل فريق من اللاعبين على الساحة السياسية المتقلبة في تشاد كالفرنسيين، الا أنهم اخذوا منذ عام 1978م ، يعملون من اجل ضرب السيطرة والنفوذ الفرنسي في تشاد(109)، وراهنوا على قوة وقدرة الرئيس السابق حسين هيري ، وقد مواله الإمكانيات الممكنة من دعم عسكري ومالي ، وسياسي حتى وصل إلى السلطة السياسية في تشاد عام 1982م ، الأمر الذي جعل الرئيس السابق حسين هيري أن يبرم عقد مع الشركات البترولية الأمريكية لاستخراج البترول التشادي ، كغيره من الرؤساء سواء السابقين أو الذين بعده . ليس من تقديم السخاء للغربيين عموماً والولايات المتحدة الأمريكية إلا للحفاظ والبقاء في السلطة أكثر فترة زمنية ممكنة ، بغض النظر نفاذ خبرات الشعب ، الذي حرم منها لفترات طويلة . وابعد كل البعد الشركات الفرنسية ، حيث انه في أواخر عام 1984م ، حصلت شركتي (EXXON) و (CHEL) الأمريكيتين على امتياز استخراج البترول التشادي ، مناصفة 5% لكل منها ، ولم تغفر باريس لحسين هيري هذه الإهانة التي أضافت اليها فيما بعد قتل احد رجال كبار الضباط الفرنسيين . وبعد أن توجه نحو المخابرات الأمريكية في شكل زاد من استياء وانزعاج حفيظة الفرنسيين ، ليستخدم دوراتها ومساعداتها للبطش بالمعارضة(110).

وفي عام 1989م بلغ اسلوب القمع الذي استخدمه (هيري) لقتل اثنين من حلفائه: حسين جاموس ، وابراهيم إتنو شقيق الرئيس الحالي (ادريس ديبي اتنو) ووزير الداخلية السابق ، بعد ان اتهمها بتدبير انقلاب ضده مع (ديبي) يومها تمكن الرئيس الحالي (ادريس ديبي) مع بعض

(108) محمد ن شريف ، **مصدر سبق** ذكره ص 548 .
(109) **الوطن العربي** – العدد (196) العدد (722) الجمعة 14-12-1990م ص25 .
(110) **المصدر السابق**، ص 25.

رفاقه من الهروب الى الدول المجاورة وهي السودان ومن هناك بدأ رئيس الاركان السابق ومستشار الرئيس هيري العسكري يعد العدة للانتقام من هيري[111].

بالاضافة الى ذلك كانت باريس قد بدأت تعيش مشكلة تشاد ككابوس حقيقي إذا أن رؤساء فرنسا منذ ثلاثين عاما وجدوا انفسهم يحرقون اصابعهم ويغرقون في رمال تشاد المتحركة . وتحول هذا البلد الى عقدة عويصة وغير مفهومة تماماً لباريس . التي كانت قد بدأت تعيد النظر في سياستها الافريقية عموماً وتشاد على وجه الخصوص ، المكلفة جداً وحلفائها (المزعجين) الذين تضطر الى دعمهم بالمال والسلاح والقوات المتمركزة في افريقيا . واحياناً تلجأ الى التدخل العسكري لحماية الانظمة الغير شعبية وشرعية[112].

ففي هذا الوقت كانت المعادلات الدولية والاقليمية تتبدل ، والتغيرات في النظام الدولي، بدأت ملامحها تنعكس في افريقيا ، ففرنسا المنشغلة بأزمة الخليج وبالانفتاح على اوروبا الشرقية لم تعد قادرة على لعب دور الشرطي في القارة الافريقية خاصة عندما تغيرت فتبدلت معطيات كثيرة ، حتى من الناحية الاقتصادية ، فالاستثمارات الفرنسية في افريقيا قد انخفضت من (83 مليار فرنك) في 1980 م الى 26ملياراً في 1988م وتزايد الاضطربات وعدم الاستقرار في القارة السمراء. جعل فرنسا عاجزة عن لعب دور الشرطي الموجه ، ومضطرة الى الاكتفاء بدور الاطفائي كما فعلت حينها مع جزر القمر والغابون ، وحتى تشاد وغيرها.

وهناك ايضاً فرنسا والولايات المتحدة الامريكية اتفقتا على تنازل الولايات المتحدة لفرنسا في القضية التشادية وتتركها تصول وتجول ، حسبما يحلو لها، ومتى تقودها القدرة على ذلك، وبالمقابل تكون فرنسا حليفاً للولايات المتحدة الامريكية في حرب الخليج . وبالفعل هذا ما حصل.

واما باريس التي سهلت وصول (إدريس ديبي) اعلامياً وعدم تدخلها، فتعتبره الرجل القادر على اعادة السلام في تشاد، وانقاذها من المأزق الذي ادخلها فيها الرئيس السابق (حسين هيري) والواقع ان السلطة الفرنسة لم تخفي اعجابها به رغم ان الفرنسيين لا تتضح الصورة السياسية لهم في القارة الافريقية (المصلحة فقط) . والاهم والاصعب من ذلك كله عودة الحركات المسلحة التشادية الى السلطة في تشاد ، وبمساعدة الغرب ، وبصورة غير علنية . انما

([111]) اليوم السابع ، **شؤون سياسية** ، الاثنين 17-كانون الاول (ديسمبر) 1990م ص 20
([112]) **الافق العربي ، تشاد امام منعطف مصيري** ، بعد ثلاثة عقود من الحرب الاهلية ، العدد (52) ايار 1993 م ص 44 .

هذا يعني سقوط معادلة السلام الحالية في هذا البلد الافريقي ، الذي إنهك وتعب من الصراعات والحروب ، والبالغ الاهمية من الناحية الاستراتيجية ، لانه يتوسط اهم بلدان القارة الافريقية وتحده ستة دول ، وهي ليبيا ، السودان ، نيجيريا ، نيجر ، فضلاً عن افريقيا الوسطى ، والكميرون ، ولأمن في تشاد ، ليس عملية سهلة فالبلاد واسعة جداً من حيث المساحة ، تمتد (مليون ، ومأتين واربعة وثمانين ، كيلومتر مربع)[113]. وهي جمرة النار المتقدة بالنزاعات الداخلية ، معطوفة على الصراعات الاقليمية منذ استقلالها في 11 آب (اغسطس) 1960م .
وعقب الانتخابات التشادية في 1996م اعلن السفير الامريكي في العاصمة التشادية (انجمينا) في مؤتمر صحفي له . أن هناك تزويراً واسعاً في الانتخابات التشادية ، وكان الموقف الامريكي ، مؤيداً تماماً لمقف المعارضة التشادية في ذلك الوقت ، واضطرت الحكومة التشادية الى الاعلان عن موقفها من تصريحات السفير الامريكي في انجمينا . واصفة بذلك انها مسألة داخلية لدولة تشاد لا يحق لاي كان التدخل فيها وعبرت عن استيائها بهذا التعدي للقواعد الدبلوماسية للسفير الامريكي المتواجد في تشاد[114].

وفي عام (10–سبتمبر –2003م) وقعت معارك عنيفة بين قوات الولايات المتحدة الامريكية المترابطة في تشاد، ومتمردي حركة العدالة والديمقراطية بمدينة (يردى) الواقعة شمال تشاد، وتسعى هذه الحركة منذ عام 1998م الى السيطرة على المناطق الواقعة شمال تشاد والإطاحة بحكومة الرئيس(إدريس ديبي) .

وقد طلب الرئيس الأمريكي السابق (بل كلينتون) من الحكومة التشادية استفساراً واضحاً على مسائل تتعلق بعلاقات تشاد ببعض دول الجوار مثل (السودان ، وليبيا) وكذلك موقف الحكومة التشادية من عمليات استخراج البترول في تشاد . أثناء تقديم أوراق اعتماد السفير التشادي في واشنطن في يناير(1999م).

ويتم كل ذلك بعد التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على النظام السياسي التشادي، وفي إطار مسألة العلاقات التشادية – الأمريكية والتنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الأفريقية. عقب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وانهيار الحرب الباردة.

---

(113) **الاسبوع العربي** ، هجمة أمريكية على التفاهم الفرنسي – الليبي في تشاد ، 13-1-1992م ص 23
(114) **مصدر سابق**، محمد، شريف جاكو ، ص 549

المبحث الثاني:

التغيرات في النظام السياسي "التشادي"

المطلب الأول:

طبيعة النظام السياسي التشادي

لقد أسس التشاديون (قبل الاستقلال) تنظيمات عديدة، لإيجاد بديل وطني تشادي، يحل محل فرنسا، وينتقل بالبلاد، من وضع الاحتلال، إلى وضع الاستقلال، كما أسس التشاديون، أيضا تنظيمات أخرى (قبل وبعد الاستقلال)، لمواجهة نظام "فرا نسوا تمبلباي"، وإنهاء سيطرة الجنوب على الشمال، وتأسست بعض الأحزاب، والحركات، وكان لها دور في تأسيس "جبهة التحرير الوطني التشادي"، والتي تُعرف اختصارا بـ "فرولينا"، والتي جاءت بعد مخاض طويل وصرا عات وتكون العديد من هذه الأحزاب والجماعات المسلحة. لا شك أن تكوين الحكومة أو ما يسمى بالنظام الحاكم هو الذي يكسب الوحدة السياسية الشرعية الكاشفة عن وجودها ومكانتها في مجتمع الدول، ويصبح هذا النظام بمثابة الرأس في الجسد، بل إنه يمثل بالفعل اليد التي تقبض على الأمور لتسيرها لحساب الأمة أو الشعب وصولا إلى حد تأمين السيادة وتأكيد الحقوق في الأرض التي تحتوي الدولة، بمعنى أن نظام الحكم يحمل المسؤولية التي تؤمن وتحرص على الانضباط في الداخل، والتي تؤمن وضع الدولة ومكانتها وعلاقتها بالدول الأخرى في الخارج، وحصلت تشاد على استقلالها عام 1960، وتقلد الحكم فيها احد ابناء الجنوب(فرانسوا تنبل باى) كأول رئيس للبلاد.

المطلب الثاني:

التأثير في بيئة النظام السياسي التشادي اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً:

التغيرات في النظام الدولي والعامل الخارجي يؤثران دوما بشكل عام في مجمل السياسات والأوضاع العامة لدول العالم الثالث عموما وتشاد خصوصا لأنها حقل الدراسة، وهذه التأثيرات المتعددة حملتها الظروف المعقدة والمتداخلة التي عاشتها تشاد تحت وطأة السيطرة الاستعمارية الطويلة، حيث كانت ملامح هذه السيطرة إتباعها لأساليب مختلفة الغاية منها ربط

مصير الشعب بمصير القوى الاستعمارية وقد نتج عن هذه الأساليب ولادة نظم وأشكال من الحكم من الاستعمار وحتى هذه الفترة من الاستقلال. التي انتهجت النظم الديمقراطية الغربية والتي هي خلاف للواقع الإفريقي عموما وجمهورية تشاد على وجه الخصوص متأثرة في واقع هذه السيطرة ونتائجها.

من خلال ذلك نجد نتيجة لرسوخ جذور السيطرة والهيمنة الأجنبية في هذه البقعة من القارة السمراء فقد استمرت مضامين هذه السيطرة حتى بعد التخلص من الاستعمار والحصول على الاستقلال من خلال إمساك تلك القوى بمفاتيح تتمكن من خلالها الدخول بيسر وسهولة إلى مواطئ القدم التي تمكنها من ضمان مصالحها ويأتي من بين هذه المفاتيح وجود نظم سياسية ذات مؤسسات وقوى جاءت مترافقة و منسجمة مع تلك الأشكال من النظم التي كانت موجودة أصلا أيام الهيمنة الاستعمارية وان اختلفت أحيانا إلا أن اختلافها لا يلغي حالة الامتداد لتلك الأشكال القائمة.

ومن خلال هذا التقديم البسيط نصل إلى حقيقة مؤداها ان العامل الخارجي كان ولا زال يؤدي دوره دائما وفي كل المراحل، والأزمنة المتغيرة في رسم وتحديد صورة النظم السياسية القائمة، والمتتالية في دول العالم الثالث عموما منها أفريقيا وهذا ما تحاول الدراسة معالجته وتحليله والوقوف عند مفاصله الأساس ليتسنى لها الوصول إلى شكل وطبيعة النظام السياسي التشادي في الفترة من (1980−1990) التي سميناها الفترة الضابطة فترة نظام الحزب الواحد. وفترة الدراسة من (1990−2007) التي بدأت منها التحولات والتغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على هذا النظام.

على الرغم من تعاقب الزمن وما تعرض له العالم الثالث من تغيرات عديدة فإنه بغض النظر عنها جميعا، إلا أن الباحث يتناولها من اتجاهات التأثير بشكل عام. لقد مثلت عملية الخضوع للهيمنة الاستعمارية والتبعية الأكثر شمولية بين دول العالم الثالث، وتجسدت هذه الأهمية على الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية، من خلال فرض سياسة البلد المستعمر وثقافته وتقاليده. والحكم فيها يخضع بصورة أو أخرى لسيطرة مؤسسات تابعة لقوى خارجية[115].

([115]) طلال البابا، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، دار الطليعة، بيروت ط 1، 1981م

ما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، حتى انقسم العالم إلى معسكرين متصارعين ومتناقضين لكل منهما أن ينتهج إيديولوجيته ونظمه الاجتماعية والاقتصادية، ففي هذه المرحلة ولدت مسألة التقسيم الدولي للعمل وتزايد التراكم الرأسمالي الذي ساعد على الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية وما رافق ذلك من تطور في الإنتاج إلى درجة أصبح منها بحاجة إلى أسواق خارجية من اجل زيادة التراكمات الرأسمالية عندما ابتدأت المرحلة الاستعمارية، حيث أخذت الدول الاستعمارية بفعل مقدرتها الإنتاجية والوسائل المتقدمة منها العسكرية المتوفرة لديها باستعمار البلدان ونهب ثرواتها وخيراتها الطبيعية والوطنية. ولم يخفى على احد أن الصراع بين هذه الدول الكبرى الاستعمارية في تنافس محموم ظل يمثل الحاكمة للعلاقات الدولية بن المعسكرين حتى منتصف الثمانينيات[116].

منذ تولى الرئيس التشادي الحالي السلطة في تشاد وكان في نهاية نوفمبر 1990 حدث تغير ملحوظ في عملية الانفتاح السياسي التي شهدتها البلاد وهذا الانفتاح السياسي نتيجة الضغوط الخارجية المطالبة بالإصلاح السياسي في تشاد مع بداية التسعينيات بعد توليه الحكم بصورة غير شرعية، بعد التغيرات في النظام الدولي، التي اجتاحت رياحها كثير من دول العالم عموما وأفريقيا السمراء على وجه التحديد. فقد مارست القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ضغوطاً على هذا البلد. وسوف تشترط تقديم المساعدات الغربية لتشاد ضرورة القيام بإصلاحات سياسية، تسمح بالتعدد الحزبي، والسماح لأحزاب المعارضة بالتنافس في انتخابات تعددية. وبالفعل عند وصول الحركة الوطنية للانقاذ (MPS) وعلى رأسها الرئيس الحالي إدريس ديبي اتنو، في اول خطاب له (لا احمل لتشاد ذهبا ولا فضة انما هدية غالية هي الحرية)[117] يعتقد الباحث هنا ان تشاد دولة بثرواتها الطبيعية النفطية منها وحتى الذهب والفضة، والثروة الحيوانية الهائلة والزراعة وغيرها من المعادن الاخرى التي لا تحصى ولا تعد، وتشاد تشبه الرجل الفقير الذي يقف على كنز ولا يستطيع استخراجه، وهذا هو السبب في الحكومات المتعاقبة، ليس هما الشعب او حتى البلد وانما كيفية البحث عن الثروة المادية الهائلة للمسؤولين، رغم أن تشاد دولة غنية بخيراتها، لكنها للأسف تعتبر من الدول الفقيرة، تفتقر لكثير من الضرورات الحياتية للشعب، الا انها خلال العامين الأخيرين بدأ فيها إصلاحات بسيطة في البنية التحتية و الطرق والمستشفيات، والمدارس. كباحث ومتتبع للأوضاع ولأهمية هذا

([116]) جبري ابو المجد، **ثورة افريقيا**، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1960،ص 44

([117]) ادام كردي شمس، **التضامن الديمقراطي وضرورة التنمية لبناء تشاد**، الريض، 1992م،ص 127

الموضوع يؤرقني كثيرا ليلا ونهارا لماذا وصلت أفريقيا عموما، وتشاد خصوصا لهذا المستوى من التلوث الخطير وهو التخلف عن ركب التطور العلمي والتكنولوجي العالي المستوى. والمرض أي الأمراض الخطيرة التي أحيانا والى يومنا هذا لم يوجد لها علاج، ويعتقد هنا الباحث انها نقلت عمدا من الغرب الى افريقا وكأنما اعتبروها مزارع وحقول للتجربة، ويرضى كثير من سياسييها وقادتها الذين يتعاونون معاً من اجل الحفاظ على كراسيهم.

والأمر الثالث وهو الفقر رغم أن أفريقيا عموما فيها خيرات كثيرة في باطن الارض، كالذهب والحديد والفوسفات والغاز والنفط والارض الخصبة للزراعة و ... الخ.

وفي البداية استبشر العالم خيرا بانتهاء الحرب الباردة وتوقع انه بعد انتهاء القطب الثاني ظنا أن يسود السلام والهدوء والاستقرار معظم المناطق المتوترة منها قارة أفريقيا. إلا أن بعد هذا الواقع أصبح خلافا لذلك، أفريقيا تشهد اليوم بعد الاستقلال حروبا دامية ليس بين القوى الوطنية والقوى الاستعمارية كما هو الحال في السابق ولكن حروبا أهلية داخلية حتى في البلد الواحد كما هو الحال في تشاد ودول كثيرة وبين الدول المجاورة بل نستطيع القول فيما بينها أن هذه الحروب ليس لها هدف ولا نتيجة للإنسان الأفريقي، وهذا كله من مخططات الدول الاستعمارية، وفق مصالحها ومصالح الحكام وغيرهم من تجار السياسة ولوردات الحرب من النخب العسكرية والمدنية الأفريقية. ومصالح الشركات العابرة للقارات التي تشعل الحروب بواسطة هؤلاء الأمراء لتحقيق مصالح اقتصادية وإستراتيجية معينة. كما أسلفنا الذكر أن تشاد شأنها شأن دول العالم الثالث الأخرى التي نالت حظها من اتجاهات التأثير بشكل عام، من خلال التغيرات في النظام الدولي، وانعكاساته على هذه البلدان.

أولاً: التأثير من الناحية الاجتماعية:

لقد كشفت الظروف والأوضاع في جمهورية تشاد بعد انتهاء الحرب الباردة عن دور كبير للعامل الخارجي في رسم مسارات وتحديد اتجاهات الواقع السياسي والاقتصادي لهذه الدولة من خلال تصاعد دور هذا العامل.

وذلك لبروز أسباب عديدة وجديدة فعلت فعلها في تحديد أبعاد هذا الدور مما انعكس في اتجاهات واضحة للتأثير سواء كانت اجتماعية او سياسية او ثقافية او اقتصادية لذا سنحاول في هذا الجانب من البحث تسليط الضوء عليها.

على الرغم من ان جهورية تشاد دولة صحراوية شاسعة المساحة (1.284.00كم2) الاّ انها لا تعدم وجود انهار عزيرة المياه ومتواصلة الجريان، أهمها نهر لوغون وشاري اللذان يصبان في بحيرة تشاد التي تشكل حدود البلاد الغربية وان منطقة حوض بحيرة تشاد ولأسباب كثيرة أصبحت نقطة التقاء بين اجناس واعراف مختلفة نتيجة الموقع الجغرافي وخصوبة أراضياها مع وفرة المياه ونشاطها التجاري وازدهارها الاقتصادي. أما حدودها الشمالية فهي مع ليبيا والشرقية مع السودان والجنوبية مع جمهورية افريقيا الوسطى.

وتشاد تعد المفتاح الى دول وسط القارة الاقريقية، كما أنها الطريق الى غرب القارة من خلال حدودها مع نيجيريا عبر بحيرة تشاد، كما انها تعد امتدادا لدول الصحراء الكبرى الاخرى من البحر الأحمر الى المحيط الاطلسي[118].

التنوع الثقافي اهم ما يميز المجتمع التشادي وهو مستمد من التراث الإفريقي العربي، المصبوغ بالنكهة الإسلامية، فيما يتعلق بطرق التعارف والزواج ومختلف العادات والتقاليد التي تنظم الأوضاع الاجتماعية بين كافة القبائل المختلفة التي نجح الاسلام في وضع اطار لتعايشها جميعا، بالرغم من بعض الاختلافات العرقية والقبلية التي يتميز بها أبناء الشعب. وبصرف النظر عن الجذور التي ينتمي اليها الشخص، فان الجميع يحرصون على الولاء للقبيلة التي ينتمون إليها ويتوارثون عاداتها وتقاليدها جيلا بعد جيل. والاختلاط لم يكن سبب فرقة بينهم وانما كانت ولا زالت هذه القبائل تعيش زمنا طويلا يتقاسمون فيه العيش معا وان حصلت بينهم بعض المشاكل والحروب أحيانا بسبب المرعى اوغيره فسرعان ما تنتهي هذه الخلافات بحكمة، والعودة الى التضامن والمحبة.

وقد ادرك الغرب وخاصة فرنسا الدولة المستعمرة لتشاد، خطورة هذا التلاحم والاندماج، والوحدة التي تربط هذا الشعب، بأنه يمكن ان يؤثر سلبا على مصالحهم فعملوا على ترسيخ الفرقة، والقبيلة السياسية والطائفية وإحياء عوامل الفرقة بين القبائل لتسهل عليهم السيطرة وليصبح الاستعمار مرجع حسب اعتقادهم يلجأ اليه الجميع. اما شمس الشعوب الحرة لا تعرف الغروب رغم ان الهيمنة الاستعمارية الشرسة تحاول تغطيتها من خلال نشرها للظلام الدامس وتقييد الحريات العامة، مما جعل البلاد تعيش في تخلف فكري وثقافي وأكثر من ذلك

([118]) عبد السلام ابراهيم البغدادي، **الجماعات العربية في افريقيا – دراسة في اوضاع الجاليات والاقليات العربية في افريقيا – جنوب الصحراء** مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – كانون الاول / ديسمبر 2005 ص 542

كله العملاء الذين دسهم في صفوف الشعب وحتى جزء منهم من النخب السياسية الكبيرة المعروفة في الدولة. الذين عملوا بكل جهد و اجتهاد ليلا ونهار من اجل تفتيت هذه الامة الى قبائل متناحرة والى أشلاء متناثرة يسهل السيطرة عليها[119]. ولم يقتصر الأمر الى هذا الحد وانما فرض علينا مفاهيمه الانانية وحضارته في كل شيء ابتداءاً من البنية الادراية الى التركيبة الاجتماعية حتى يجعل منا المسخرة لخدمة أهدافهم الغربية الدنيئة من خلال زعزعة الأمن والاستقرار والفتنة وخلق الحروب بين ابناء البلد الواحد. فمن خلال هذا العرض البسيط للتأثير الخارجي في بيئة النظام السياسي التشادي وخاصة منه في هذا الجانب من الوضع الاجتماعي تشاد شأنها شأن دول العالم الثالث قد عانت كثيرا من تأثيرات عديدة اقتصادية، وسياسية، وثقافية واجتماعية، ناجمة عن الفجوة الشاسعة بين الجنوب المتخلف، والشمال المتطور كما يسمونه، وأدامت التبعية المتنوعة وجعل التأثيرات في بيئة النظام السياسي التشادي واسعة النطاق والمضامين فيه. ومن الاثار الاجتماعية ، تفاقم الفقر والمرض والبطالة وبسبب الجوع ونقص التغذية والرعاية الصحية وغيرها يموت الكثير من الشيوخ والنساء والأطفال في أفريقيا عموما وتشاد على سبيل المثال واصابة الملايين في القارة الافريقية بمرض الايدز[120]. ان إجراءات الإصلاحات الاقتصادية المتوافقة مع تطبيقات التغيرات من النظام الدولي وانعكاساتها على النظام السياسي التشادي، تقضي على استقطاب اجتماعي يؤدي الى سوء توزيع الدخل والثروة وتضاعف حدة عدم المساواةبين الطبقات الاجتماعية، وهذا للاسف ما هو موجود في تشاد. وهذا يؤثر سلبا في التدفق الاجتماعي ويعمل على تمزيق الكيانات الاجتماعية في داخل الدولة الواحدة. ومن خلال هذه الدراسة نتوصل الى ان الغرب عموما وخاصة، الولايات المتحدة الامريكية، وفرنسا استعملت الامراض الاجتماعية سلاحا ضد خصومها من اجل اضعاف مقاومة الشعوب لسياستها، ومنها تصدير قيم العبث والمتعة والاستهلاك السلعي والمخدرات وتسليط الضوء على الاثارة الجنسية لتخدير تلك الشعوب واضعاف القيم العائلية السليمة والتشكيك بالقيم الدينية والسماوية التي ترفض الانغماس في الممارسات اللاخلاقية[121].

([119]) برنامج الامم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1996م** نيويورك، ص 38

([120]) عادل كامل الالوسي، **عالم ام عالمان**، شؤون سياسية، العدد (5)، 1995م

([121]) محمد عابد الجابري، **قضايا من الفكر المعاصر**، العولمة، صراع الحضارات، العودة الى الاخلاق التسامح، الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، بيروت، ط1 ، 1994م، ص 104.

ثانياً: التأثير في بيئة النظام التشادي من الناحية السياسية داخلياً وخارجياً:

يواجه النظام السياسي التشادي مشكلات وتحديات بالغة التعقيد، نشأ بعضها بسبب التغيرات في النظام الدولي وانعاكاساته عليه، إقليمياً ودولياً، وبعضها الآخر ناتج عن سياسات النظم السياسية التي تعاقبت على حكم البلد، منذ استقلاله عن الاستعمار الفرنسي عام 1960م وحتى الوقت الراهن.

والجدير بالذكر أن بعض هذه المشكلات نشأت بفعل استجابة بعض زعماء الجماعات الإثنية والسياسية لإغراءات الدول المجاورة وغيرها، أو ضغوط القوى الدولية النافذة، ولم يشهد النظام السياسي التشادي استقرارًا سياسيًا، ولم يحقق ما كان مرجوا منه على صعيد التنمية الاقتصادية، وبخاصة أن ترتيبه الخامس من حيث المساحة بين الدول الأفريقية، حيث تبلغ مساحته (284و1 كيلو متر مربع)، وغالبية سكانه من العرب والمسلمين.

يمكن القول بأن تشاد ومنذ استقلالها السياسي عن فرنسا عام 1960م، ولغاية الآن عانت من مشكلات عدة، ليس على الصعيد السياسي فحسب، وإنما على كافة الصعد.

فعلى الصعيد الداخلي، مرت تشاد بسلسلة من الانقلابات العسكرية التي قوضت دعائم الحكم المدني في البلاد، فقد وقع الانقلاب الأول بعد خمس عشر عاماً من حكم " فرانسوا إنجارتا تومبلباي"، أي في عام 1975م، حيث نجحت القوات المناوئة له في الإطاحة به وقتله في الانقلاب الذي قام به الجيش والشرطة في تشاد بقيادة الجنرال" أودينجار" قائد الجيش التشادي بالنيابة آنذاك.

في هذه الأثناء تشكل مجلس عسكري مباشرة بعد الانقلاب، يضم 9 من كبار العسكريين لحكم البلاد، وقام المجلس العسكري بانتخاب الجنرال " فلكس مالوم"، الذي خرج من السجن بعد ساعات من الانقلاب ليترأس المجلس العسكري، كما قرر المجلس تعيين الجنرال " تاماري جيميث"، قائد الشرطة السابق، نائباً لرئيس المجلس العسكري، وضم أيضا الجنرال " نجريت جوجو"، رئيس الأركان السابق حين ذاك عضواً بالمجلس، والذي كان قد خرج من السجن بعد الانقلاب، كبقية زملائه السابقين، الذين كانوا يواجهون مجتمعين تهمة التآمر ضد الرئيس المخلوع " تومبلباي"، كما عين الجنرال " نويل أودينجار" الذي قاد الانقلاب عضواً بالمجلس

العسكري، وكانت أولى قرارات المجلس العسكري؛ حل الجمعية الوطنية والحزب الواحد الموجود في تشاد (الحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية)، وحظر قيام أي حزب أو تنظيم أو جمعية، كما أعلن الإفراج عن 172 شخصاً من المعتقلين السياسيين، وإعادتهم إلى أعمالهم، تمهيداً للإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، ودعى المنفيين السياسيين في الخارج إلى العودة إلى البلاد، وذلك للمشاركة في إعادة بناء البلاد بعد الانقلاب العسكري على حكم تومبلباي[122]، الذي أوصل البلاد الى حالة الانهيار) كما هو الحال في النظم السياسية المتعاقبة حتى يومنا هذا، رغم التشدقات والعبارات التي يطلقونها على اساس أصبحت تشاد بلد الديمقراطية الحقيقة، ويرى الباحث أنها شكلية في غالب الاحيان خلاف للواقعية المزعومة . وقد واجهت تشاد خلال فترة تومبلباي وما أعقبه من النظم السياسية المتتالية ، مشاكل ضخمة من التخلف، والفقر، والجفاف هذا الثالوث الخطير الذي استمر سنوات طويلة ، واصاب المناطق الشمالية ، والشرقية ووسط تشاد أكثر من غيرها، ثم الخلافات الدينية ، والقبلية الدينية الحادة التي زادتها حدة ما قام به الاستعمار من تركيز السلطة والثروة والتنمية في أيدي فئات دون غيرها ، مما جعل هذه السلبيات تنعكس آثارها حتى وقتنا الحاضر .

أدت هذه الاوضاع وقصور مجابهتها الى قيام سلسلة من الحركات المسلحة ضد حكم الرئيس تومبلباي أهمها الحركات التي قام بها قبائل المسلمين في الشمال وكذلك في الشرق والوسط واستمرت منذ أكثر من ثمان سنوات وتبلورت تحت راية الجبهة الوطنية لتحرير تشاد (الفرولينا) .

ولغاية عام 1990 م عند تحرك الجيش المنشق بقيادة (الجنرال إدريس ديبي اتنو) مدعوماً من قبل دول الجوار للسيطرة على السلطة في انجمينا ، وهي المحاولة التي تكللت بالنجاح ، بيد أن حكومة إدريس ديبي التي لا تزال حتى الآن تسيطر على زمام الأمور في انجمينا ، واجهت ولم تزل جملة تحديات داخلية، وخارجية شأنها شأن الحكومات السالفة ، فهذه الحكومة عانت على الصعيد السياسي من محاولات انقلابية عديدة قادها الجيش ، ومن انشقاقات شملت الرفوف العليا من النخبة الحاكمة ، وحتى من المقربين إليه، أشهرها توم ، وتيمان

([122]) ولد **فرانسوا تومبلباي** في يوم 15-6-1918 في قرية يسارا بالقرب من مدينة كومرا ،جنوب جمهورية تشاد ، وعمل معلماً بمدارس الجنوب ، وبدأ العمل السياسي في عام 1946 م وهو من ضمن مؤسسي الحزب التقدمي التشادي ، وفي عام 1952م انتخب نائباً في الجمعية الاقليمية في دائرة شاري الاوسط ، وفي نفس العام انتخب عضواً في المجلس الاعلى لافريقيا الاستوائية الفرنسية ، واصبح بذلك نائباً لرئيس الاقليم ، وفي عام 1995 م كلف بتشكيل الحكومة المؤقتة التي سبقت الانتخابات للجمعية التشريعية ، وفي 16 يونيو من نفس العام ، أصبح رئيساً للوزراء في الحكومة الانتقالية وفي 12-7-1960 أصبح رئيساً لدولة تشاد بعد الاستقلال ، (يعتبر اول رئيس لجمهورية تشاد بعد الاستقلال) وظل رئيساً لتشاد الى حيث اغتياله في الانقلاب الذي قاده الجنرال فليكس مالوم في 13-ابريل 1975م .

اريديمي الأخوين الشقيقين ، ومحمد نوري وزير الدفاع الأسبق ، وغيرهم من قادة المعارضـــة، وخروجهم على السلطة وانضمامهم الى المعارضة ، جاريين معهم عدد مـــن قيـــاديين الحـــزب الحاكم (الحركة الوطنية للإنقاذ M.P.S) والكثير من القادة السياسيين دخل عدد منهم ســـجون النظام أكثر من مرة . ولا يزال البعض مفقود منهم حتى كتابة هذه السطور[123].

وعلى الصعيد السياسي الخارجي ، تعرضت حكومة ديبي منذ استلامها الـــسلطة عـــام 1990م وحتى الآن إلى ضغوط كبيرة، بل وتدخلات لا حصر لها في شؤونها الداخلية، حيث أن بعض هذه التدخلات ارتبط بدول الجوار، وبعضها الآخر بجهات دولية من خارج الإقليم ، يـــأتي في مقدمتها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، فضلاً عن قوى خارجيـــة أخرى . بل ومن بعض دول الجوار في سنوات معينة والى يومنا هذا لأسباب تتعلـــق بـــالخلاف مع النظام السياسي التشادي ، الذي تتهمه هذه البلدان بـــدعم الحركـــات المـــسلحة والاتجاهـــات الأصولية وتحريضها على إستعمال القوة والعنف وهي تهم طالما نفاها النظام باستمرار[124].

على أية حال وبشكل مختزل يمكن القول أن تاريخ تشاد المعاصر واللأســـف الـــشديد ، تاريخ حافل بالمعاناة المتنوعة ، تنوع الحقب السياسية المتعاقبة التي عاشتها تشاد منذ إســـتقلاله وحتى الآن .

ومهما كانت طبيعة النظم السياسية التي تعاقبت على حكم تـــشاد ، فإنـــه ينبغـــي أن لا تحملها وحدها المسؤولية عما جرى ، وإن كان لا يمكن اعفاءها من جريرة ما حصل ، ذلـــك أن قوى اقلمية ودولية تمثل هي الأخرى المسؤولية عن ذلك ، فضلاً عن البيئة التي عاشها تـــشاد – مثل نظرائه من الدول الافريقية – وهي بيئة كرست بل خلقت اجـــواء التخلـــف والتبعيـــة ومـــا ينطويان عليه من فقر وامية ومرض وقصور في الاداء على مختلف الصعد[125].

ثالثاً: التأثير من الناحية الاقتصادية:

لا بد من رصد التطورات الحديثة والواقع الـــراهن للعلاقـــات الاقتـــصادية التـــشادية، والتغيرات في النظام الدولي ومدى انعكاساته عليه، حيث أن من المفيد النظر الى هذه العلاقات

([123]) **التقرير الاستراتيجي الافريقي** ، مصدر سبق ذكره ص 435 .
([124]) عبد السلام ، ابراهيم البغدادي ، **مرجع سابق** ذكره ص 11.
([125]) أحمد ، عبد الحليم **" تحديات الامن القومي المصري في السبعينات** " م. السياسة الدولية العدد (100) نيسان 1990م ، 147

في إطار شبكة العلاقات التجارية الخارجية، ولم تتغير كثيرا السمات الأساسية لهذا الوضع بين الفترة السابقة للطفرة النفطية والفترة اللاحقة لها. يتبين لنا من خلال ذلك حجم التأثير الذي يؤديه الاتجاه السياسي في اشكال النظم السياسية المتعاقبة على حكم تشاد، من خلال الوسائل والاساليب المختلفة لهذا الجانب، ولكنها مهما بلغت لا يمكن ان تفعل هذا الفعل بعيدا عن التغيرات في النظام الدولي ومدى انعكاساته، وتأثيراته على الجانب الاقتصادي في حياة شعوب العالم عموما وشعوب العالم الثالث وجمهورية تشاد على وجه الخصوص، لان الدراسة مرتبطة بها في هذا الجانب، وبالذات في طبيعة الحياة السياسية، لهذا وجدنا تأثير التغيرات الدولية في بيئة النظام الاقتصادي التشادي، تؤدي دورا مهما من خلال وسائل متعددة سنحاول حصرها في اتجاهات محددة تأتي من بينها المساعدات، الديون الخارجية، دور الشركات متعددة الجنسية، احادية الانتاج، مشاكل الامن الغذائي، وانعكاساته على اقتصاد جمهورية تشاد، والتنمية و الاساليب المتبعة فيها.

ومن المسلم به ان الاهداف الاقتصادية لها نتائج سياسية متداخلة مع غيرها من العوامل، وهكذا يصعب ان تضع خطا فاصلا ما بين الانشطة السياسية والاقتصادية([126]). تعد الوسائل الاقتصادية من ضمن الوسائل المهمة التي يتم استخدامها من خلال الضغط المباشر او غير المباشر، واحيانا المساعدات الخارجية، وهذه الوسائل تستخدم لتنفيذ بعض التنازلات، والاهداف، وهذا يرتبط بمدى قوة الدولة او ضعفها، وتشاد تعتبر على غرار الكثير من الدول الإفريقية من الدول الأكثر فقرا في العالم، ومنذ الاستقلال والى تاريخ قريب يلاحظ ان نموها الاقتصادي محدود بسبب ضعف الانتاج، المتعلق بالقطاعات الأولية، والغياب الكلي لقطاع التحويل الصناعي، وعدم فاعلية وقلة البنية الاجتماعية والاقتصادية[127] الاساسية والظروف المتاحة وعدم وجود ساحل والاهم من ذلك كله عدم الاستقرار السياسي، لانها في دوامة مستمرة من الحروب، والصراعات والتدخلات الخارجية والاقليمية المحيطة بها ..... الخ على كل فهي دولة تملك ثروات هائلة تمكنها من تطوير تنميتها الاقتصادية والاجتماعية (وارض زراعية، مياه، ثروة حيوانية، موارد طبيعية ومعدنية بما فيها البترول .... الخ.

([126]) محمد برهام المشاعلي، **الموسوعة السياسية والاقتصادية**، مصطلحات وشخصيات، دار الاحمدي للنشر، القاهرة، 2007 ص 19
([127]) **تقرير حول الاحداث التي شهدتها حمهورية تشاد** من الفترة من 28 يناير الى 8 فبراير 2008 واثارها. يوليو 2008 ص 8

فالاقتصاد يتعلق باستخدام الموارد الانتاجية النادرة. وتعتبر عملية السيطرة على الموارد عنصرا هاما من عناصر القوة[128].المساعدات الخارجية عرفت بانها وسيلة لمساعدة العالم النامي ودفع عملية التنمية فيه، الا ان واقع الحال يشير الى عكس ذلك تماما، حيث ان برامج المعونة الخارجية من الدول الغربية، يخفى وراءها اهدافا سياسية مريحة لهذه الدول التي قدمت المعونة والمساعدات الخارجية، وغالبا ما تعمل المساعدة على زيادة روابط التبعية. حيث يتم الاقتراض بشرط استعمال هذه المساعدات في شراء سلع من البلد المانح للمساعدة وان 70% من المساعدات الفرنسية تكون على اساس هذا الشرط وهذا يؤدي غالبا الى اعاقة الصناعة المحلية، كما تتميز المساعدات بالتدخل السياسي وعدم الملائمة الاقتصادية وهذه هي الحال بين فرنسا وتشاد التي توجد فيها اكبر قاعدة عسكرية فرنسية في افريقيا. وهذا ما نتكلم عنه لاحقا في العلاقات الفرنسية التشادية.

ويوصف الوضع الاقتصادي في تشاد بالتناقض، فرغم ما تتمتع به البلاد من ثروة زراعية (أي بالاحرى اراضي زراعية) ومعيشة ضخمة نجد انها في مقدمة دول العالم تخلفا ومستوى المعيشي لسكانها منخفض للغاية، ورغم ذلك نجد ان المساحة الاجمالية المزروعة محدودة للغاية رغم مساحتها الشاسعة وخصوبة أرضها، وتتفاقم ظاهرة الانحراف في توزيع الدخل وزيادة اسعار الاستهلاك وامام هذه الثروات الطبيعية الضخمة والتي يرجع اغلب عوائدها الى اصحاب السلطة والنفوذ، سعت الدول الاقليمية والدولية لاستغلالها وتثبيت اقدامها سواء عبر الشركات متعددة الجنسيات او التحالف مع حكومة تشاد، او تشجيع حركات المعارضة للسيطرة على هذه الثروات، ومنذ 1994م قامت الحكومة ببرامج تعديل واسعة للهياكل المؤسساتية من خلال برنامج تعديل الهياكل ببرنامج تسهيل التعديل الهيكلي المعزز والتسهيل للحد من الفقر لصندوق النقد الدولي.

شهد المجتمع التشادي ، خلال فترة التحولات والتغيرات في النظام الدولي تطورات سياسية، وتغيرات مهمة على الصعد الاقتصادية، ما ادى ذلك الى اصابة ذلك المجتمع بشلل تام في المجالات الحيوية التي تتعلق بحياة الانسان، الامر الذي جعل كل أنشطة الدولة تتمحور في البحث عن استتباب الامن الذي اعتبر اولوية قصوى لدى النظام الحاكم، بحيث انشغل بتلك

([128]) زايد عبد الله مصباح، **السياسة الخارجية**، تثاثة للطباعة والنشر، ليبيا، 1999م ص 189

الاولوية عن التفكير في التنمية والتقدم الاقتصادي وأصبح ضربا من الاوهام، خاصة بالنظر الى الظروف الاقتصادية المتردية.

ومنذ عام 2001م تحسنت اوضاع المواطنين بصورة بسيطة تدريجية الا ان هذا التحسن مقصور على فئة معينة من الشعب، تستفيد منه بصورة مباشرة او غير مباشرة. وفي اعقاب الطاولة المستديرة لجنيف الرابعة (1998)سمحت التشاورات القطاعية اعداد برنامج يركز على الفقر في القطاعات الاولية (التربية، والصحة، والشؤون الاجتماعية والتنمية الريفية) حيث شكلت وبذلك اساسا متينا لعملية اعداد الخطة الوطنية للحد من الفقر.

وان الالتزامات التي اتخذتها الحكومة في اطار الدول الاكثر فقرا او الاكثر مديونية قد تجسدت في اعداد وثيقة للاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر المعتمدة في يونيو 2003 وافاق 2015 ، (نتمنى ان لا تكون حبرا على ورق) وتطبق على ارض الواقع لسيتفيد منها هذا الشعب الذي حرم من خيارته ولفترات طويلة على مدار الحكومات المتعاقبة على راس الهرم السياسي في البلاد

والوثيقة تركز على خمسة محاور استراتيجية هي(129):

1- تعزيز الحكم الرشيد
2- ضمان نمو قوي ومدعوم
3- تطوير الموارد البشرية
4- تحسين ظروف الجماعات الضعيفة
5- اعادة بناء النظام البيئي و حمايته

ولاهتمام الدولة في السنوات الاخيرة بأولوية توظيف الاستثمارات في الاعمال الكبرى مثل الطرق والمعمار، واولوية الصرف على الامن ظلت كثير من الخدمات الاجتماعية الاخرى و المهمة تتدهور بصورة مضطربة، خاصة في التعليم والصحة، والخدمات الاجتماعية الاخرى بسبب الاهتمام المتزايد الذي تصرفه الدولة على المجالات الامنية والعسكرية.

---

(129) تقرير حول الاحداث التي شهدتها جمهورية تشاد ، **مصدر سبق ذكره**

المطلب الثالث:

التغيرات في النظام السياسي التشادي:

ولم يكن الأستقلال سوى الوجه الأشد قسوة للاستعمار، وغابت الآمال في تحقيق إطار سياسي واقعي لا وهمي يمثل الشعب تمثيلا عادلا وتدهورت الأمورفى البلاد.وبات من الواضح ان النظام غير قادر على الأستجابة للمعضلات التى تستدعى حلولا عاجلة كما تاكد ضعفه أمام التهديدات والضغوض الخارجية.

كان من الطبيعى ان تولد(جبهة التحرير الوطنية التشادية) (الفرولينات) بعد كل هذه الأرها صا ت وفشل النظام السياسي التشادي في التعامل ومعالجة قيم المجتمع وتنا قضاته وتركت علي الهامش قابلة للأنفجار،واستمر المجتمع ومنذ الأستقلال مهددا بالثورة[(130)].

واستمر هذا الوضع بهذه الصورة الى حين بدأ المجتمع ككل بالتغير،كما حصلت التغيرات في النظام الدولى وانتهاء الأتحاد السوفيتي عام 1990وظهر مايسمى بالنظام الدولي الجديد.

وقد انعكست التغيرات في النظام الدولى الجديد على النظام السياسي التشادي، وفى عام 1991 لاح بريق من الأمل في الأفق لتوفير امكانية تحقيق السلام والأستقرارفي تشاد وذلك في اول ديسمبر1990 وهذا الأمل نتيجة لحدوث عدة عوامل في ذلك الوقت هي:-

-انتهاء الحرب الباردة عقب انهيار الأتحاد السوفيتى السابق- في عام 1989م الأمر الذي ادي الي اعتقاد العالم بسيادة الأستقرار في كثير من المناطق التي كانت بؤرا للتوتر والصراعات السياسية واجتياح رياح التغيرالديمقراطى العالمى ومنها افريقيا.

- مجيئ الرئيس ادريس ديبي الى الحكم فى انجمينا عقب التغيرات في النظا م الدولى وانهيار حكومة الرئيس السابق حسين حبرى وسط تهليل فرنسى ودعم وترحيب ليبي سوداني حار، الأمر الذي فسر انتهاء الصراع الفرنسى-الليبى في الساحة التشادية.ولذاساد اعتقاد من الجميع ان ذلك على السلام والوفاق الوطنى في تشاد.

---

(130) رأفت، إجلال محمود. **تشاد دراسة تحليلية لجذور وطبيعة الحرب**، معهد الدراسات الأفريقية، القاهرة، 1993.

– اعلان الرئيس ادريس ديبي فور وصوله الى الحكم فــي انجمينــا بانــه ســوف يعززامــال الشعب التشادي وهي(131):–

– احترام حقوق الأنسان التشادي –السياسية والأقتصادية.

– تحقيق عدالة اجتماعية.

– تحقيق المصالحة التشادية بين كافة الفصائل المتناحرة وذ لك باعداد مؤتمر وطنــي يحــضره كافة فاعليات الشعب التشادي بانجمينا العا صمة التشادية.

– اقامة نظام سياسيى ديمقراطي على اساس التعدد الحزبي واحترام الحريات الأساسية وعلــى هذا قامت لجان شعبية تشادية بينشيط الأتصال مع القوات التشادية التى انــسحبت الــى الحــدود التشادية النيجيرية عقب انهيار حكومة حسين هبري للعودة الى انجمينا طبقا لسياسة المــصالحة الوطنية وعاد كثير من المعالرضين التشاديين الى انجمينا بــدون شــروط مــسبقة فــي بدايــة العام.وعلى رأس هؤلاء العائد ين الرئيس التشادي الأسبق قوكوني عويدى من منفاه الأختيــاري للمشاركة فى وضع الترتيبات المستقبلية لدولة تشاد.

ولكن سرعان ماذهبت هذه الأمال ادراج الرياح وتلاشت بسبب متغيرات كثيــرة القــت بظلالها الكئيبة على الساحة التشادية كان اهمها هي:–

- بنية النظام الجديد، حيث ان النظام يحمل في طياته تناقضات عــدة .محليــة واقليميــة ودولية وتحا لفات هشة وسرعان ما ان شغل عن تحقيق أماني الشعب التشادي .نتيجــة للصراع على السلطة بين رفقاء السلاح حيث كان هناك ثلاثة مراكز قوة فى بنية النظام الجديد فضلاعن سياسة ارضاء التوازنات الإقليمية والدولية المتحالفة معه من جهة ثانية، أما المراكز الثلاث فهي(132):

1– إدريس ديبي – رئيس الجمهورية، ورئيس الحركة الوطنية للإنقاذ (.M.P.S)

2– العقيد مالدوم بادا عباس – نائب الرئيس.

3– العقيد عباس كوتي – قائد أركان الجيش.

(131) قوتي، غالي قاتا. **زعيم اتحاد القوى الديمقراطية والحزب الجمهوري، ورقة تقدم بها في المؤتمر الوطني المستقل، أنجامينا**، 1993.

(132) جاكو، محمد شريف. **تشاد بين شبح الحرب الأهلية والاستقرار السياسي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 126.

المبحث الثالث:

الأطماع الغربية في القارة الأفريقية عموماً وتشاد خصوصاً

المطلب الأول:

الأطماع الأمريكية في القارة الأفريقية

شهد النظام العالمي الكثير من التحولات والمستجدات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهذا ما يُعد تغيراً كبيراً في المفاهيم والتصورات التي حكمت النظام الدولي ، وهذه التغيرات ذات أبعاد عديدة ، مما جعلت آثارها واضحة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعلى الأوضاع العسكرية وقضايا الحرب والسلام . ما انعكس على النظام الدولي بشكل عام وهذه التطورات غير متساوية في التأثير والانعكاسات والاستجابة لها في دول العالم المختلف، ولكن في حقيقة الأمر أن العالم الثالث يتأثر بهذه الأحداث والتطورات ، وبات من الأجدى الوقوف أمام هذه التطورات والتحولات في النظام الدولي لمعرفة مدى تأثير هذه المتغيرات على الأوضاع السياسية والاقتصادية ، حيث يصعب على أي نظام أن يبقى بعيدا، او بمعدل عن الأحداث لان العلاقة قوية بين النظام الدولي والنظام الإقليمي في العالم وأن قدرة الدول الصغيرة على التحرك السياسي تزداد عندما يسود حالة من التنافس والصراع بين القوى الكبرى .

ومن المعروف ان النظام الدولي القديم قد أصيب بحالة من التصدع الهائل منذ مرحلة الحرب الباردة الى مرحلة التعاون والتوافق[133]، ما أدى هذا التحول إلى تفكك وانهيار الكتلة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي يمثل مظهراً واضحاً لاختفاء مبدأ التوازن الدولي والذي سيطر على نمط العلاقات الدولية طيلة فترة الحرب الباردة[134].

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه أدى ذلك إلى نظام مبني على محور واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية ، وحاولت أن تثبت زعامتها وأنها هي التي تتربع على عرش العالم

([133]) الرشدان ، **عبدالفتاح ، النظام الدولي الجديد وتأثيره على النظام العربي** ، حيث ضمن مجلة قراءات سياسية السنة الثالثة ع1 مركز دراسات الاسلام والعالم ط 1993 م ص 97 وسيشار اليه لاحقاً، الرشدان النظام الدولي الجديد.

([134]) **المصدر السابق،** النظام الدولي كل الكلمات والمصطلحات المتداولة في السياسة العلمية وتنطوي تحت معان متعددة وتستخدم في سياق التوزيع والترتيب والقيادة والتنظيم وهي نقيض الفوضى وان مفهوم النظام يرتبط من الناحية السياسية ارتباطاً عضوياً بمفهوم المجتمع يقوم النظام السياسي والاجتماعي على التوازن بين عنصرين هما القانون المشترك والسلطة الشرعية، ص 98، و للمزيد انظر مارسيل ص 31 .

من خلال معالجتها لازمة الخليج وهي التي رجحت كفة الدور القيادي لها على الساحة الدولية[135].

ومن ناحية أخرى بدأت تظهر على اعتبارها زعيمة النظام الرأسمالي ما أدى الى سياستها التي أخذت تطبقها في الكثير في دول العالم والتي تقع تحت رحمة المساعدات الاقتصادية والمالية .

من جانب آخر انفردت الولايات المتحدة بزعامة العالم بسبب تفوقها العسكري[136]، ولكن هذا يصحبه تراجع في قدرتها الاقتصادية والصناعية مما حدا بها التسابق على خيرات وثروات الدول النامية بحجة مد يد العون لها ومما وضح بروز دور النظام الجديد هو تراجع العالم الثالث(الدول النامية).

ظهر الاهتمام الدولي بالقارة الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة ، ويمكن أن نتناول هذا الاهتمام في اتجاهين أساسيين :-

الاتجاه الذي ظهر مع بداية التحول والتغيير إلى نظام دولي انتقالي جديد ثم تراجع هذا النظام بدايات عام 1996 م وكان يؤيد فكرة تهميش القارة الأفريقية كنتيجة لتراجع القارة من الناحيتين الاقتصادية والإستراتيجية[137].

والاتجاه الذي بدأ عام 1995 م فيؤكد على استمرارية الاهتمام بالقارة بعد الحرب الباردة مع تغيير في التغيير في مجالات وأنماط ذلك الاهتمام وأن الذين يؤيدون الاتجاه الذي ظهر مع نهاية الحرب الباردة ويرون أن القارة الأفريقية لم تعد بعد انتهاء الحرب الباردة تمثل أهمية كبيرة للدول الكبرى الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وتوسيع تداول هذه الاتجاهات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، ربما كان لتهميش القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة ، مزاياه فقد كان للحرب الباردة أثرها على أهمية القارة سياسياً وعسكرياً ، ومع نهاية الحرب تلاشت هذه الأهمية وتزايد الاهتمام بها اقتصادياً[138]، ولم يقتصر هذا الاهتمام بالقارة الإفريقية من القوة الأمريكية فقط ولكن تأكد الدور الفرنسي في الاهتمام بالقارة الأفريقية وذلك

([135]) المصدر السابق، **النظام السياسي الجديد** ص 98.
([136]) **المصدر السابق**، ص 98.
([137]) تيقين ، حليم. **التنافس الدولي لكسب النفوذ الدولي في افريقيا**: العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة ، ع18 ط 2000م، ص47.
([138]) **المصدر السابق**، ص ص 47 – 52.

نظراً لاهمية المصالح الفرنسية في القارة في المجالات الثقافية كنقطة انطلاق الى المجالات الاقتصادية والسياسية ومن ثم تركز الاهتمام الدولي لتستوعب مختلف الارتباطات والتعقيدات والعلاقات الخاصة في ظل التنافس الأمريكي الفرنسي على القارة بعد انتهاء الحرب الباردة، ويمكن أن نحدد أهداف القوى الكبرى في القارة الأفريقية ومن أنها مركز من مراكز الاهتمام التي تشكل علاقات هذا النظام وتزايد التنافس الدولي بشأن كسب النفوذ في أفريقيا ليصل ذروته مع منتصف التسعينات الذي شهد ارتفاع متتالي ، وقد تبدلت الرؤيا الأمريكية والأوروبية اتجاهها وبعد أن كان المدخل الأمني هو الأول في ترتيب أولويات مصالح القوى الكبرى المنافسة في افريقيا .

وفي وقفة مع دراسته ما سعت الدول الكبرى على رعاية مصالحها والتنافس على القارة الافريقية ولقد تزامن هذا الاهتمام الامريكي بالقارة الافريقية مع تبني استراتيجية جديدة ذات مضامين تغلب عليها الصيغة الامبراطورية ركيزتها التوسع الخارجي في عدة مناطق من العالم وقد علقت الادارة الامريكية هذه الاستراتيجية(139).

أهداف التحرك الأمريكي في افريقيا:

وكما اشير اليه فإنها تسعى لمكافحة الارهاب لقاعدة تنظيمية وحقوق الانسان وبالتفصيل لمجمل هذه الاهداف التي تسعى امريكا الى تحقيقها في افريقيا وما نحاول عرضه للوقوف على مؤشرات هذا التدخل في افريقيا .

أولا: المصالح الاقتصادية :-

لقد ظلت الولايات المتحدة الامريكية لسنوات بعيدة عن الشان الافريقي الا بعض المناطق التي تخدم مصالحها الدولية وكانت السياسة الامريكية تهتم بصفة عامة بتدعيم علاقتها بالقوى الرئيسية الامريكية في القارة الافريقية أو تعتمد عليها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبذلك يمكن اجمال السياسة الامريكية في القارة الافريقية ، في عدة توجهات رئيسية(140):- ومن أهمها التركيز على مناطق اقليمية معينة ، وذلك لتعزيز فرض الاستثمار والسياسة الامريكية التي تركز على النفط والتعدين، والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الامريكية شهدت

(139) فليفل ، **السيد**. **التقرير الاستراتيجي الافريقي** ، معهد البحوث والدراسات الافريقية جامعة القاهرة ، الاصدار الثاني ص 289 .
(140) **ضلع ، جمال. الفرانكفونية في ظل التنافس الفرنسي الامريكي في افريقيا** ، ضمن مجلة افاق افريقية ، العلاقات الافريقية الدولية م4،ع14، ط 2003 م ص 37.

ارتفاع في الاستهلاك المحلي من البترول بينما انخفض الانتاج المحلي ، ويتوقع أن يقترن ذلك بالعجز في المصادر المحلية وارتفاع اسعار البترول(141)، ما دفع الولايات المتحدة الى الالتفات الى افريقيا وخصوصاً ان فيها كميات من الاحتياط في النفط تقدر نسبته بحوال 8% من الاحتياطي العالمي الخام .

وتشير الدراسات أن المجموعة الوطنية لتطوير سياسة الطاقة في واشنطن عام 2002م ان الولايات المتحدة ستدفع وارداتها النفطية في افريقيا من 16% الى 25% بحلول 2015م(142).

واكتمال سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على مخزون النفط الافريقي ، وبذلك تتحكم في الاقتصاد العالمي دون منافس .

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية من الدول العظمى الوحيدة وأهم قوة دولية فاعلة في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة. ومن الطبيعي أن تنسحب اهميتها على القارة الافريقية وتسعى الولايات المتحدة الى تحسين علاقتها بالقارة ، وهذا الامر بديهي بمصالحها الاقتصادية والسياسية والثقافية.

وبطبيعة الحال فإن هذه العوامل ليست ثابته بل تتغير بشكل مستمر بوجه عام ، إن امور كثيرة قد تغيرات سواء ان العالم او افريقيا خاصة ، بعد انتهاء الحرب الباردة ، وخروج الاتحاد السوفيتي من افريقيا كقوة مقاومة للغرب(143)، وفي الفترة من 1990- 1996م حين كان الاهمال الامريكي لافريقيا اكثر التغيرات التي كانت ، دلالة واضحة الى التوجه الامريكي نحو القارة الافريقية وفي الفترة الممتدة من عام 1997م_1998 م وهي التي تعتبر بداية الاهتمام الامريكي بشؤون القارة . وكان ذلك واضحاً في اطار الاهتمام الامريكي بالقارة وذلك بالالتزمات الامريكية في الجوانب المختلفة السياسية والامنية وكانت الى حد ما في النواحي الاقتصادية، ولكن هذا يخالطه الشك في مصداقية الاهداف الاصلاحية في القارة الافريقية، كما أن التغيرات الافريقية منها التعددية الحزبية والديمقراطية الغربية التي تعتبر خلاف للواقع الافريقي، وعلى ما يبدو ان اهداف الولايات المتحدة تتمثل في السعي نحو الانفراد بالدور

(141) **عبدالرحمن ، جلال عبدالمعز.الولايات المتحدة الامريكية وبترول القارة الافريقية** ، القاهرة ط 2005م ص 7 .
(142) مصدر سابق، **فليفل، التقرير الاستراتيجي** ،ص 289 .
(143) مصدر سابق، **عبد الرحمن، الولايات المتحدة الامريكية**، ص 15.

الرئيسي في القارة الافريقية . وهذا ما جعلها تتنافس مع فرنسا في افريقيا وفي الفترات السابقة ، وكانت العلاقات الامريكية الفرنسية في القارة الافريقية من بينها الاهداف الاقتصادية التي تـاتي في ترتيب اولويات السياسة ، وذلك لدعم النفوذ السياسي في القارة، مما كان له انعكاس واضـح في التغيرات الدولية في افريقيا مع انتهاء الحرب الباردة على الساحة الدولية . ثم اثر في اعـادة توجيه سياسة القوى الكبرى اتجاه افريقيا من خلال اعتمادها على ادوات وآليات جديدة لاقتـران القارة تحت مسميات منها ادوات تتعلق بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان[144]، وغيرهـا مـن الشعارات التي تشكل براويز لسياسة الاختراق الامريكي لقارة افريقيا لاستغلال خيراتهـا تحـت هذه المسميات .

ومن المهم في هذا الاتجاه أن نشير الى خطوات السياسة الامريكية علـى المـضي فـي تحقيق اهدافها وراء الاهتمام الامريكي بالتوجه نحـو القـارة الافريقيـة فـي نهايـات القـرن العشرين[145]، ولذلك لإنهاء الاحتكار الاوروبي والفرنسي لشؤون القارة الافريقية ، ممـا سـبق يتضح ثمة تفاوت شديد بين القوى الدولية الرئيسية الفاعلة في القارة الافريقية ، وهمـا الولايـات المتحدة وفرنسا[146]، ومما يدل على ذلك أن القارة الافريقية عموماً وجمهورية تـشاد خـصوصاً ظلت ساحة للتنافس بين القوى الكبرى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، ومن خلال ذلك تتضح الاتجاهات المختلفة حول اهتمام القوى الكبرى بالقارة الافريقية وفيما سـبق ذكـره عـن أولـى الاشارات التي وقعت بالولايات المتحدة بشؤون القارة الافريقية وعلى اعتبار ما تشير اليـه تلـك المؤشرات وهو العامل الاقتصادي كاول الدوافع ثم نلتفت الى زاوية أخرى وهي:-

ثانياً: المصالح العسكرية والأمنية:

ومما يجدر الاشارة له أن الولايات المتحدة تولي اعتبارات لمصلحتها القوميـة الاهميـة القصوى وهذا الاهتمام لا يمثل بالضرورة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي، إنما في سـعيها لتحقيـق تلك الديمقراطية التي من خلالها تسعى الى تشكيل نخب جديده في افريقيا الموالية الـى الغـرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً. والعمل على محاصرة النظم غير المواليـة والتـي تـدعم التطرف والارهاب من وجهة النظر الامريكية وكل يدعم المبررات التي وضعتها امريكا لتبلـور

(144) مصدر سابق، **حليم.التنافس الدولي** ص 63 .
(145) مصدر سابق، **عبدالرحمن، الولايات المتحدة**، ص22.
(146) **حسن ، رانيا عبدالرحمن . السياسة الفرنسية تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية قسم العلوم السياسية جامعة القاهرة ط 2004م ص 74 .

سيطرتها وهيمنتها على الشئون الافريقية تحت تغليف مصلحتها العظمى تحت شعار فرض حمايتها لافريقيا، انما في حقيقة الامر تريد أن تنفرد بها وبخيراتها دون منافس، وهذا ربما اتاح لها فرصة التدخل العسكري. ومن هذه الناحية كانت تسعى الولايات المتحدة الى تحسين قدرة القارة على التعامل مع مشكلاتها[147]. وأن الدور الذي كانت تعزز له الولايات المتحدة تدخلها العسكري في القارة لتثبت للعالم انها تسعى الى دعم الحلول السلمية للنزاعات المسلحة في القارة.وانطلاقاً من هذا الدور بادرت الولايات المتحدة بتشكيل قوة تدخل افريقية لمواجهة الازمات وفي محور أخر كانت تتجة الى تشكيل قوى أخرى منافسة الى الولايات المتحدة في ساحة التنافس الغربي على القارة الافريقية[148].

المطلب الثاني:

الأطماع الفرنسية في القارة الافريقية:-

تعد فرنسا إحدى الدول الاستعمارية الرئيسية اثناء فترة التكالب الاستعماري على افريقيا وتركزت مستعمراتها في غرب ووسط وشمال وشرق افريقيا وظلت فرنسا تنظر الى تلك المستعمرات باعتبارها المجال الحيوي(2) لها في القارة على أنها تمثل المنفذ لها والمبرر لتدخلها في شئون القارة ولذلك تبدي اتجاهها مصالحة مع تلك المستعمرات وعلى الرغم من حصول العديد من الدول الافريقية على استقلالها مع حلول أوائل الستينات من القرن الماضي، وعلى الرغم من ممارسة الاستعمار الفرنسي القاسي في تلك الدول ، الا أن فرنسا قد تمكنت مع التكيف مع الواقع الجديد وذلك اغرت فرنسا تلك الدول بضرورة استمرار العلاقات الفرنسية الافريقية ، ولم تترك تلك الدول تسترجع مأسي الاستعمار الفرنسي ولكن فرنسا بسياسة الاغراء استطاعت استمالت تلك الدول بل اضافت لها دولاً جديدة ، وضمتها الى صفوفها ، وقد حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الافريقية التي استقلت منها وذلك من خلال سياسة محكمة ودقيقة حيقتها مع الدول في المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافي.

ومن الملاحظات أن النفوذ الفرنسي في افريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة تأثر وذلك وفقاً للنظرة الغربية التي تأثرت بانخفاض اهمية النظرة الاستراتيجية لافريقيا لدى الدول الغربية من

([147]) مصدر سابق، **الضلع، الفرانكفونية**، ص ص 41- 42.

([148]) **المصدر السابق** ص 31.

جانب والنشاط الامريكي المتزايد على القارة والمنافسة لفرنسا في القارة الافريقية.

ومن خلال ذلك يمكن القول بأن الباعث الفرنسي على هذا الاهتمام بالقارة الافريقية هوالسعي لتحقيق اهدافها التي تتمثل في الهيمنة على افريقيا[149]، في موازنة منها الى النفوذ الامريكي المتزايد في القارة خاصة بعد الحرب الباردة ، من جانب الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في افريقي من جانب اخر.

وأن السياسة الفرنسية اعدت مشروع في عام 1997م عرف "مشروع افريقيا" وكانت ملامحه تتبلور في تحقيق عدة اهداف:-

منها تأييد اقامة انظمة سياسية جديدة ، ومن البديهي أن يكون تأييد هذا العنصر من فرنسا وفق ما يخدم مصالها في القارة واشارة الى الكثير من البنود والتي لا شك أنها تنصب في مصلحتها ولكنها اضافت بعض العناصر التي تدعم بها موقفها الدولي تعد الانتقادات الدولية الحادة التي وجهت لها من بعض الدول ، حيث عملت بالفعل على اعادة تنظيم الوجود العسكري الفرنسي في افريقيا وقامت بتقليص عدد قواعدها العسكرية في القارة الى ست قواعد في كل من الدول (جيبوتي ، تشاد ، السنغال كوت ديفوار ، الكاميرون ، الجابون) والجدير بالاشارة أن أكبر قاعدة عسكرية فرنسية توجد الان في تشاد ، كانت اخر قاعدة تمت تصفيتها قاعدة نونجي في افريقية الوسطى عام 1997[150]، ولذلك ربما تريد فرنسا ان تظهر حرصها على انها تلتزم بمبادىء الديمقراطية وحقوق الانسان خشية على فقدان مصالحها في القارة . وتتشعب المصالح الفرنسية في القارة الافريقية يبين المصالح الاقتصادية وسياسية واستراتيجية امنية وتميزها .

المصالح الاقتصادية الفرنسية في افريقيا:-

تتركز المصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة الافريقية في البحث عن الاسواق لتصريف السلع والمنتجات من جانب والبحث عن المواد الخام الاولية لتنمية الصناعات الفرنسية لان فرنسا تعاني نقص في المواد الخام الصناعية[151].

من خلال ذلك يتضح أن فرنسا استطاعت تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة من خلال

---

(149) مصدر سابق، **فليفل، التقرير الاستراتيجي**، ص 282.
(150) **المصدر السابق**، ص ص 282- 283.
(151) **مصدر سابق**، ضلع، ص ص 34- 35.

عدة اليات استخدمتها فرنسا لتعزيز همينتها على القارة الافريقية حتى وسعت وجودها التجاري في القارة ابتدأ من توفير الاسواق في القارة ثم توفير المواد الخام لعدم صناعتها بالاضافة الى عملتها الفرنك الذي كانت تستخدمه ست عشرة دولة من غرب وسط افريقيا[152]. وبالنظر الى جانب اخر في الميزان التجاري الفرنسي نجد أن صادراتها السنوية لافريقيا بلغت 13.5 مليار دولار منفوقة بذلك على قيمة الصادرات الامريكية للقارة التي تقدر قيمتها 6 مليار دولار ، ونجد الواردات الفرنسية لافريقيا بلغت 11 مليار دولار[153]، ومن خلال ذلك يتضح تفوق فرنسا في المصالح الاقتصادية على الولايات المتحدة في القارة الافريقية مما يحتم على فرنسا حماية الاوضاع في القارة خوفاً على مصالحها ومما يرريها تقديم سياسية الاصلاح السياسي والاقتصادي مع تاكيد الديمقراطية وحقوق الانسان للاحتفاظ على العلاقات بين فرنسا والقارة لتدعيم الانفتاح لخدمة مصالحها[154].

ومن ذلك يتضح اسباب اهتمام فرنسا بالقارة الافريقية وهذا الاهتمام يتجلى بصورة واضحة في القمة الفرنسية التي عقدت في فبرايرعام 2003م ورفعت فيها شعار من اجل المشاركة مع افريقيا[155].

وأن السياسة الفرنسية كانت واضحة في انها تسعى الى المحافظة على مصالحها في القارة التي تمثل لها شريان الحياة والسوق الموزع لصادراتها بالاضافة الى الاستفادة من المواد الخام التي تحتاجها فرنسا في صناعتها ، حيث بلغ حجم الصادرات الفرنسية 13.5 مليار دولار كما ذكر سابقاً فضلاً عن المشاريع الاقتصادية الاخرى مثل شركات المياه والكهرباء والهواتف واستثمارات النفط كل ذلك يؤكد هيمنة فرنسا على خيرات القارة الافريقية مما جعلها تقف كمدافع عن القارة وذلك لتحافظ على مكانتها التنافسية مع الولايات المتحدة وتكسب جانب الامان بالنسبة لمصلحتها[156].

وهناك تبرز أهمية خاصة للسياسة التي تتبعها فرنسا، وتطبقهاعلى القارة الافريقية عموماً وجمهورية تشاد على وجه الخصوص ، وهو الحديث عن المنح والمساعدات التي تقدمها، تبرز أهمية خاصة ، لابراز دور فرنسا ، في هذا الصدد لا سيما في مجال العلاقات

---

(152) **المصدر السابق**، ص 35.
(153) **مصدر سابق، حليم، العرب وافريقية**، ص 68 .
(154) **المصدر السابق**، ص 66.
(155) **مصدر سابق، فليفل، التقرير الاستراتيجي**، ص 282.
(156) ا **لمصدر السابق**، ص 283.

الثنائية لمنح المساعدات ، حيث تأتي فرنسا كأهم دولة أوروبية داخل المجموعة الاوروبية ، وتجسد ذلك ايضاً في وجود منطقة الرابطة المالية الافريقية والمعروفة بمنطقة (الفرنك الفرنسي) كأداة أتصال رئيسية بين فرنسا وهذه الدول الافريقية التي تعد ضمن مستعمراتها السابقة[157].

واعلنت فرنسا سياستها الجديدة تجاه القارة الافريقية منذ انتهاء الحرب الباردة والتي اعلنها الرئيس السابق ميتران خلال القمة الافريقية – الفرنسية السادسة عشر 1990م، ومؤداها أن فرنسا سوف تكون على استعداد لتقديم المساعدات للدول الافريقية التي تحدد تقدماً على مسار التغيير الديمقراطي، وعلى هذا الاساس لا تلتزم بذلك تجاه بقية الدول التي لا تتخذ اي اجراءات بهذا الصدد، ليس ذلك فحسب، انما اعلنت عدم التزامها بالمساندة العسكرية للدول الفرنكفونية التي تواجه تمرداً عسكرياً الا اذا كانت ملتزمة بنفس الشروط . وقد ساعد انتهاء الحرب الباردة والتراجع الاقتصادي للقارة الافريقية وما صاحب ذلك من تراجع الوجود الاقتصادي لفرنسا في القارة على اعلان تلك السياسة وليس بعيداً ما تمارسه فرنسا تجاه القارة الكيل بمكيالين ، وتتبع مصالحها على حساب الشعوب الافريقية، المغلوب على أمرها وبرضا حكامها . وقد طبقت فرنسا سياسة الضغط بالفعل فمارست ضغوطاً على بعض الدول مثل، جمهورية تشاد ، والجابوت ، وكوددي فوار ، مما ساهمت التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها عليهم على التخلي عن نظام الحزب الواحد ، وتبني التعددية الحزبية . والملاحظ أن الضغوط الفرنسية في البداية كانت ضغوطاً معتدلة حيث أعلنت انها لا تمانع في وجود نظام حزب واحد جماهيري يراعي المبادىء الديمقراطية ، ولكن سرعان ما عدلت فرنسا من مواقفها لتكون الديمقراطية التعددية هي الهدف الاوحد[158].

يتضح من ذلك أن هذه السياسات غالباً ما تفقد المصداقية ، وانها لا تخلو من الاعتماد على معايير مزدوجة مما يؤثر بالضرورة على التبادل المشترك بين دول القارة . ودور المشوطية السياسية في التغيير والتحول الديمقراطي .

أولاً: المصالح الامنية الفرنسية في القارة :-

تسعى فرنسا من الربط بين مفاهيم الامن والتنمية من خلال المساندة العسكرية وذلك تحقيق الاستقرار ومن ثم تكون المصلحة الاقتصادية .

(157) **رواية ،توفيق. المشروطية السياسية والتحول الديمقراطي في افريقيا**، سلسة دراسات مصرية افريقية ، القاهرة مارس 2002م ص10.

(158) **المصدر السابق**، ص 11.

وكان الهدف من التواجد العسكري الفرنسي بعد استقلال الدول الافريقية معناه تامين العلاقات الفرنسية في القارة ، والجدير بالذكر والملاحظة هو أن الدول الافريقية التي ظلت ترتبط بفرنسا هي نفسها الدول التي تمثل اهمية مركزية لمصالح فرنسا الاقتصادية[159].

وكانت فرنسا ترمي من الحفاظ على استقرار الأنظمة الأفريقية وخاصة الموالية لها وعلى اعتبار أن حالة الاستقرار مرغوب فيها؛ من اجل مصالحها ومما يجعل فرنسا تسعى لدعم موقفها في القارة .

حيث أن فرنسا منذ فترة الحرب الباردة كانت تهدف دون انتشار النفوذ السوفيتي في القارة ، وبعد نهاية الحرب الباردة اصبح الخطر الرئيسي الذي يهدد المصالح الفرنسية في القارة الافريقية هو الولايات المتحدة والتي كانت من جانبها تدعم تواجدها في القارة[160]، وان فرنسا كانت حريصة على التواجد في بعض المناطق والمواقع الاستراتيجية التي تخدم مصالحها الدولية كما هو الحال في تشاد ، وان فرنسا ظلت تسعى بشتى الطرق في المحافظة على تواجدها وحرصاً منها على ضمان حماية مصالحها التي كانت هدفها ،والتي على استعداد دائماً للدفاع عنه وتعتمد فرنسا في سبيل تحقيق اهدافها اعتمدت على عدة اليات من اهمها القواعد العسكرية التي انشأتها في عدة دول افريقية بالاضافة الى قوة للتدخل السريع والتي اعتمدتها فرنسا عام 1993م وعقدت اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك مع عدة دول من افريقيا مثل الكاميرون – افريقيا الوسطى، ولذلك انشات فرنسا عام 1997م برنامج لها وتعمل من خلاله على دعم المؤسسات والتجمعات الاقليمية لمساعدتها على حفاظ الامن والاستقرار في القارة، ومن خلال ذلك كله تميزت فرنسا بدفع حماية مصالحها بكل ما تستطيع حتى تظل قوة مسيطرة على المواطن الحيوية في القارة[161].

وان القضايا التي كانت تسيطر على الاوضاع الداخلية في القارة الافريقية او بمعنى ادق النزاعات الاقليمية داخل القارة مثلت سلاح ذو حدين ، حيث كان جانب منها يبدو ذو فائدة على استقلالها من سطوة الدول التي كانت في حالة تنافس على فرض سيطرتها على القارة وذلك عن طريق التدخل في حل النزاعات دخل القارة وبحجة المحافظة على حقوق الانسان وحماية الافراد وهذا يدل على ما إتخذته الولايات المتحدة ذريعة للتدخل في القارة ولكن في حقيقة الامر أن

(159) مصدر سابق، **حليم. التنافس الدولي**، ص 61.
(160) مصدر سابق، **الضلع. العلاقات الأفريقية**، ص 36.
(161) **المصدر السابق**، ص ص 36- 37.

الولايات المتحدة لم تدخل القارة كمدافع عن حقوق الانسان أو محاربة للارهاب أو لفض النزاعات المسلحة داخل القارة انما تدخلها لصالحها الاقتصادي وبصفة عامة للدفاع عن مصالحها، ومن الجانب الاخر فإن النزعات داخل القارة قللت من التنافس الدولي على القارة، وكان هذا الاتجاه مثمراً في مواجهة التنافس والتكالب من القوى الكبرى والتنافس على خيرات القارة وكان النزاع المسلح الاقليمي داخل القارة سبب في تقليل هذا التنافس وعلى حكومات القارة أن تجعل من هذا النزاع شرطاً اساسياً أن هذه الدول المتنافسة على القارة على اساس المصلحة المتبادلة بينهما حيث من جانب ان تسعى الدول المتنافسة جادة على القضاء على النزاعات الاقليمية داخل القارة ومقابل المصالح الاخرى التي تقدمها لها القارة ، وتكون المصالح متبادلة بين طرفي القارة من جهة والدول المتنافسة عليها من جهة اخرى وتكميم افواه الشعوب وجعلها شعوب مستسلمة بعيدة عن الانتاج والابداع .

واستناداً الى ما تقدم يمكن القول بان الحكومات المحلية أو الاقليمية داخل القارة هي التي تستطيع أن تبلور العلاقات الفرنسية في صالح أوضاعها في توازن بين ما تأخذه هذه الدول من خيرات القارة وان تحول المدركات السلبية من الدول المتنافسة على خيراتها ويجعل من هذا التكالب على مواردها وخيراتها الى مشاركة تعمل على دفع التعاون بينها وبين دول الغرب، بدل من ان تاخذ الدور السلبي الذي يسيطر عليه النزاع والضعف مما يتيح فرصة لتلك الدول التي تطرح شعارات مثل حقوق الانسان ومحاربة الارهاب والديمقراطية الشكلية التي ينفذها نيابة عنهم هؤلاء الحكام الذين يتربعون على العرش وفي الحقيقة هذه ما هي الا مسميات تطرحها في شكل ستار تعمل تحته على تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والامنية وتعمل به في الخفاء، تكسب من خلاله تأييد الرأي الدولي مساندة الدول الاخرى لتضمن عدم معارضتها في مشاريعها الاستقلالية في القارة ونهب خيراتها.

المبحث الرابع:
التنافس الغربي على النفط التشادي

من المعروف أن التكوين الجيولوجي للقارة الأفريقية عموماً وجمهورية تشاد خصوصاً، يسمح بوجود كميات كبيرة ولا حصر لها من البترول ، تجعلها من أغنى المناطق في العالم، وبدأت بالفعل تبوح ببعض أسرارها، وان لم تستغل إلا في المناطق وأضيق الحدود ، بسبب الكثير من المشاكل والحروب، والصراعات التي تواجه القارة السمراء ، التي تحولت معه لتكون اشبه بصندوق ثمين مليىء بالثروات تقوم على حراسة شركات الاحتكارات الغربية، وخاصة فرنسا والولايات المتحدة الامريكية وتضع كل من هذه الشركات يدها على قطاع معين من القطاعات مع تنسيق عملها فيما بينها ، الأمر الذي يؤدي الى تنافس يرقى الى درجة صراع حول مناطق النفوذ(162).

تحظى الاكتشافات البترولية الجديدة في القارة اهمية بالغة سواء من فرنسا والولايات المتحدة الامريكية أو دول غربية عدة ، وهذا يدعوا لطرح السؤال الهام حول حقيقة هذه الاكتشافات النفطية وما هي الدوافع الكافية لاندفاع الولايات المتحدة الامريكية فرنسا نحو هذه الاكتشافات الجديدة ومسألة التنافس الغربي على النفط التشادي(163).

يمكن القول أن أمريكا وجدت منذ بداية التسعينات أن الفرصة سانحة أمامها لاحكام سيطرتها على افريقيا سواء نتيجة تنامي هيمنتها على العالم عقب تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وانحصار الدور الفرنسي والبريطاني تجاه مستعمراتها السابقة في القارة الافريقية، وبحكم اندفاع هذه الدول نحو الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل التي تعتبرها الدول الأفريقية البوابة الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية.

هناك ثمة علاقة ارتباطيه وثيقة بين مستوى البنية الأساسية في دولة ما وعمليات تطوير ثروتها الطبيعية بما فيها النفط . إذ دوماً ما يتم تقييد وإعاقة عمليات تدفق الاستثمارات الخارجية

---

(162) جلال عبد المعز ، عبدالرحمن ، **الولايات الامريكية وبترول القارة الافريقية** ، القاهرة ، يناير 2005 م ص 29 .

(163) جمال ، مظلوم ، **الولايات المتحدة الامريكية والنفط في دول غربي أفريقيا ، التداعيات الاقتصادية والاستراتيجية المحتملة نتيجة الاستغلال الولايات المتحدة للنفط التشادي** ، الدار العربية للدراسات والنشر ، قسم البحوث والدراسات الاستراتيجية تقديرات استراتيجية العدد (178 – 183) كانون الثاني يناير، 2003 ص 3

في قطاع التنقيب عن الثروات الطبيعية ، بسبب التكاليف العالية لعمليات تطوير البنية الأساسية الخاصة باليات العملية النفطية والبحث في المواقع المحددة للثروة النفطية وإقامة البنية التحتية لعمليات استخراج وتطوير الآبار النفطية وأخيراً نقل النفط للأسواق الخارجية عبر الأنابيب.

وعلى الرغم من أن تشاد يوجد في جوف أراضيها كثير من المعادن[164]، البترول وهو حقل الدراسة، اليورانيوم، النحاس، الحديد، الفوسفات ، الذهب ، وغيرها من الخيرات الطبيعية، إلا أن تشاد بلداً فقيراً يعاني من تدني شامل في كافة مقومات التنمية والخدمات المرتبطة بها، أضف إلى ذلك كونه بلداً قارياً ليس له مناف بحرية فقد تأخرت كثيراً عمليات البحث عن المخزون النفطي في أراضيه قياساً لدول مجاورة مثل نجيريا ، والكاميرون ، غير أن ارتفاع أسعار النفط العالمية لمستويات قياسية في حقبة السبعينات من القرن الماضي ، دفعت العديد من شركات النفط العالمية لتوسع أنشطتها التجارية بالمناطق غير التقليدية للمعروض النفطي ، وتوجية استثمارات كبيرة في تطوير البنية الاساسية في تلك المناطق للمساعدة على استخراج النفط وتصديره[165]. غير أن الابعاد الامنية والسياسية التي أحاطت بالمسألة التشادية في ذلك الحين وعدم الاستقرار السياسي في البلاد ، وضعت الكثير من علامات الاستفهام حول الامكانية الموضوعية لاستخراج تلك الكمية الضئيلة من النفط آنذاك ، وزاد من ضغوطها ، حيث بدأت عمليات التوظيف السياسي الداخلي للنفط بهدف حرمان الحكومة التشادية في انجمينا من العوائد المالية التي يمكن أن تقوي مواقفها من الصراع الداخلي ، لذا في العام 1979م قيام القوات المنشقة عن حركة (فرولينات) بزعامة حسن احمد موسى، باقتحام مجموعة الجزر المنتشرة في بحيرة تشاد لمنع شركة (كيوتو) الامريكية من تطوير واستغلال حقوق النفط المكتشفة حديثاً في تلك المنطقة ، ونظراً لتطور تلك المضاعفات ، اضطرت شركتي (كيوتو وشل) للانسحاب من تشاد كليا[166].

وفي العام 1988 م تم احياء مشروع استخراج وتصدير النفط التشادي ، عبر تكوين مجموعة تجارية دولية جديدة (الكونسريتوم) بين ثلاثة شركات غربية هي : شل وإكسون، من أجل الاستثمار المالي واقامة مصفاة لتكرير النفط المستخرج.

([164]) ناصر ، النائي آدم محمد ، **البنيات الاقتصادية في تشاد من الاستقلال وحتى الحرب الاهلية** (1990- 1978) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اسيوط (سابقاً) يوليو 1997 م .

([165])علاء ، سالم ، **النفط التشادي ومحددات التداخل بين السياسة والاقتصاد** ، اخبار النفط والصناعة ، العدد (358) السنة الحادية والثلاثون – تموز – يوليو 2000 م ص 12 – ص 13

([166]) جلال ، عبد المعز عبدالرحمن ، **الولايات المتحدة الامريكية وبترول القارة الافريقية** ، مصدر سابق 29

وبالنسبة لتشاد فقد بدأت انتاج أول برميل من النفط في شهر يوليو 2003 م من حــوض دوبــا بالجنوب ويزداد الانتاج عام بعد عام الى زيادة ، ويتم التصدير.

بواسطة خط الانابيب التشادي – الكاميرون والذي يبلغ طوله (1050 كيلــو متــراً) لأن مرفأ كريبي الكاميروني هو المخرج لتصدير النفط التشادي الى الخارج من ســاحل الاطلنطــي، فالقارة الافريقية عموماً وخاصة هذه الدول مثل ، تــشاد ، وغينيــا الاســتوائية ، وموريتانيــا، وساوتومي وغيرها لم تكن معروفة من قبل على الخريطة البترولية ، وقــد شــهدت الــسنوات الاخيرة إكتشافات بترولية مثيرة للانتباه بهذه الدول كمؤشرات على أن القارة الافريقيــة عمومــاً وجمهورية تشاد على وجه الخصوص واعدة وحبلى بالثروة النفطية[167].

ومن الملاحظ ، أنه لم يحدث في تاريخ صناعة البترول فــي دول العــالم الثالــث، مــا تعرض له مشروع البترول التشادي، من ردود فعل متباينة[168]، ومن ردود الأفعال تلك:

أولاً :– كان أحد أسباب الانقلاب العسكري الذي أودى بحيــاة أول رئــيس لتــشاد " فرانــسوا تومبلباى " في 13 ابرايل 1975 ، بعدما سلم ملف البتــرول الــى الامــريكيين ، وأن أســتأذن الرئيس " ديجول " في ذلك . وبعد 15 عاما كان من الاسباب التي دفعت الفرنسيين الى التخلص من نظام الرئيس التشادي " حسين حبرى " في أول ديسمبر 1990 م بعد ما سلم نفس الملف الى الامريكيين ، ولم يستفد من تجربة رأس الذئب الطائر .
ثانياً :– تعرض المشروع لتنافسات دولية بترولية بين الشركات الامريكية التي تشكل مجموعــة شركات (الكونسرتيوم) بترولية، وشركة البترول الفرنسية " ايلف " التي رفضت المــشاركة فــي مجموعة شركات(الكونسرتيوم) في البداية ، ثم سعت باصرار ، بتوجيه من الرئيس " ميتــران " الى دخول الكونسرتيوم والحصول على مزايا داخله، ثم انسحابها منه – بعد أن تم لها ما أرادت – دون سابق إنذار ، وهي تطورات تعرض خلالها الرئيس التشادي " ادريس ديبــي " لــضغوط حرجة من الجانبين الفرنسي والامريكي ، وخاصة الاول بدعوى أنه ليس من المنطــق أن يــتم استغلال البترول في تشاد من وراء ظهر فرنسا . وأخذ التنــافس طابعــاً دبلوماســياً وتجاريــاً وقانونياً وسياسياً . الى حد انتهاك لوائح الكونسرتيوم .

([167]) جلال ، عبد المعز ، **المصدر السابق** ص 117 .
([168]) **المصدر السابق**، ص61.

ثالثا:- التداعيات السلبية التي فرضتها الحروب الاهلية ، وحروب التحرير في تشاد إضافة الى أنشطة الفصائل والجبهات السياسية العسكرية المعارضة التي كانت تقوم بنشاطها في مناطق البترول ، أن تكرر معها اقدام المانحين على المشاركة في المشروع ثم انسحابها لسبب أو لآخر.

رابعاً:- الادوار المتناقضة التي لعبتها بعض الحكومات الاوروبية التي كانت تعارض المشروع، وبعض مؤسسات البنك الدولي ، والمنظمات الغير الحكومية الاوروبية ، خاصة جمعيات الحفاظ على البيئة وحقوق الانسان .

خامساً :- الدور الذي لعبته الجغرافيا السياسية عموما ، ولعبة السياسية داخل الكونسرتيوم البترولي من ناحية ، وداخل أوساط السلطة والنفوذ والمصالح في كل من الكاميرون وتشاد ، فيما يتعلق باختيار مسار خط الانابيب ، وفي اختيار ميناء التصدير .

سادساً : نتيجة لكل ما سبق ، اضافة الى الظاهرة العامة التي تتميز بها الدول الافريقية المنتجة للبترول والخاصة باعتبار ملف البترول وعوائده خاصاً برئاسة الجمهورية في تلك الدول أو صيداً محفوظاً بعيدا عن ايرادات الميزانية العامة للدولة ، اضافة الى ما يشوب اتفاق تلك العوائد من سوء تصرف ، كأن توجه الى شراء السلاح مثلاً ، دون أن توجه الى رفع مستوى شعوب تلك الدول ... جاء المشروع البترولي التشادي فريدا في تعدد اليات المتابعة والرقابة المالية ، سواء من خلال البنك الدولي واللجان التي أنشأها لذلك ، مثل : اللجنة الداخلية الأشراف على المشروع (GISP) ولجنة التفتيش (GI) والمجموعة الاستشارية الدولية (GIC) ولجنة الخبراء في المجالات البيئية والاجتماعية (PEES) والمجموعة الخارجية لمتابعة شؤون البيئة (GESCE) اضافة الى اليات الكونسرتيوم ، وما يتبع ذلك من قوانين محلية صدرت في تشاد والكاميرون[169].

أما فيما يتعلق بالكاميرون ، فإن شركة (EXXON) الامريكية من خلال فرعها شركة (ESSO) سوف تتحمل مسؤلية تنفيد المشروع (OPERATOR) ومن ثم تلعب دور الصراف على المستوى المالي ، ومن المتوقع أن تنظر الى الموضوع نظرة اجتماعية وسياسية، وتمارس ضغوطاً على الجانب الكاميروني ربما بمساعدة الخارجية الامريكية ، مستغلة في ذلك تطوير العملية الديمقراطية ، والدفاع عن حقوق الانسان في الكاميرون . إضافة الى أمور اخرى لا بد من بلورتها وتوضيحها .

([169]) جلال ،عبد المعز ، **جبهة التحرير الوطني التشادية** ، القاهرة ، 1998 م ص 70

وقد تطور مشروع بترول تشاد على الوجه التالي :

1962- 1965 : قامت شركة فرنسية ، ومعها مكتب البحوث البترولية الفرنسي (BRP) بعدة ابحاث غير مثمرة في شمال تشاد .

1965- 1967 : قام مكتب البحوث العلمية والفنية لما وراء البحار الفرنسي (ORSTOM) الذي تغير اسمه حالياً الى المكتب الدولي للبحوث (IRO) بجهود بحثية عن البترول لم تحقق نتائج ملموسة .

1969 : قامت شركة القارية الامريكية " كونوكو " بالحصول على امتياز البحث والتنقيب عن البترول في كل انحاء تشاد ، وقامت بمسح جوي لمناطق عديدة منها : بحيرة تشاد ، ودوبا في الجنوب ، ومحافظة سالامات ومنطقة مدينة " سار " في الجنوب كذلك .

1971 : دخلت شركة " شل " الهولندية مشاركة بنسبة 50% مع شركة كونوكو الامريكية في الكونسرتيوم.

18 ديسمبر 1973 : احتفل بأول بئر بترولية في بلدة "نيا " بالقرب من (DOBA) بحضور أول رئيس لجمهورية تشاد " فرانسوا تومبلبانى " . وتصريحاته حول الآمال التي تعلقها بلاده على البترول .

1974 : دخلت شركة " شيفيرون " الامريكية الى الكونسرتيوم البترولي بنسبة 25% وأصبح الكونسرتيوم : كونوكو 25% ، شل 50 % شيفيرون 25% .

1975 : تم اكتشاف ارسابات بترولية في حقل " سيدجي " في منطقة بحيرة تشاد واتضح أنها لا تسمح الا باستهلاك محلي .

1976 : أنضمت شركة امريكية أخرى ، هي شركة " اسو " الى الكونسرتيوم – وهي احدى شركات " اكسون " – بنسبة 12.5 % واصبح الكرونسرتيوم كما يلي :- "إسو " 12.5% ، كونوكو12.5% ، شيفرون 25% شل 50% .

1977 : قامت " اسو " بشراء 12.5% من "شل" ، وكذلك الجزء الخاص بـ "كونوكو 12.5% ليكون نصيبها 37.5% مثل "شل " ، ويصبح الكونسرتيوم كما يلي :- " اسو " 37.5% ، "شل " 37.5% شيفرون 25% .

1978 : توقف الحديث عن المشروع الخاص باستغلال بترول حقل " سيدجي في منطقة بحيرة تشاد ، والذي كان يهدف الى انشاء مصفاة صغيرة في ندجامينا العاصمة ترتبط بالحقل بأنبوب طوله 450كم ، ويشغل الناتج محطة كهرباء في العاصمة ، وكان

المقدر أن إنتاجه سيغطي الاستهلاك المحلي التشادي الاجمالي ، والذي يعتمد حالياً على الاستيراد من الخارج (80 % تهريب ، 20 % رسمي) .

1979: نشوب الحرب الاهلية ، وانسحاب " كونوكو" وتوقف انشطة الكونسرتيوم

1982: تولى الرئيس "حسين حبري " السلطة في ندجامينا ، وخرج ملف مشروع استغلال بترول " سيدجي " من الادراج ، الا أن الشركاء الرئيسيين قرروا أن الظروف غير مواتية ، وأن استمرت التوقعات حول احتياطي الحقل ، ثم توقف الحديث عن الموضوع بسبب الحروب الاهلية وحروب التحرير في تشاد .

1988 : وقعت الحكومة التشادية وشركة " إسو " اتفاقاً للبحث والتنقيب واستغلال ونقل الهيدروكربورات[170].

1989: قامت " إسو " بدراسات أثبتت اقتصادية مشروع البحيرة " سيدجي " لسد حاجة الاستهلاك المحلي ، والكهرباء العاصمة .

1 ديسمبر 1990: تولى " ادريس ديبي " السلطة في ندجامينا ، واستمرت جهود البحث والتنقيب عن البترول التي امتدت في منطقة " السارا " حتى " كومى " في جنوب البلاد .

1992 : شركة " شيفيرون " تخرج من الكونسرتيوم وتحل محلها شركة " ايلف " الفرنسية بعد حالة من الشد والجذب واصبح الكونسرتيوم كما يلي :" إكسون " (إسو) 40% ، "شل " 40% " إلف 20 % .

30 يوليو 1992 : توقيع " خطاب نوايا " بين المجموعة البترولية وتشاد والكاميرون .

8 فبراير 1996 : توقيع اتفاق ثنائي بين الكاميرون وتشاد وخاص بمد خط الانابيب ونشاط المنظمات غير الحكومية (ONG) الرامي لعلاج الآثار السلبية للمشروع على الانسان والبيئة

5 غسطس 1996 : صدور القانون رقم 96/13 في تشاد بالتصديق على الاتفاق الثنائي بين الكاميرون وتشاد[171].

وصدر القانون رقم 96/14 الخاص بنظام نقل البترول من خلال خط الانابيب عبر الكاميرون .

1998 : إعادة النظر في اتفاق عام 1988 بين الكونسرتيوم والحكومة التشادية وتوقيع اتفاقية جديدة تم بمقتضاه توحيد مشروعي " سيدجى " ودوبا " .

---

(170) **المصدر السابق**، ص71 .

(171) **مصدر سابق**، ص67

8 نوفمبر 1999: إنسحاب شركة " ايلف " وشركة " شل " من الكونسرتيوم دون سابق أنـذار ، بدعوى أن ارسابات البترول في أنجولا أكثر أهمية إضافة الى تعليلات أخرى خاصة بكل منها وأعلنت شركة إكسون (إسـو) اهتمامهـا بالمـشروع ، وسـعت لإنـشاء كرونسوتيوم جديد بشركاء جدد.

9نوفمبر 1999 : أعلن عن فصل مشروع " سيدجي " عن مشروع " دوبا " .

16 نوفمبر 1999 : اندلاع مظاهرات في العاصمة ندجامينا احتجاجاً وتنديداً بانسحاب " ايلـف " من الكونسرتيوم ، وتوجيه تشاد انتقادات لفرنسا واتهام الاخيرة بتوجيه ضربة رديئـة لتشاد ، وحرق العلم الفرنسي في شوارع ندجامينا .

3 ابريل 2000 : تكوين كونسرتيوم جديد يضم : المجموعة الامريكية " إكسون موبيل " 40%. الماليزية " بتروناس 35% ." شيفيرون الامريكية 25%.

6 يونيه 2000 : موافقة مجلس ادارة البنك الدولي على مشروع البترول التشادي بصيغة غيـر مـسبوقة تهـدف الـى {FAIRE DIRECTEMENT PROFITER LES DESHERITES LES VULNERABLES ET LENVIRONEMENT DE LA MANNE PETROLIERE…}

18 اكتوبر 2000 : حفل بدء العمل في المشروع رسمياً في بلدة (KOME) برئاسة " بـول بيا " رئيس الكاميرون ، " وإدريس ديبي " رئيس تشاد ببـدء إنـشاء خـط الأنابيـب التشادي / الكاميروني(172).

20 أكتوبر 2000 : الحفل الرسمي لبدء العمل في انشاء خط الأنابيب في بلدة " كريبـي " فـي الكاميرون(173).

أولاً: مشاريع النفط التشادي :-

تقدر الاحتياطات البترولية في منطقة " دوبـا " بحـوالي 917 مليـون برميـل ، أمـا احتياطيات منطقة " سيرجي " فتقدر بحوالي 15 مليون طن من الخام والمنطقتان معـا تـضعان تشاد على مستوى انتاج الكونجو برازافيل ، أو الكاميرون كل على حدة ويسمح الاستغلال في " دوبا " بضخ 250 الف برميل يومياً لفترة تتراوح ما بـين 25، 30 سـنة ، وإن كانـت هـذه التقديرات لا تدخل فيها احتمالات البحث في منطقتي " سلامات " وحـوض " دوسـيو " بوجـه

---

(172) **LF PART DEBI DOIT PARTIR .N.H.No:400.Du18.11.1999 P6**

(173) **ندوة البترول العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة** ، بغداد 30- 33 فبراير1076 القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية 1977 ، المجلد الأول ص 397

خاص . أما حقل " سيدجي " فسوف نستخدم احتياطياته في سد احتياجـات اسـتهلاك الطاقـة المحليا وهو الامر الذي يتتطلب انشاء خط انابيب بطول 450 كم من " سيدجى " حتى نـدجامينا وسوف تشرف على ادارته مؤسسة دراسة واستغلال مصفاه تـشاد الوطنيـة (SEERAT) . وقد تم تكليف شركة كونكورد السودانية باعمال انشاء المصفاة . ثم سحب المشروع مـن هـذه الشركة واسند الى شركة جزائرية ، ثم سحب منها واسند الى شركة فرنسية اسبانية .
2وسوف ينقل بترول " دوبا " لمسافة 1170 كم منها 1000 كم في اراضي الكـاميرون و170 كم في اراضي تشاد من خلال أنبوب قطره 76 سم مغطى بطبقة عازلة ضد الـصدأ وعوامـل التعرية ، يدفن في الارض على عمق متر – فيما عدا المنطقة الصخرية – مع ترك مم بعرض 15 مترا على جانبيه ، تتم زراعته مع الارض التي تغطي الانبوب ، كما يتـضمن المـشروع حفر 300 بئر موزعة على 3 حقول بترولية هي : مايندوم ، وكومى ، بولوبو ، وانشاء مركـز للتجميع ومركز للمراقبة . إضافة الى إنشاء 3 محطات للضخ ومحطة لخفـض الـضغط الـى مستواه في ميناء " كريبي " ، اذ يمر الانبوب لمسافة 11 كم تحت مياه المحيط قبـل أن يـصل نهايته البحرية ، حيث توجد ناقلة حمولة 2 مليون برميل لعرضه على السوق العالمية[174].

ثانياً: تمويل مشاريع النفط التشادي : –

تبلغ التكلفة الاجمالية للمشروع 3,72 مليار دولار منها 202 مليار دولار لخط الانابيب، 1,52 مليار دولار للاستخراج . وقد وافق البنك على تقديم قرض قيمتـه 29,9 مليـون دولار، منها 5304 مليون دولار للكاميرون 39,5 مليون دولار لتشاد أما المؤسـسة الدوليـة (SFI) احدى روافد البنك الدولي فسوف تقدم قرضاً قيمته 200 مليون دولار توجه الى خط الانابيـب، والأموال التي وافق على منحها ستكون بضمان شركة التأمين الفرنسية " كوفاسى".

وفي 22 يونيه 2000 وقعت الحكومة التشادية والكونسرتيوم عقـدا ماليـا خاصـاً بإنـشاء الانبوب، وسيعهد بالعمل الى مؤسسين هما :

- شركة (TOTOCO) التشادية برأسمال قدره 300 الف دولار .
- شركة (CTOCO) الكاميرونية برأسمال قدره 2,3 مليون دولار .
- بعد انسحاب شركتي " ايلف " الفرنسية "شل " الهولندية من عضوية الكونسرتيوم اعيـد تشكيله في مارس 2000 كما يلي :

(174) محمد ، رياض ، **البترول والحروب** ، مقال الاهرام ، 9 اغسطس 2003

- المجموعة الامريكية " اكسون " – موبيل بنسبة 40% من رأس مال خاص . وهي في نفس الوقت المسئولة عن التشغيل والادراة .
- شركة " شيفرون " الامريكية بنسبة 25% .
- شركة " بنروناس " الماليزية بنسبة 35% .

وبعد ذلك اتفق على أن يتحمل الكونسرتيوم مع الدولتين تشاد والكاميرون بـ 2,2 مليار دولار من اجمالي التكلفة البالغة 3,72 مليار دولار .

كما تبلغ مساهمة الدولتين تشاد والكاميرون 803 مليون دولار عن طريق مؤسستيهما من خلال قرض من البنك الدولي ، مع تكملة من البنك الاوروبي اللاستثمار (BEI) بمبلغ 43,5 مليون دولار للكاميرون و 32,5 مليون دولار لتشاد ، وبالتالي تساهم تشاد بنسبة 5% من رأسمال شركة (TOTCO) وبنسبة 15% من رأسمال شركة (TOTCO) التي سيكون نصيب الكاميرون فيها 8,5 % .

يقدر العائد من البترول ، بعد اجراءات " هيئة الرقابة " وهو العائد الذي سيوجه الى التنمية، وسداد ديون تشاد لكل من البنك الدولي ، والبنك الاوروبي للاستثمار بحولي 50 مليار فرنك افريقي ، ومن المعروف أن تشاد من بين أكثر دول العالم فقراً في العالم ، ووصل ميزان مدفوعاتها الى ادنى حد . ويمثل القطن والثروة الحيوانية المصدر الرئيسي للدخل القومي في البلاد بعائد قدره 120 مليار فرنك افريقي سنوياً أي أن عائد البترول – الذي يصل الى حوالي نصف هذا المبلغ سنوياً يمكن أن يظهر تأثيره على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، باعتبار هذا الدخل بمثابة استثمار اضافي اذا ما احسن توجيهه وبذلت جهود حقيقية لوقف التهريب والتآكل الضريبي وغيرها ومع ذلك فقد أصبح البترول حقيقة يمكن التعويل عليها.

وفي ديسمبر 1998 تبنى البرلمان التشادي التشريع الخاص بإدارة عائدات البترول وصدر به القانون رقم (99 PR – 001) بتاريخ 11 يناير 1999 وكان بمثابة بداية جديدة في تاريخ استغلال الموارد البترولية في افريقيا . اذ تتكون هذه الموارد من :–

- موارد مباشرة : مثل " الانصبة " (DIVID ENDES) " الضرائب (REDVANCES)"

- موارد غير مباشرة : مثل " العائدات " (IMPOTS) والضرائب (TAXES) وحقوق الجمارك (DROITS DES DOUANES) .

وفيما يتعلق بالموارد المباشرة فسوف تودع في حساب في احد البنوك الاجنبية(OFF SHORE) وسوف يتم التصرف فيها كما يلي :

- 10% : من هذه الايرادات سوف تودع في حساب خاص (EPARGNE) من اجل الاجيال القادمة وغير قابل للتحويل أو التحرك الا بعد 25 سنة – نظريا في نهاية مشروع البترول(175).

- 90% والباقي من هذه الايرادات سوف تودع في حسابات خاصة بالخزانة تفتح في البنوك المحلية وتقسم الى ثلاث اقسام :

* حوالي 80 % منها : توجه الى النفقات الخاصة بالقطاعات ذات الاولوية مثل : البيئة ، والصحة والشؤون الاجتماعية ، والتعليم ، والبنية الاساسية ، والتنمية الريفية .

* حولي 15% منها : توجه الى نفقات التشغيل والاستثمارات الجارية للدولة ولادراة المحلية لمدة 5 سنوات .

* حوالي 5 % منها توجه الى تنمية وتطوير التعليم والانتاج . تطبيقاً للمادة 212 البند 7 من الدستور وبناء على المادة 8 من القانون رقم 1 بتاريخ 11 يناير 1999 يمكن تعديلها كل 5 سنوات على ضوء طاقة الاستيعاب في الاقليم .

وهنا تجدر الاشارة الى أن القانون رقم 1 بتاريخ 11 يناير 1999 خاص فقط بايرادات البترول المنتجة من حقوق منطقة " دوبا" الثلاث . وهو ما يعني انه سوف يكون هناك قانون آخر خاص بالمناطق التي يجري التنقيب فيها حالياً مثل : سلامات دسيو ، ماندولى ".

ولم يمنع ذلك من تعرض مشروع البترول التشادي من النقد ، فقد قيل كل شيء عنه ابتداء من عدم تضمنه المعطيات الاساسية للحفاظ على البيئة ، الى عدم مواءمته لخطة التنمية الاقليمية (PDR) مرورا بالصعوبات التي تواجه عمل " هيئة الاشراف والرقابة على العائدات البترولية " وعلى رأس كل ذلك الانتقادات التي وجهت للمزايا التي حصل عليها الكونسرتيوم البترولي ، والتي اقل ما قيل فيها انها مجحفة بالدولة التشادية(176)

وهنا تجدر الاشارة الى ما يلي:-

---

(175) محمد، رياض ،**الطاقة والبترول والحروب** ، مصدر سبق ذكره ، صحيفة الأهرام.
(176) **التقرير الاستراتيجي الافريقي** ، مرجع سابق ، ص 573-ص574 .

أولاً :- في مايو ، قررت شركة " شيفرون " إحدى شـركات الكونـسرتيوم الامريكيـة إنهـاء أعمالها في تشاد ونقل نشاطها الى " كازاخستان " هكذا سنحت الفرصة لـشركة (ELF) التـي سرعان ما تقدمت لشراء نصيب شركة " شيفرون " بمبلغ 5 مليون دولار امريكي ، ثم مارسـت ضغوطاً على تشاد ، بعدما أبدت الشركتان الأخرتان في الكونسرتيوم (ESSO– EXXON)، (SHELL) رغبتهما في شراء نصيب " شيفرون " وتفضلان أن يقتصر الكونسرتيوم عليهمـا، وأضافة الى ضغوطها الدبلوماسية ، قامت (ELF) بجهد متوازي تمثل في توظيـف رافـدها الجابوني في هذه الضغوط على تشاد ، ونظراً لحاجة الرئيس الديبي الى المال وافق على دخول (ELF) الى الكونسرتيوم مع ترك تحديد الانصبة لمفاوضات بين الطرفين ، وفي نفس الوقـت قامت شركة (ELF) بوضع عقبات امام الشركات الامريكية التي كانـت تعمـل فـي مجـال البترول في الجابون ، وتلك التي حصلت على امتياز العمل في المياه الاقيلمية الجابونية.

ثانياً:- فضل التشاديون لاسباب سياسية ومالية مشاركة فرنسا في الكونسرتيوم خوفـاً وخـشية، ولانها الممول الرئيسي لتشاد بعدما قلصت الولايات المتحدة آنذاك مساعدتها الماليـة، لاسـباب أخرى معروفة، ثم لموازنة – الوجود الامريكي واحتكار مجال البترول في تشاد[177].

ثالثاً:- وفي باريس لم تكن المفاوضات التي جرت بين الجانبين الامريكي والفرنسي سهلة .

- كان الامريكيون يتحدثون بمنطق رجال الاعمال والـسوق الاقتـصادية . ذهبـوا الـى ان الكونسرتيوم انفق 450 مليون دولار في اعمال البحث والتنقيب ومن المنطقـي ان تتحمـل شركة (ELF) جزءا من هذه الاستثمارات وعرضوا أن تقوم تلك الشركة بشراء نصيب " شيفرون " مقابل 150 مليون دولار وليس 5 مليون دولار كما سبقت الاشارة . ورفـضت (ELF) هذا العرض . وكان هذا الحوار ذو طبيعة سياسية .
- ذهب الفرنسيون الى أن المقابل يكمن في قيام فرنسا بالعمل على استتباب السلام والاستقرار في تشاد ، وأنه بدون الوجود العسكري الفرنسي ، وتقديم المساعدات المالية لندجامينا ، مـا كانت تتهيأ الظروف للنشاط البترولي . بمعنى أن فرنسا تكفلت بنفقات تأمين عمل الشركات البترولية الامريكية إضافة الى أنه من الناحية السياسية – جدلا – يحق لتشاد الموافقـة أو عدم الموافقة على دخول شريك جديد في الكونسرتيوم .

رابعاً :- كان من الواضح أن شركتي (ESSO) ، (SHELL) لم تعارضـا وجـود (ELF) معها معارضة مبدئية نهائية، وإنما معارضة جدلية تفاوضية، من نطق أن تلك المشاركة تـساهم

---

(177) عبدالملك ، عودة ، **موازين القوى تتغير في الجوار الافريقي** ، مقال الاهرام 23يوليو 2002

في تهيئة ظروف أمنية مواتية للأنشطة البترولية في تشاد خاصة منطقة " دوبا" في الجنوب. ومن ثم اتفق الطرفان على مدة اقصاها 3 شهور لإنهاء المفاوضات بينهما، وفي حالة عدم نجاحها يحال الخلاف الى محكمة دولية التي تستغرق وقتاً طويلاً للبت فيه، يتعرض الكونسرتيوم الذي تقوده شركة (ESSO) الامريكية خلاله لمشاكل وخسائر كبيرة، وبما تؤدي الى توقف عمله في تشاد. وتم توقيع اتفاق في باريس في 1992/12/14.

خامساً:- ذهب الجانب الامريكي الى أن الخلاف البترولي ذو طابع تجاري قانوني يعطيه الجانب الفرنسي بعداً سياسياً . وأن الولايات المتحدة الامريكية تهتم ببترول تشاد اهتماماً كبيراً ولها فيه استثمارات تقدر بحوالي 100 مليون دولار وان استغلال بترول البحيرة يحتاج الى التفاوض مع النيجر، أما استغلال بترول " دوبا " فيحتاج الى التفاوض مع الكاميرون.

سادساً: أنسحبت شركة " (ELF) من الكونسرتيوم في 8 نوفمبر 1999 ، ومعها شركة (SHELL) دون سابق انذار تحت دعاوي مختلفة ، وهو الانسحاب الذي اندلعت بسببه المظاهرات في اندجامينا تندد بفرنسا وبأنها سبب كل مصائب تشاد ، كما أدت الى ابعاد الملحق العسكري الفرنسي وبعده السفير الفرنسي من تشاد ، وحرق العلم الفرنسي في أول سابقة من نوعها في شوارع انجمينا[178].

ومن ناحية أخرى وخلال شهر فبراير 1977 أعدت جمعية أمريكية غير حكومية هي صندوق الدفاع عن البيئة (EDF) دراسة أدانت فيها قيام البنك الدولي بتمويل شركات البترول العالمية من خلال القروض التي تقدمها الوكالات التابعة له ومنها" الوكالة الدولية للتنمية (IDA) وبناء على هذه الدراسة قامت جمعيات عالمية غير حكومية بتوزيع بيان صحفي تحت عنوان " البنك الدولي يضخ أمواله لشركات البترول العالمية التي تعمل في افريقيا " تدين فيه قيام البنك بتمويل مشروع بترول تشاد من خلال القروض التي يفترض أن يقدمها البنك الى الدول الفقيرة، وبدلا من ذلك يقدمها الى شركات البترول العالمية بدعوى الكفاح "ضد الفقر" اضافة الى تساؤلات عديدة اثارت جدلاً واسعاً بين البنك الدولي من ناحية والكونسرتيوم من ناحية، والجمعيات الغير حكومية العالمية من ناحية أخرى ، إضافة الى حمعيات الحفاظ البيئة الاوروبية والمحلية وكذلك جمعيات الدفاع عن حقوق الانسان.

---

(178) **Dionko Maundoe :Un Project Mal Negocie.Tet c.No:210.2002:P7-8**

على كل حال، ذهب بعض المحللين التشاديين الى أن تشاد من خلال مشروع البترول، تدخل ضمن روافد خليج غينيا الذي يضم دول افريقية المركزية المنتجة والمصدرة للبترول وبدخولها نادي البترول لدول خليج غينيا ، تدخل تشاد بالتبعية الى القوة الاستراتيجية للدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية. فهي بذلك تدخل ضمن استراتيجية تأمين مصادر البترول . ويشير نفس التحليل الى أن تصميم ابعاد خط انابيب البترول التشادي – قطر 76سم – ليس من أجل تصدير الخام التشادي فقط ، وأنما هو طريق سوف يصرف اليه كل صادرات المنطقة والمنطقة المجاورة . وأنه بعد بضعة سنوات اذا ما اكتشف البترول في كل من النيجر وجمهورية افريقيا الوسطى ، سيخرج بترولها الخام الى العالم الخارجي عن طريق هذا الانبوب. خاصة وإن المؤشرات تشير الى وجود بحر من الزيت الخام يمتد من نيجيريا غرباً حتى السودان شرقاً سيغير من الوضع الاستراتيجي لهذه المنطقة ويجعلها على قمة الاولويات الامريكية في افريقيا .

المبحث الخامس

تطورات النظام السياسي التشادي

المطلب الأول:

التنمية السياسية والاقتصادية

أصبحت قضية التنمية السياسية الشغل الشاغل لجميع بلدان افريقيا، وهناك ثمة جدل واسع النطاق تشهده القارة حول طبيعة الاصلاحات الاقتصادية وعلاقتها بالاصلاحات السياسية، واصبحت بعد الاستقلال السياسي من المشاكل الاساسية التي تواجه الانظمة السياسية، في تلك الدول لتحقيق التنمية الشاملة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي ، والتخلص من الهيمنة الخارجية الرأسمالية على الخيرات والثروات الوطنية والقضاء على العلاقات غير المتكافئة التي تربطها بالدول الاستعمارية ، زيادة على تحسين مستوى معيشة السكان وبناء اقتصاد قادر على اشباع حاجاتهم المتزايدة[179].

---

singer ,M.R-Weak states in the world of powers (the free press,N.Y.1972 ,p-273-275. ([179])

وايا ما كان الامر فإن خبرة التنمية السياسية والاقتصادية الفاشلة في افريقيا عموماً وجمهورية تشاد خصوصاً، توضح أن ما يسمى بالديمقراطية والعمل للنهوض بالاقتصاد من اجل رفاهية الشعب، ما هو الاضبابه لا يعرف لصورتها الحقيقة وضوح ، لم تحقق التنمية، فخلال العقود من السلطة السياسية ، انخفض مستوى المعيشة في افريقيا، بصورة مستمرة، كما أن مشاركة افريقيا في التجارة الدولية والانتاج الصناعي إنخفضت بشكل واضح . ولا شك أن المشاركة الشعبية في جهود التنمية أمر ضروري كما اكد على ذلك الميثاق الافريقي من أجل المشاركة الشعبية في التنمية والتغيير[(180)].

فالمواطن الافريقي الذي يتضور جوعاً ويعاني الفاقة والحرمان يملأ عقله وفكره يقيناً الطريقة التي تم بها أوده . فالمواطن الافريقي مل من الاكاذيب التي ينتهجها الرموز العليا في الدولة والسلطة السياسية من اجل تحسين الأوضاع المعشية ، والتنمية وغيرها ، ولا يعنيه كثيراً من يجلس على كرسي السلطة ، أو مناقشة قضايا الديمقراطية ، ولكن ليس صحيحاً كذلك أن ذلك الجالس على كرسي السلطة يؤثر تأثيراً بالغاً على الطريقة التي يتمكن بها المواطن من اشباع حاجاته ، فلو أن الحكومة أساءت ادارة الاقتصاد الوطني كما هو العادة في الدول الافريقية ، ولو أنها رفضت أن تدفع الاجور المناسبة ، للمحتاجين الين يبحثون عن قوت يومهم، بكد واحياناً بذل ، والموعوزين نظير اعمالهم ، ولو أن الحكومات اهدرت الموارد الوطنية في الاتفاقات العسكرية والحروب الاهلية ، فإن ذلك كله يؤدي قطعاً الى زيادة بؤس وفقر المواطن الافريقي المحروم من حقوقة ، وحق ابداء الرأي . وحقوقه السياسية وانكار حرياته المدنية، وعدم تحسين أحوال المواطن الافريقي المادية والاقتصادية، واعاقة التنمية، ومن ثم التأثير في عموم الاوضاع الاقتصادية .

لهذا طرحت مسألة التنمية من زاوية جديدة هي زاوية العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد مارس النمط الرأسمالي في التنمية نوعاً من التأثير لاسباب متعددة في مقدمتها الضغوط الخارجية التي تمارسها الدول الغربية المتقدمة صناعياً ، وارتباط هذه البلدان الافريقية باقتصاد الرأسمالي العالمي ، أما النمط الاشتراكي فقد مارس تأثيره على العديد من الدول لوضوحه ، وللدور الذي تؤديه الدولة فيه وبوصفه رد فعل مضاد للنمط الرأسمالي للتنمية[(181)].

---

(180) **Bade onimode ,Afuiure for Africa :Beyond the politics of adjustment, (London :Earth scan publication (td ,1992) pp.202- 122**

(181) نبيل ، السمالوطي ، **دراسة في اجتماعيات العالم الثالث** ، الهيئة المصرية للكتاب ، 1974م ، ص 218- 219

أن عملية النقل والتقليد هذه تتضمن مشاكل عديدة من بينها بلدان العالم الثالث عموماً لا تكاد تبني نماذجها التنموية المنقولة عن البلدان المتقدمة حتى ترى هذه البلدان قد اعادت النظر بنماذجها الخاصة ، وتباشر بطفرات جديدة فتتسع الهوة العميقة التي تفصل العالم الثالث عنها .

ومما يزيد هذا الواقع تدهوراً هو أن القوى الاستعمارية الاوروبية قد عملت على تدمير المرتكزات ، الاساس للأقتصاد في هذه الدول من أجل تأمين عملية إستمرار إرتباطها بالاقتصاد الرأسمالي وفرض حالة التبعية عليها ، وهذا أدى الى عجز القوى التي تولت الحكم في مرحلة ما بعد الاستقلال عن بلورة استراتيجية تنموية قادرة على بناء هذه المرتكزات على وقف أسس جديدة . أن هذه القوى إمتازت بنزعتها البيروقراطية الموروثة منذ عهد الاستعمار ، والتي ادت الى فشلها في اعتماد فكر تنموي مستقل وبالتالي وجدت في التبني الاكي لنموذج الانتاج والاستهلاك المنبثق من التحولات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الغربي اطاراً قادراً على تحقيق الانطلاقة التنموية[182].

التغيرات في النظام الدولي التي حصلت ما بعد الحرب الباردة أثبتت أن افريقيا شهدت اجماعاً شعبياً حول اهمية إقامة نهضة ديمقراطية تتضمن إقامة نظم سياسية مستقرة تخضع للمساءلة السياسية ، وتشيع قيم التسامح السياسي والقبول الآخر ، وتعمل على احترام حقوق الانسان واحترام القانون ، وهذا ما لم تلمسه فعلاً وحقيقة في كثير من البلدان الافريقية ، وقد استطاعت الدول الغربية أن تؤدي دوراً كبيراً في توجيه سياسات بلدان افريقيا واقتصادياتها ، وتنميتها التي تتماشي مع مصالحها واهدفها فهي تتدخل في توجيه سياسات هذه البلدان في اتجاه موال لمصالحها ، وتساعد بنفوذها رجال الساسة والاحزاب التي ترعى مصالحها[183].

كما أن السلطة السياسية صبت اهتماماً في عملية التنمية على الجوانب المادية أدى الى خلل في عملية التوازن بين القدرة والاحتياجات ، فعملية التصنيع بوصفها واحدة من استراتيجيات النمو الاقتصادي تتطلب شراء ونقل التكنلوجيا من المجتمعات المتقدمة ، ولن يتحقق نجاح هذه العملية إلا اذا ترافق معها احداث تغيرات جذرية في بيئة المجتمع وتركيبته ، بما يتلاءم مع عملية نقل هذه التكنلوجيا واستيعابها[184].

([182]) رياض ، عزيز هادي ، **مصدر سبق ذكره** ، ص 123- 130 .
([183]) محمد ، السيد سعيد ، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية** ، الكويت ، 1986 م ، ص 181 .
([184]) سعد ، زهران وآخرون ، **التكنلوجيا والتصنيع والتبعية ، العالم الثالث يفكر لنفسه** ، دار ابن رشد ، بيروت ،ل ،ت،ص65-66 .

والجدير بالذكر أن كثير من البلدان الافريقية قد لجأت الى تكثيف جهودها لنقل التكنلوجيا لتحقيق عملية التنمية ، وتحت هذه الذريعة سمحت اغلب هذه الدول للشركات متعـددة الجنـسية في الدخول والمشاركة في عملية التنمية . الا أن هذه السياسات اخضعت دول القارة الافريقيـة لشروط الدول المتقدمة وشركاتها ، مما جعل عملية نقل التكنلوجيا ، وسيلة مضافة الى وسـائل إستمرار التبعية وتعميقها بسبب فرض شروط في عقود نقل التكنلوجيا ، وهذا ناجم عن احتكـار عدد محدد جداً من الشركات الاحتكارية للتكنلوجيا ، مما جعل هذه الشركات تمتلك غمكانية بيع التكنلوجيا التي ترغب في بيعها محتكرة أخرى لا ترغب في بيعها دون ترك أي مجال للاختيار أمام الدول النامية . والذي يزيد الطين بلة وخطورة هذا الامر انخفاض وتدهور اسعار المـواد الاولية التي تنتجها هذه البلدان مقارنة بالتزايد في اسعار المواد المصنعة التي تـصدرها الـدول الصناعية ، وهذا يعني أن القوة الشرائية قد انخفضت بشكل كبير مما تـرك انعكاسـات وآثـار سلبية تمثلت بخلق الازمات الاقتصادية والتوترات الاجتماعية والسياسية والتي انعكست بالتأكيـد على واقع النظم السياسية القائمة في افريقيا ودول العالم الثالث عموماً[(185)].

وفي مجال التنمية العامة والاقتصاد في افريقيا للاسف الافارقة إزاء عملية ليست سـهلة ابداً رغم الخبرات والثروات الهائلة التي تختزن في باطن الارض والت مـن خلالهـا يعـيش الافريقي حياة كريمة وحياة ترف الا ان الافريقي ليس له الا العمل اليدوي أو البدني ، وعنـدما يشار الى خريطة الجوع والفقر والتخلف وغيره من الاوصاف الغير لائقة توجه الاصابع الـى القارة الافريقية السوداء[186]، ويطلق عليها بعض الباحثين والكتاب بأنها نقطة سوداء . وبمـا أن التنمية تعتمد على العمل الحكومي الفاعل وعلى كفاءة النظام السياسي ، فمـن الـضروري إذن توافر عدم الاستقرار السياسي لفرض تحقيق عملية التنمية ، وأن مشاكل عدم الاسـتقرار فـي افريقيا تدفع بالحكومات التي تتوالى فيها الى تحقيق جزء مهم من أهمية ما يترتب علـى هـذه النفقات .

من آثار في اقتصاد هذه البلدان بصورة عامـة ، وفـي التنميـة الاقتـصادية بـصورة خاصة[(187)].

([185]) رياض ،عزيزهادي ، **مصدر سبق ذكره** ص 308 .
([186]) جلال ،عبدالمعز عبد الرحمن ، **الولايات المتحدة الامريكية وبترول القارة الافريقية** ، مصدر سبق ذكره ص109
([187]) عبد المنعم ، المشاط ، **عدم الانحياز والامن القومي في العالم الثالث** ، مجلة السياسة الدولية العدد (80) نيسان 1985م ص 152 .

لذلك فإن عملية التنمية في القارة الافريقية عموماً قضية سياسية من الدرجة الاولى وهي تعتمد على كفاءة القيادة السياسية ووعيها لقضية التنمية وكلما زادت قدرة القيادة السياسية وكفاءتها فإن ذلك يؤدي الى معدلات اعلى من النمو الاقتصادي . إن مساحة هذه المشاكل الاقتصادية والتنموية تكاد تعطي جميع دول القارة السمراء دون استثناء بشكل يظهر وكأن المعاناة واحدة لهذه الدول جميعاً .

أسهمت هذه الصعوبات والمشاكل الاقتصادية في خلق وتصعيد حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعانيها كل هذه الول من خلال الانعكاسات السلبية لها على الواقع الاجتماعي لهذه البلدان الامر الذي خلق اختلالات كبيرة في انظمتها السياسية .

المطلب الثاني:

التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان في تشاد

يتناول هذا القسم ابرز التطورات المرتبطة بقضايا التحول الديمقراطي ، الممارسات الانتخابية ، وحقوق الانسان في القارة الافريقية عموماً وتشاد على وجه الخصوص شهد العالم مع نهاية ثمانينات ومطلع تسعينات القرن العشرين تحول عدد كبير من النظم الى الاخذ بالديمقراطية والتعددية السياسية ، فالاقبال المتزايد على الديمقراطية التعددية يمكن اعتباره واحداً من الاحداث الكبرى في التاريخ الافريقي المعاصر حتى أن بعض الدارسيين والباحثين أطلق على هذه المرحلة اسم " الاستقلال الثاني " إقتضاء بمرحلة الاستقلال والتحرير الوطني في بداية الستينات[188]، فكيف يمكن تفسير هذا التحول ولا سيما على ضوء التغيرات في النظام الدولي وإنعكاساً على الانظمة الافريقية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي ، وانهيار جدار برلين ومحاولة النظام الدولي الجديد نشر قيم الليبرالية والديمقراطية في بقية انحاء العالم ؟ وما هي النماذج العامة لعملية التحول الديمقراطي في افريقيا ؟ والتغيرات في النظام الدولي ، هل انعكست على النظام السياسي التشادي ، من خلال التحول الديمقراطي ايجاباً أو سلباً ؟ وهل ثمة ضمانات تؤكد استمرارية وتدعيم أواصر الديمقراطية التعددية في الواقع الافريقي عموماً وتشاد على وجه الخصوص ؟

([188]) صبحي ، قنصوه ، **التقرير الاستراتيجي الافريقي ، الديمقراطية وحقوق الانسان** ، مركز البحوث الافريقية القاهرة ، يناير 2006 ص 28.

ويطمح هذا القسم من الدراسة الى بحث وبلورة الاسئلة السابقة وصياغة الاشكاليات المرتبطة بها ، ولا يعني أن الباحث في هذا الجانب منذ البداية يسعى لتقديم إجابات وحلول ، بقدر سعيه لطرح بعض القضايا الهامة المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي في افريقيا ، وحقوق الانسان في تشاد ، على أنه تجد الاشارة الى عدد من الاعتبارات والتي تعد مقدمات ضرورية لتناول المشكلة موضوع هذا البحث ، أول هذه الاعتبارات أن تاريخ الديمقراطية تبرزه خبرة أول وأعرق الدول الديمقراطية الغربية ملىء بالصراعات ، فتحقيق المكاسب الديمقراطية لاي شعب من الشعوب سواء في افريقيا والعالم ، لا يمكن أن يتم بقرار فوقي بين عشية وضحاها وخاصة في مجتمعات الدول النامية عموماً ، وافريقيا السوداء على وجه الخصوص لقد مرت عدة قرون بين بدء المسيرة الديمقراطية في بريطانيا منذ إعلان (الماجنا كارتا) عام (1215) واكتمال عملية المشاركة السياسية بخصوص المرأة على حقوق المواطنة والتصويت الحرعام (1920)[189]، لا يعني ذلك إحباط وتثبط لهمم الشعوب الافريقية في البحث والنضال من اجل تحقيق الديمقراطية ، إنما يعني تحقيق الحلم الديمقراطي، يقتضي كفاحاً متواصلاً وعزيمة لا تكل مهما يكن الثمن ، وربما يكون مناسباً في هذا السياق الاشارة الى القول الافريقي المأثور الذي ينص على أنه " ببطء ببطء تنمو للبيضة اقدام وتصبح قادرة على المشي " فجنين الديمقراطية ينمو لا محال من خلال نضال الجماهير ، والخوف من أن يولد مشلولاً كما هو الحال في كثير من الدول الافريقية[190].

ان افريقيا تعيش لحظة ديمقراطية تتضح ملامحها في تزايد المطالب الشعبية المنادية باحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية ، التي شبه مفقودة ، باخفاء الطابع الديمقراطي على مؤسسات الحكم والسياسة ، ويؤكدها كذلك إنهيار كثير من النظم التسلطية والاتجاه المتزايد نحو الاخذ بنظم التعددية الحزبية ، غير أن هذه اللحظة الديمقراطية لا تستمر (في حال وجدت) . وقد تستجمع القوى المعارضة قوتها وتحول دون إكمال المسيرة . ومن ثم يصبح الحديث عن ضمانات التحول والبدايات الصحيحة لرياح التغيير الديمقراطي في افريقيا أمر على جانب كبير من الاهمية وفي هذا السياق يصبح القول بأن افريقيا تشهد ردة ديمقراطية غير ملائم ، لان

(189) حمدي ، عبدالرحمن ، **دراسات في النظم السياسية الافريقية** ، القاهرة ، 2002 ص 178 .

(190) **claud AKe , Rethinking African Democracy, Journal**

مسيرة التحول الديمقراطي لم تنته بعد وهي بطبيعتها يمكن أن تقف أمامها الوهدات والمرتفعات، وتنوء بالمعوقات والصراعات وغيرها[191].

ان عملية الانتقال نحو الديمقراطية التعددية في افريقيا لا يمكن النظر اليها باعتبارها انعكاساً للتغيرات الدولية الخارجية أو أنها مجرد تحقيق لإرادة الدول والمؤسسات الدولية المانحة ، كما يشيرالى ذلك بعض انصار نظام الحزب الواحد أو الدارسين ذوي النظرة الاحادية في التفسير . رغم أن هذه الاحتمالية قابلة احياناً للترجيح أو للصدق . صحيح أن الحركة الديمقراطية في الواقع الافريقي كما يقول " كلود إيك " أصبحت تحتل صدارة اهتمام العالم في بداية التسعينات ، إلا أنها ليست جديدة أو مجرد صدى لما حدث في اوروبا الشرقية .

إذا كانت عملية التحول الديمقراطي في افريقيا معرضة لعقبات ومشكلات فإن أي انعكاسة لا يمكن النظر اليها على انها ردة عن موجة التحول الحالية ، فهي امر متوقع ، لان عملية التحول الديمقراطي لم تصل بعد الى نهايتها.

وطبقاً للباحث الافريقي الكيني " بيتر إينانج ينونجو " فإن المطالب الشعبية من أجل الديمقراطية يمكن تتبع جدورها منذ الاستقلال . في افريقيا الكثير من الانظمة السياسية فقدت شرعيتها الشعبية قبل أن يفقد الغرب ثقته بها وعليه يصبح من المفيد حقاً تتبع جذور الثورة الديمقراطية في افريقيا تركيزاً على المؤثرات والعوامل الداخلية ، لا يعني ذلك إهمال أو غض الطرف عن المؤثرات الخارجية.

(191) صبحي ، قنصوه ، **التقرير الاستراتيجي الافريقي** ، المصدر السابق ، ص281

المطلب الثالث :

عوامل التعددية في التحول الديمقراطي

- مصالح الطبقة البرجوازية المهيمنة ومدى استعدادها للتفاوض السلمي من أجل الاصلاحات الديمقراطية .

- مدى انتشار الثقافة الديمقراطية والوعي الديمقراطي بين المواطنين الافارقة .
- تمسك الزعامات السياسية بالكرسي وعدم تداول السلطة .

القدرة على ايجاد تسوية للصراعات الاجتماعية الممتدة والتي تأخذ شكل الحروب الاهلية والدولية في عدد من المناطق الافريقية مثل ، تشاد ، والسودان ، والقرن الافريقي ، وجنوب افريقيا(192).

ولعل هذه العوامل ترتبط بمجموعة اخرى من القضايا التي تمثل مداخل اساسية لدراسة عملية التطور السياسي والصراعات والحروب الاهلية في افريقيا ، ومن ذلك طبيعة الدولة ما بعد الاستعمارية واشكاليات مؤسسات المجتمع المدني في ضوء الانقسامات وحقيقة الصراعات الاجتماعية ، وشكل الحكم في افريقيا .

إذا كانت قضية التحول الديمقراطي أصبحت في مقدمة القضايا التي تهم الدول النامية منذ ذلك الوقت ، فإنها وضعاً خاصاً في القارة الافريقية حيث يمكن اعتبار الاقبال المتزايد على الديمقراطية التعددية واحداً من الاحداث الكبرى في التاريخ المعاصر ذلك أن التحول الديمقراطي قد ارتبط بغسل غالبية النظم القائمة في تحقيق كثير من التوقعات والآمال بعد الاستقلال ، مما نجم عنه حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ، عبرت عن نفسها في شكل انقلابات عسكرية وحروب أهلية .

ودفعت هذه العوامل الدول الافريقية نحو إعادة النظر في الديمقراطية المزعومة ومدى ملاءمتها لنظام الحكم في هذه الدول الافريقية(193).

---

(192) **in Peter M.Lewi, politicl Transition and the Dilemma of civil society in Africa, journal of international Affair ,Vol.46,No 1 summer 1992 .**

(193) صامويل، هيتيتنفتون ، **الموجة الثالثة للديمقراطية** ، مجلة الديمقراطية ، الكتاب الثاني ، فبراير (1992) ، ص3

وقد لعبت العوامل الخارجية الدولية دوراً مهماً في هذا التحول حيث بدأت الدول المانحة الاوروبية والامريكية ، والمؤسسات المالية النقدية ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول الافريقية لاقامة نظام ديمقراطي مدني ، يستمد شرعيته من اجـراء انتخابـات تنافـسية متعددة الاحزاب ، وكانت وسيلتها للوصول الى هذا الهدف ، هي التهديـد بإيقـاف المعونـات والتسهيلات المالية ، أو إيقافها فعلاً بهدف فرض نوع من العزلة والحصار على النظم التـي لا تتبع النهج الديمقراطي لاجبارها على السير في طريق التحول الديمقراطي وهو ما أصبح يعرف باسم " المشروطية السياسية " على الرغم من أن الديمقراطية الغربية خلاف للواقع الافريقي .

ولعبت المشروطية السياسية دوراً هاماً في التغيير الديمقراطي ، واحتلت مكاناً بارزاً في اطار المحاولات التنظيرية ، لتحديد العوامل التي تدعم التحولات الديمقراطية في الدول حديثـة العهد بالديمقراطية ، والتي ظهرت مع مطلع تسعينات القـرن العـشرين تواكبـاً مـع طبيعـة الاوضاع في ذلك الوقت ، حيث بدأت أكثر من ستين دولة الخطوات الاولى على مسيرة التحول الديمقراطي . وتراوح فكر المشروطية بين رافض لسياسات المشروطية من آثارها فـي دفـع التحول الديمقراطي ، ومؤيد لآثارها المشروطية ، يعظم من دورها في عملية التحول(194).
ويستند الرأي الاول الى عدة اعتبارات منها أن علاقة المشروطية ذاتها – بحكـم التعريـف – تنطوي على مبادىء اللامساواه واستغلال القوة . فالدول المانحة ليست ملزمة بتقديم مـساعداتها الى الدول النامية والعلاقة بين الطرفين هي علاقة تغيب فيهـا معـايير التـوازن والمـساواة ، وتختلف درجات هذا التوازن تبعاً لدرجة ضعف واحتيـاج الدولـة الناميـة ، كمـا أن آليـات المشروطية تتضمن اختراقاً واضحاً لمبدأ عدم التدخل في شـؤون الـدول الآخـرى ، وهـوأ المبادىء المهمة التي تم إرساؤها في العلاقات الدولية ، ذلك أن المشروطية تساهم فـي تعـديل موازين القوة داخل النظام السياسي وتعديل العناصر الهيكلية ، ومنها نظام الحكم ذاته ، والنظام القضائي والاداري للدولة المستقبلة للمعونات ، وحتى إن كان مبدأ عدم التدخل قد أصبح يعامـل معاملة نسبية بعد الحرب الباردة ، الا أن ذلك في حد ذاته يطرح عدت تساؤلات منها ، متى يتم التدخل ؟ وما هي المبررات أو الشروط التي يتم الاستناد اليها ؟ وذلك فإن مبدأ المشروطية قـد ساهم في إعادة التفكير في العديد من المبادىء التي قامت عليهـا العلاقـات الدوليـة ، حيـث اصبحت مبادىء الديمقراطية ، وحقوق الانسان لها الاولوية على احترام سيادة الدول ، أصـبح

(194) رواية توفيق ، **المشروطية السياسية والتحول الديمقراطي في افريقيا** ، سلسلة دراسات مصرية افريقية ، القاهرة ، مارس 2002 ص 2-3 .

التدخل من أجل حماية حقوق الافراد مبرراً للتدخل في الشؤون الداخلية ، مما يعني أن حقوق الافراد اصبحت مقدمة على حقوق الدول[195].

إضافة الى ذلك فإن الجهات المانحة لا تكون مسؤولة عن نتائج المشروطية ايجابية كانت أو سلبية . وقد تبدو اهمية هذا البعد في أن تلك الجهات تطرح حلولاً غربية للمشكلات التي تعاني منها الدول النامية اي أنها تطرحها في دول تختلف بيئتها ، وظروفها كلياً عن بيئة الدول الغربية مما يؤثر على فعالية تلك السياسات ، فليس هناك دليل على ارتباط الديمقراطية المفروضة بالتنمية المستدامة أو ارتباطها بالاستقرار الاجتماعي[196].

وترى في هذا الجانب أن توجه المساعدات الخارجية الى نواح أخرى قد تكون أكثر أهمية من مجرد إرسال المئات من المراقبين ، والمتابعين للانتخابات في كل دولة ، فيمكن توجيه المساعدات للمنظمات الوطنية غير الحكومية التي تشرف على الانتخابات ، أو التي تقوم بحملات لتوعية المواطنين بحقوقهم السياسية أو توجيهها للعمل البحثي ودعم برامج التعليم في مستوياته الاولى للتأثير على الاجيال القادمة وتوعيتها بحقوقها المدنية ، والسياسية فهذه الوسائل سوف تؤدي مع مرور الوقت الى دعم استمرارية التغيير ، والتحول الديمقراطي، أما في الجانب المؤيد لسياسات المشروطية فيرى أنه طالما أن الدول النامية تستند الى نظم سياسية هشة تفتقر الى المحاسبة وتتقلص فيها استقلال المؤسسات وتتراجع القوى الموازنة للنظام الحاكم الذي يسيطر على السلطة السياسية ، فإن القوى الخارجية تصبح عاملاً مهماً لممارسة الضغط على النظام الحاكم من أجل دعم الديمقراطية ، وتقويم أداء النظام ، ولن يكون هذا التقويم بمجرد نقد إتجاهات النظام وسياسته ، بل من الضروري أن تتدخل الدول المانحة والمؤسسات المالية ، والدولية بفرض شروط تدفع الدولة إلى إعادة تنظيم مؤسساتها لتعكس قدراً أكبر من المحاسبة والشفافية[197].

أن الديمقراطية التي يدعو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيقها في بلدان العالم الثالث من خلال الانتخابات الحرة ، والنزيهة تكون غير مقبولة ، فيما اذا تمخضت عنها انظمة حكم مناهضة لمصالحها . وفي ميدان حقوق الانسان ، فإن التغيرات الدولية عكست آلية معينة لنظام تدخلي باسم الامم المتحدة تقوم به الدول المهيمنة عليها ، خاصة الولايات المتحدة

---

(195) السيد ، قليقل ، **قضايا التحول الديمقراطي وحقوق الانسان** ، التقرير الاستراتيجي الافريقي الثاني 2002 ص 104 .
(196) **التقرير، الاستراتيجي الافريقي** ، معهد البحوث والدراسات الافريقية القاهرة (سبتمبر 2002) ص 417
(197) أحمد ، طه محمد ، **التحولات الديمقراطية في العالم الثالث** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (107) القاهرة 1993 م ص 179 .

الامريكية ، والغرب عموماً ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، اتسم ما عرف بالتدخل (الانساني) في دارفور السودانية وأرسال القوات داخل الحدود التشادية ، بحجة منع المتسللين (المعارضة المسلحة) للدولتين ، ومساعدة اللاجئين ، كان وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولتين وحرمانهم من مباشرة سلطاتهم القانونية على جزء من اقليم كل دولة ، كان التدخل يمثل برنامجاً لنظام وصاية يفرض عليهم ، وظغت قضية حماية الاقليات بوصفها سلاحاً ايديولوجياً ضد الكثير من دول العالم الثالث تعد انتهاكات حقوق الانسان واضطهاد الاقليات جريمة مخلة بأمن الانسانية وبالسلم والامن الدوليين ، وهذا يعني أن على مجلس الامن أن يمارس صلاحياته بموجب الفصل السابع من الميثاق[198].

أن تطبيق صيغ الديمقراطية قسراً ، من غير ان تكتمل الشروط التاريخية ، قد يسبب تشققاً في الجدار السياسي ، ويتغير الجسد الاجتماعي وربما ينتهي الى التناحر والى نزاعات داخلية كما حاصل الان في كثير من الدول الافريقية .

بتغيير آخر عن الازدواجية جاء على لسان (انطوني ليك) مستشار الامن القومي السابق للرئيس الامريكي بقوله (على استراتيجيتنا أن تكون براغماتية) فالديمقراطية والاسواق لا تقف وحدها ، فالمصالح الامريكية ستدفعها أحياناً الى مصادقة أوجه الدفاع عن دول غير ديمقراطية لاسباب ذات ، منفعة متبادلة[199].

ويرتبط البعد السياسي للمتغيرات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد بإشاعة التعددية الديمقراطية بالمفهوم الغربي دون مراعات لخصوصيات الشعوب لذا يعبر(نيكسون) عن ذلك قائلاً (إن لدى الولايات المتحدة الامريكية فرصة رائعة لخلق عصر عالمي جديد ، وأن علينا بذل كل الجهود الممكنة لنشر ثورة ديمقراطية في العالم اجمع ...).

وهكذا فالدعوى الى تبني النموذج الغربي الامريكي في ميدان الديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان سيكون ، منفذاً سهلاً لتدخل وتأثير العالم الخارجي (الغربي الامريكي) سلمياً وبالقوة .

---

(198) عبدالرضا ، الطعان ، **الايديولوجية والنظام الدولي الجديد ، في النظام الدولي الجديد ، آراء ومواقف** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بغداد العدد(7) 1992 م ص 184.

(199) ريتشار نيكسون ، **الفرصة السانحة** ، ترجمة أحمد صدقي مراد ، بيروت ، دار الهلال ، 1993م ص 34 .

فنتناول تقيماً لأثر هذه السياسات على عملية التحول الديمقراطي في تشاد . ومـصداقية الدعم الغربي للمبادىء الديمقراطية ، وثقل العامل الخارجي في التأثير على عملية التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على النظام السياسي التشادي في سياق حالـة الـصراع والحـروب الاهلية التي عانت منها تشاد منذ النصف أواخر السبعينات من القرن العشرين ، تمكن الـرئيس الحالي ، ادريس ديبي من الاطاحة بنظام حكم حسين هيري عام 1990م وبعـد ذلـك بخمـس سنوات ، أجري استفتاء شعبي على دستور جديد للبلاد يسمح بالتعددية الحزبية وانتخابات عامة رئاسية كل خمسة سنوات) وتشريعية (كل اربعة سنوات) وقد تمكن ديبي مـن الفـوز فـي انتخابات الرئاسة مرتين ، كان آخرها عام 2001 م واجريت هذه الانتخابات الرئاسية في تـشاد – على اساس التعددية الحزبية – وتنافس خلالها سبعة مرشحين ، بمن فيهم الـرئيس ادريـس ديبي ، واستقرت الانتخابات عن فوز الرئيس ادريس ديبي ، بفترة رئاسية ثانية وأخيرة ، لمـدة خمسة سنوات (من خلال صناديق الاقتراع) حيث حصل على نحـو 68% مـن الاصـوات، وجاء بعده في المرتبة الثالثة (إنجارليدجي يورتقار) وحصل على نحو 14% من الاصـوات، وحصل المرشحون الخمسة الآخرون على باقي الاصـوات ، وبـذلك حـسم إدريـس ديبـي الانتخابات لصالحه من الجولة الاولى[200].

وكان ادريس ديبي قد وصل الى السلطة في تشاد من خلال العمل المسلح (بصورة غير شرعية) وتمكن في ديسمبر 1990 م من الاطاحة بنظام الرئيس السابق حسين حيري، الذي فر خارج البلاد ، واستقر حالياً في السنغال ، ومن ثم إنتقلت مقاليد الـسلطة الـى إدريـس ديبـي وحركته ، وتمكن من تحقيق درجة من الاستقرار النسبي ، والذي يتذبذب احيانـاً كثيـرة الـى التدني في تشاد، التي كانت سلسلة من الحروب الاهلية ، وفي عـام 1995 م اجـرى اسـتفتاء شعبي على دستور جديد (صوري) للبلاد يسمح بالتعددية الحزبية ، وصدر الدسـتور الجديـد بالفعل وتمكن إدريس ديبي من الفوز بمنصب الرئاسة مرتين ،من خلال انتخابات عامـة علـى أساس التعدد الحزبي ، ويرى الباحث هنا مجرد شكلي أكثر مما هو حقيقي ، ويرجع فوزه فـي انتخابات 2001م الى عوامل عديدة منها ، ما بذله من جهود لاعادة الاستقرار النسبي ، وتحقيق بعض التنمية في تشاد ، التي مزقتها الصراعات المسلحة ، على مدى عقد ونصف من الـزمن والى وقتنا الحاضر، كما استفاد من تعدد مرشحي المعارضة (ستة مرشحين) ممـا أدى الـى

(200) **التقرير الاستراتيجي الافريقي** ، مصدر سبق ذكره ، ص 424 .

تشتت أصوات المؤيدين لها ، وضعت المعارضة للنظام ، فقد إتهمت المعارضة " اللجنة الانتخابية الوطنية " بالتلاعب في ادارة الانتخابات لصالح الرئيس إدريس ديبي ، وقامت بعض قوى المعارضة بانتشاد "المؤتمر القومي للمعارضة" والذي أعلنت عن تأسيسه في العاصمة الفرنسية (باريس) في اغسطس 2001 م ، وذلك من أجل العمل لاسقاط النظام الحاكم بقيادة (إدريس ديبي) ، وإقامة نظام جديد أكثر شعبية حسب رأي المعارضة . وبعد التعرف على شكل النظام السائد أثناء هذه الفترة في تشاد ، ونتيجة هذ الاساس فإن دول القارة الافريقية عموماً وتشاد على وجه الخصوص ، لم تستقر على نمط واحد أو معين، وإنما عرفت أشكالاً متعددة، ابتداءً من موضوع الحزب الواحد أو التعددية الحزبية(201).

وعلى الرغم من العوامل الداخلية الكثيرة التي دفعت إلى الأخذ بهذه الأشكال ، إلا أن هناك عوامل خارجية متعددة ، أحاطت بهذه الدول ، ودفعتها للتوجه نحو ذلك ، وباستمرار وجود مثل هذه العوامل فإننا سنلاحظ التغيرات في النظام الدولي ، العديدة في شكل ومضمون الأحزاب السياسية في أفريقيا عموماً، وجمهورية تشاد على وجه الخصوص، تترك آثارها الواضح في طبيعة النظم السياسية القائمة ، وكثير من البلدان الأفريقية اتجهت نحو النظام الرئاسي، إما بصورة مباشرة، بمجرد حصولها على الاستقلال، أو بعد مرورها بمرحلة وسطية هي مرحلة النظام البرلماني، وأن هذه التغيرات، والتحول له ما يسوغه لدى بعض الدول، فقد وجدت معظم هذه الدول بعد الحرب العالمية الثانية أنها تواجه ثلاثة مهمات رئيسية هي الحفاظ على الوحدة الوطنية واستكمالها والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق الاستقرار السياسي ، وهذا يعني ضرورة إنشاء نظام قادر على إنجاز هذه المهمات بأقصر ما يمكن من زمن، دون أن تقف في طريقه عقبات سياسية كأحزاب المعارضة أو دستورية كالبرلمان ، وهذا النظام هو النظام الرئاسي(202).

التغيرات في النظام الدولي ومدى انعكاسها على طبيعة النظم السياسية وشكل المؤسسات السياسية والدستورية فيها ، خصوصاً بعد ان اطلعنا على المديات الواضحة والبعيدة للتأثير والانعكاس ، والتي غطت مختلف المجالات ، وبالتأكيد أمام هذا الحجم من الانعكاسات والتغيرات الدولية الخارجية ، سيصبح شكل المؤسسات السياسية والدستورية انعكاساً لهذا

(201) جمال ،محمد السيد ضلع ، **أزمة الشرعية السياسية في إفريقيا** ، مجلة الدراسات الافريقية (نشرة خاصة محكمة) معهد البحوث والدراسات الافريقية العدد (68) عام 2004 م ص 78 .

(202) صالح ، جواد الكاظم وعلي غالب العاني ، **الانظمة السياسية** ، جامعة بغداد كلية القانون ، 1990 م ص 197 .

الواقع . إن مشكلة افريقيا في جوهرها أنها لا زالت واحدة من المناطق المتخلفة ، فالشعوب فقيرة ، والمصادر والموارد غير مستغلة جداً ، والمؤسسات غير فعالة في إدارة العمل الفردي والجماعي المطلوب لحل المشكلات كما أن الخدمات مثل الصحة ، والمياه ، والتعليم فقيرة وغير موجودة ، والبنية الاساسية والتحتية ليست بالامكان اقامتها ، وإن كانت قائمة ، فإنه يصعب المحافظة عليها وصيانتها ، والمشروعات غير مكتملة ، والصراع على السلطة[203]. والصراع المدني بغير تسوية ، ومن ثم فإن الحديث عن الاصلاح والساسي والحكم الجيد والفعال والتحول الديمقراطي ، يكون بمثابة اللغو، طالما أن هذا التخلف قائم.

لقد اصبحت حوالي ارباع الدول الافريقية تحت حكم ديمقراطي، الا أن مثل هذه الاجراء والممارسات ،ومثل هذا المشروع الديمقراطي كوسيلة لاصلاح الدولة في افريقيا يبقى مجرد تردد وتعثر وغير قادر على النمو بالشكل الصحيح والكيفي ، ففي دول كثيره ومنها تشاد ، كان ممكن ملاحظة وجود مجرد مظاهر ديمقراطية كاذبة ، حيث تأخذ السلطات الحاكمة بالجوانب الشكلية للانتخابات والتعددية وغيرها من المظاهر الزائفة للحكم الديمقراطي وهي مكرهة وتسعى جاهدة في ذات الوقت من اجل الابقاء والترسيخ للحكم الأوتوقراطي ، هذا النمط ينطبق على تشاد الا انها افضل بكثير من بعض الدول الافريقية وخاصة القريبة والمجاورة لها[204].

ففي تشاد أصبح الحكام العسكريون والذين أتو إلى السلطة على رأس الدبابات ديمقراطيون فجأة ويعززون سلطاتهم أكثر، بواسطة عمليات الانتخابات أحيانا وتوصف بأنها مزورة ، وأحيانا أخرى بأنها غير نزيهة ، فيجب أن تحتل قضايا السلام وتسوية المنازعات الداخلية والمصالحة الشاملة مع الحركات المسلحة وغير المسلحة ، ودعوتها للحوار الجاد والبناء ، من أجل استقرار تشاد ، وإعادة البناء والاهتمام بالتعليم والصحة والأمور الحياتية الأخرى للمواطنين ، والأولوية عن كثير من القضايا، مثل التحول الديمقراطي[205].

وعلى الجانب الآخر فإن تشاد – وفي سبيل تحقيق الإصلاح السياسي لها – في حاجة ماسة الى قاعدة اقتصادية ، ومحاربة الرشوة والفساد الإداري قبل الإصلاح المتعلق بالتعددية

---

(203) حديث انطوني ليك ، **في كلية الدراسات الدولية المتقدمة** ، في جامعة هوبكنز ، واشنطن ، 31 ايلول 1993 م.

(204) **George B.N.AYittey ;Africa Betrayed (New york,st.Martins press, 1992) ;pp.314,315**

(205) إيبوي هتشفون ، **الامن والقانون والنظام ، في مختارات المجلس الافريقي لتنمية البحوث الاجتماعية** – كود يسيريا (القاهرة : مركز البحوث العربية ، العدد السادس والثلاثين اكتوبر (1999 م ص 58 .

السياسية والتحول الديمقراطي . وليس بالإمكـــان تخيـــل فـــصل الاعتبـــارات الـــسياسية عـــن الاعتبارات الاقتصادية ، أو استثناء الشعب من الاختيار للإجراءات والترتيبات الاقتصادية .

وللأسف الشديد حظ تشاد من الاستعمار، وحتى الاستقلال مروراً بالحكومات المتعاقبـــة حتى يومنا هذا، لم يكن هناك نظام حكم قادر على تحقيق قـــدر ملمـــوس ودائـــم مـــن النجـــاح الاقتصادي ، فمع بداية التسعينات إستبشر الشعب التشادي خيراً ، إلا أن الطموحات الاقتصادية قد إنزوت أو تلاشت في ظل إستثراء الفساد والنهـــب ، وجمـــود النظـــام المؤســـسي المقـــاوم للإصلاحات السياسية ، فإن المكاسب المحققة نتيجة الإصلاح الاقتصادي أحياناً في ظـــل نظـــم حكم سلطوية تم تقويضها خلال اضطربات داخلية ناجمة عن سياســـيات وممارســـات القـــادة ، وعدم فتحهم المجال أمام الشباب الواعي المتعلم ، للنهوض بالبلاد والسير بها قدماً نحـــو التقـــدم والتطور ، ورفضهم الرضوخ للمطالب الشعبية من اجـــل الاصـــلاح الـــسياسي وغيـــره مـــن الاصلاحات الداخلية .

من خلال ذلك يبدو أن الأهداف والسياسات الموضوعة ، وكذلك الآليـــات والممارســـات المستغلة لم تكن بغرض أحداث تحول وإصلاح حقيقي للنظم الحاكمة الـــسياسية المتعاقبـــة فـــي تشاد، وإنما الأساس فيها هو السعي من اجل الترويج والتعزيز والدفاع عن شرعية لتلك النظم .

المطلب الرابع:

التعددية الحزبيـــــــــة

يمكن القول بأن جمهورية تشاد واجهت العديد من التغيــرات الــسياسية والاقتــصادية والتحولات السياسية والتعددية الحزبية بشكل عام، والتي واكبت التغيرات التي حدثت وتحــدث على الساحة العالمية ، أن الأخذ بالتعددية يساعد الأنظمة السياسية (الرئاســية أو البرلمانيــة) على تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات ، ويعد أحد مظاهر الحريات العامة ، ويحقق ديمقراطيــة الحكم ، سواء في تشاد أو في غيرها من الدول الأفريقية ، لقد كان في تفكك الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وانهياره ، وانتهاء الحرب الباردة ، وتقديم المساعدات الخارجية لهــذه الــدول ، ســاعد على تزايد تبني النظم السياسية في افريقيا للتعددية ، كما تجسدت تلك الاسباب في فشل الحــزب الواحد ، وانكشاف الانظمة الديكتاتورية المدعومة خارجياً ، والخــضوع لــشروط المــساعدات الخارجية(206).

على أن المتتبع للتاريخ الحديث للقارة الافريقية ، يرى أنه عقب حصول هذه الدول على الاستقلال ، خاصة من الاستعمار الفرنسي والاستعمار البريطاني ، أخذت هــذه الــدول تطبــق الانظمة الديمقراطية التعددية التي سادت كلاً من فرنسا والتي تمثلــت فــي النظــام الرئاســي، وبريطانيا التي تمثلت فيها في النظام البرلماني .

بيد أن القارة الافريقية شهدت بعد فترة من الزمان تحولاً نحو تطبيــق نظــام الحــزب الواحد مسترشدة في ذلك بالأنظمة التي سادت الاتحاد السوفيتي السابق ودول شــرق أوروبــا ، ورأى القادة والحكام في هذه البلدان في تطبيق هذا النظام ما يمكنهم من السيطرة علــى الــبلاد وتوجيه التنمية الاقتصادية فيها ، حسب اعتقادهم ، وقد ساعدتهم في ذلك الاوضاع القبليــة فــي القارة. وأن المجتمعات الاقريقية لم تمارس المعارضة الصحيحة وبالصورة التي تقودها لتغييــر مجتمعاتها من الحكام المستبدين سواء بالقلم أو البندقية في تاريخها القديم(207).

وبعد مرور أحقاب من الزمن على الاستقلال في القارة الافريقية ، فقد أبــرز المحللــون والباحثون فشل نظام الحزب الواحد في كثير من الدول التي طبقته وخاصة تشاد ، بل انه كــان

---

(206) محمود ، ابوالعينين ،**(تحرير) التقرير الاستراتيجي الافريقي 2004- 2005** ، اصدار مركز البحوث الافريقية يناير 2006م ص 1

(207) رياض ، عزيز هادي ، **العالم الثالث وحقوق الانسان** ، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد 2000م ، ط1 ، ص 12-29

العقبة الرئيسية أمام الوحدة الوطنية، حيث فرضت على الافراد والشعوب الاتجاهات الايديولوجية والسير في خط فكري معين، كما أن هذا النظام الذي كان من اهدافه تعلم الفرد ورفع مستواه ، ادى من الناحية الواقعية الى تعليم الفرد إخفاء مشاعره الحقيقية واستخدام لغة معينة تتمشى مع الخط السياسي الذي رسمه الحزب، كما أدى إلى زيارة ارتباط الفرد بالنظام القبلي واعتباره ملاذاً له.

وبالنظر لتعقد المشكلات المجتمعية في أفريقيا فضلاً عن الازمات المختلفة التي مرت بها افريقيا . أصبح نظام الحزب الواحد في هذا العالم المعاصر غير قادر بمفرده على مواجهتها بنجاح ، لذلك ضعف موقفه مما اتاح المجال للتعددية[208].

ويجب أن لا يقتصر النظام التعددي على تعدد الاحزاب فحسب ، إسماً على مسمى ، لا حول ولا قوة لها في التغيير من صورة الى احسن ، أو مكبلة اليدين من قبل الانظمة السياسية الحاكمة ، بل لا بد أن يشمل التعدد الاتجاهات السياسية ، وأن يكون للاتجاهات المعارضة فرصة جديدة وأن يضمن النظام آليات تسمح لمن هو في الاقلية اليوم أن يصبح في الاغلبية غداً، وأن يمارس السلطة . زيادة على ذلك لا بد من تهيئة كل المستلزمات والظروف لتطبيقات (ديمقراطية المشاركة وليس الديمقراطية الشكلية) والمشاركة في عملية وضع القرارات ، وتحمل مسؤولياتها في حالة الاخفاق والنجاح ، ومن هنا يتم التدريب الحقيقي على الحكم (خلاف الحال الآن في بلادنا) وهذه الديمقراطية تتجاوز (ديمقراطية التمثيل) من خلال مندوبه في البرلمان ، وتتجاوز ديمقراطية التأييد التي يتمتع بها شخص حاكم وزعيم أو حزب معين في الواقع بأغلبية ضخمة جداً بين الجماهير ، وبالتالي يستطيع التحدث باسمها ، لانها لا تعارضه[209].

والتعددية تعتبر تطوراً مهماً في سبيل تحقيق التكامل القومي المنشود، والذي ترغب فيه المجتمعات الحرة ، حيث انها تعني الاعتراف بالآخر ، واعطاء وزن أكبر للحقوق والمصالح الجماعية للاقليات ، فإذا كان الاحتواء يعني الفصل وعدم المساواة ،فإن التعددية تعني المساواة وحقوق الانسان ، مع الفصل ، فالجماعات اللغوية التاريخية والدينية عادة ما تطالب بضرورة

([208]) نغم ، محمد صالح ، **التعددية الحزبية في افريقيا** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1997م ص 9 .

([209]) اسماعيل ، صبري عبدالله ، **المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي** ، فرغلي الدين هلال ، وآخرون ، **الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي** ، م.د.و.ع ، بيروت 1998م ص 118.

الاعتراف بحقوقها الثقافية والاجتماعية والتاريخية[210]. على أن انظمة الحكم الشخصي في بعض الدول الافريقية بعد الاستقلال ، عطلت هذا المنهج في التعامل السياسي ، وانحازت بشكل أو آخر لمصالح فئة بعينها من الشعب، والفئات الأخرى محرومة من حقها الطبيعي.

وعلى الصعيد الواقعي، نلاحظ أن معظم دول العالم عموماً وافريقيا على وجه الخصوص ، قد إنتهت الى تبني (التعددية السياسية والحزبية) في انظمتها السياسية ، وعلى وقف اهداف وخصائص كل تجربة بالتفاعل مع التغيرات في النظام الدولي المعاصر ، حيث نجد صوراً مختلفة لذلك ، يمكن إنجاز أهمها وما نستطيع ذكر بما يلي[211].

أولاً : الأخذ بالتعددية استجابة للمطالب الشعبية والضغوط الخارجية مع احتفاظ الرئيس بسلطته (تشاد ، تونس ، وكينيا ، وساحل العاج) .

ثانياً : الأخذ بالتعددية ، مع وضع القيود عليها (تونس : فرضت قيوداً على الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية ، وكينيا: فرضت أن يكون الأخذ بالتعددية في إطار التنمية السياسية ....) .

ثالثاً : الأخذ بالتعددية مع إعطاء دور للبرلمان (باكستان ، جنوب أفريقيا ، وغيرهم .

رابعاً : الربط بين التعددية واقتصاد السوق الليبرالي (الهند : حيث صرح " نارا سيماراو) رئيس وزراءها (عام 1994 م) بأن الهند تتجه نحو الاقتصاد الحر .

وأخذت جمهورية تشاد بنظام التعددية الحزبية والسياسية رسمياً في البلاد وفي عام 1995 م أجرى استفتاء شعبي دستوري جديد للبلاد يسمح بالتعددية الحزبية ، وصدر الدستور الجديد بالفعل ، وتمكن الرئيس الحالي إدريس ديبي ، من الفوز بمنصب الرئاسة مرتين ، من خلال انتخابات عامة على أساس التعدد الحزبي (من خلال صناديق الاقتراع)[212].

أن العديد من الدول الأفريقية التي تبنت التعددية السياسية واقتصاد السوق الحر المنفتح ، وجدت نفسها في حالة تبعية سياسية للغرب ، جعلتها تشعر بأنها أكثر حاجة الى مواكبة متطلبات الدول الغربية من حاجتها للتفاهم مع شعوبها ورأيها العام أو الاعتماد على موافقته لتأمين شرعيتها .

---

(210) حمدي ، عبدالرحمن حسن ، **دراسات في النظم السياسية الافريقية** ، مصدر سبق ذكره ، ص 88

(211) رياض، عزيز هادي. **العالم الثالث (قضايا وتحديات)سلسلة آفاق عربية** 16، دار السؤون الثقافية العامة ، بغداد 1997م ، ص 80- 83 .

(212) لمزيد من التفاصيل ، انظر : **التقرير الاستراتيجي الافريقي** 2001 -2002 ، مصدر سبق ذكره ص 424

أن الازمات والاخفاقات التي تواجه ، وتعاني منها النظم السياسية الافريقية كانت قد ثبتت آثـاراً ونتئج سلبية عليها مما اعاق واضعف دورها وإداءها في انجاز الوظائف الملقاة علـى عاتقهـا وعرضها الى عوامل عدم الاستقرار ، ويمكن إدراج اهمها بما يلي :

1- ضعف المشاركة السياسية في عمليات صنع القرار .

2- وجود شكوك كبيرة حول شرعية النظم السياسية في اغلب الدول الافريقية .

3- شكلية المؤسسات السياسية والدستورية في معظم هذه البلدان .

الدور الكبير للمؤسسات العسكرية وتدخلاتها في الشؤون السياسية لا يتناسب مع التعدديـة الحزبية والسياسية الديمقراطية .

4- المعاناه من التخلف والتبعية الخارجية والمديونية ، مما اوقع بلدان افريقيا في اطار ازمـات متتابعة فضلاً عن اتساع الفجوة العلمية والتكنلوجية المتطورة مع (العالم الاول) .

5 – ان اختلاف واقع الانظمة السياسية وخصائصها بين دول العالم الثالث واخـتلاف مـشاكلها والتغيرات في النظام الدولي التي انعكست عليها ، والتحديات التي تواجهها أدى الـى أن تراعي مسألة الخصوصيات القومية والسياسية والقيمية في تحديد النظام السياسي الأمثل ، أو الافضل والاحسن ، وبما أن النظام السياسي هو انعكاس لذلك الواقع الذي يمثله ، لذلك فبمقدار ما يكون معبراً حقيقياً عنه من خلال (الخطط الـسليمة والـسياسيات الرشـيدة ، وضمان المصالح ، وتحقيق الأهداف ....الخ) يكون أفضل وتعميق للإسـتراتيجية التـي تخدم هذه الدول[213].

([213]) **المصدر السابق نفسه** ، ص 83- 84

الخاتمة (النتائج والتوصيات)

مما لا شك فيه أن كل حالة من حالات الحياة أنما تكون عرضة لتغيرات أو انعكاسات ، ومؤثرات داخلية أحيانا وخارجية أحيانا أخرى . وقد تتفاعل هذه المؤثرات والتغيرات فيما بينهـــا لتشكل حالة واضحة من التأثير والتغيير تجسد طبيعة هذه الحالة واتجاهاتها الرئيـــسية، وإذا مـــا درسنا أثر ذلك على التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على النظام السياسي التشادي، فإننـــا نجد هذه العلاقة بين التغيرات في النظام الدولي ، والنظام السياسي التشادي ، عرضة وبـــصورة دائمة لهذه الانعكاسات والمؤثرات إفريقيا عموماً وجمهورية تشاد خصوصاً.

تقدم لنا في هذه الدراسة نموذجاً واضحاً لمدى قـــوة وحجـــم الانعكاســـات والتغيـــرات الخارجية في النظام الدولي من طبيعة النظم السياسية ومنذ مدة طويلـــة ابتـــدأت مـــن المرحلـــة الاستعمارية والتي انعكست في مجالات ، ومساحات واسعة من الحياة في الدول الإفريقية ، وفي جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وعلى الرغم من هذه التغيرات والانعكاسات في النظام الدولي ، وما نجده واضـــحاً ، أن هذه الفترة الطويلة زرعت بذور التأثير لتجعل كثيراً من هذه النظم الإفريقية مكبلة بقيـــود تحـــدد مساراتها واتجاهاتها في مختلف مراحلها الزمنية المتعاقبة .

وأصبحت أشكال واتجاهات النظم السياسية المختلفة المتعاقبة في تشاد تـــنم عـــن تـــأثر وتغير واضح بعوامل خارجية وآليات مختلفة ومتنوعة .

أن النظم السياسية المتعاقبة في الحكومات التشادية في مرحلة ما بعد الاســـتقلال أخـــذت أشكالا متباينة ابتدأت بالنمط التعددي اللبرالي المتأثر بتيارات غربية واضـــحة وتقاليـــد لا تمـــت بصلة أحيانا إلى واقع القارة الإفريقية ، لتسجل إنتقالة حادة فيما بعد مـــن خـــلال ولادة النظـــام السياسي القائم على أساس وجود حزب واحد حاكم في السلطة لا يسمح بمنافسة حزب آخـــر، وقوة سياسية أخرى ، متأثراً بالتجربة السوفيتية السابقة (قبل انهيار الاتحاد السوفيتي السابق).

وإذا ما حللنا الدوافع وراء الأخذ بهذا الشكل من النظم لوجدناها في معظمهـــا انعكـــست عليها التغيرات في النظام الدولي (خارجية) وإذا ما كانت القاعدة تتمثل في فشل وعدم وضوح ونضوج أية بذرة تزرع في تربة غير تربتها ، فقد شهدت الأنظمة المتعاقبة فـــي تـــشاد فـــشلها

انطلاقا من هذه القاعدة ، فمثلها فشل نظام الحزب الواحد المتمثل بالديكتاتورية في عهد الـرئيس السابق حسين حيري، هو الآخر نتيجة تغيرات ومؤثرات خارجية واضحة كانت متفاعلـة مـع عوامل داخلية أسهمت في ذلك الفشل قد حددنا أبعادها جميعاً ويأتي من أبرزها فـشل النمـوذج الواضح لهذا النظام المتمثل بانهيار الحزب الواحد ، وتجربته في الاتحاد السوفيتي أيضا فـشل النظام الليبرالي التعددي .

ولكن يتبادر إلى الذهن تساؤل مهم هو : هل يعني انهيار هذا النظام وفشله في الاستقرار وهذه صفة غالبة لدى اغلب النظم المتعاقبة في جمهورية تشاد، حيث أن انتهاء فاعلية التغيـرات والانعكاسات الخارجية واضمحلالها تجاه المؤثرات والرغبات الداخلية، وهل يمثل ذلـك بدايـة لمرحلة جديدة من مراحل التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على النظام السياسي التشادي ، كما كان يحصل سابقاً من تدخل وتعاقب مراحل التأثير والانعكاسات .

أن الواقع يشير وبكل وضوح إلى تزايد وتصاعد قـوة التـأثير الخـارجي وبمختلـف الاتجاهات بل اخذ اتجاهات جديدة لم تكن مألوفة في السابق واتجه في مريات واسعة ، انعكـست وتأثرت تأثيراً سريعاً وفجائياً وحاداً في شكل النظام السياسي التشادي ، واتجاهاته ، تمثلت فـي العودة السريعة إلى التعددية السياسية والحزبية تحت وطأة الظروف المتمثلة بالتغيرات في النظام الدولي ، وبالهيمنة الأمريكية والغربية في جوانب السياسة والاقتصاد والإعلام .

وحيث يعترف بذلك ، يصبح جلياً وواضحاً أن الأشكال الجديدة للنظام السياسي التـشادي جاءت استجابة لقوى التغيرات في النظام الدولي، ومدى انعكاساتها وتأثيراتهـا الخارجيـة ذات آليات مختلفة ومتعددة ، اتخذت صيغاً وأساليب واضحة في التعامل أكثر من ذي قبل .

وما يشار إلية هنا في هذا السياق أن التغيرات في النظام الـدولي ، واتجاهـات التـأثير الخارجي جاءت متباينة ومختلفة ، بحسب طبيعة المراحل التاريخية التي مرت بهـا ، إلا أنهـا كانت دائماً تنطلق من منطلقات واحدة وتهدف إلى جملة من الأهداف المشتركة والتي تتمثل فـي ضرورة صياغة وتشكيل النظام السياسي ، المتلائم والمتناسق ، مع منطلقات وأهداف التغيـرات في النظام الدولي ، وأهداف تلك القوى الخارجية المؤثرة .

والواقع يشير إلى مثل هذا الوضع حينما برزت ملامح النظم السياسية المتتالية في تـشاد في مرحلة الحرب الباردة بنسق سياسي واقتصادي يتبع توجه القوة الخارجية معينة في التـأثير ،

وإذا ما انتقلنا إلى ما بعد هذه المرحلة فإننا نرى أن الانتقالة الواضحة في طبيعة النظام السياسي التشادي كانت بالتأكيد تعبيراً عن التغيرات في النظام الدولي ومدى الانعكاس الواضح بمضامين الطرح الخارجي ، ومن خلال ما تقدم نستطيع أن نحدد ابرز التغيــرات فــي النظــام الــدولي، والانعكاسات والتأثير الخارجي في جمهورية تشاد بما يلي :-

طبيعة النظام الدولي ومعاناة النظام السياسي التشادي من مشكلة تمثلت بعدم بلوغه لنظام سياسي يتلاءم مع ظروف بيئته الداخلية ، كما أنها عانت حتى من صعوبة تقديم نموذج خــاص بها في زحمة هذا التغيير والتأثير وعوامل التغيير في النظــام الــدولي ، وتحولاتــه وانعكــاس التغيرات في النظام الدولي على النظام السياسي التشادي ، وحالة الاغتراب النظمي هذه ولــدت حالة من عدم تفاعل الشعب بل رفضه الدائم لمؤسسات النظام ، مما ولد حالة من عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الدائم الذي اتخذ صيغاً مختلفة تمثلــت بــالحروب الأهليــة والانقلابــات العسكرية والتمردات والعصيات وعدم استقرار المؤسسات السياسية والدستورية .

والتنافس الغربي على النفط التشادي ، أن عامل المصلحة صبح هو المحــرك والــدافع لقوى التأثير الخارجي ، والتغيرات الدولية الراهنة .

فعلى طول الخط كنا نشهد أن القوى الخارجية الأجنبية رعــت نظمــاً سياســية كانــت متقاطعة إلى حد كبير مع شعوبها لذلك لم يكن غريباً أن تجد القوى الكبرى ترعى الكثيــر مــن الدكتاتورية ، والنظم السياسية في السلطة ، ما دامت ترعى مصالح هذه القوى ، وبعد التغيــرات الدولية في النظام الدولي ، وما آلت إليه من توجهات جديدة للنظام السياسي التــشادي ، لمــسنا الاندفاع الخارجي وراء التغيرات والتغيير . وهو يتحدد في ضوء مصالح قوى الهيمنة ، ويفسر ذلك الحال التحالف الغربي مع دول تعتمد نظماً سياسية غير ديمقراطية أو الديمقراطية الــشكلية كما هو الحال في تشاد ، كذلك الازدواجية الواضحة في التعامل الحاصل مــع قــضيتي حقــوق الإنسان والديمقراطية والتي بدأت تطرح بشكل واضح ومؤثر بعد التغيــرات الدوليــة المتمثلــة بانهيار الاتحاد السوفيتي.

أن النظام السياسي أصبح في هذه المرحلة أكثر عرضة للتغيير والتأثير الخــارجي مــن المراحل السابقة ، لأنه أصبح أكثر وهناً من السابق وهذا يعود إلــى فقــدان التــوازن الــدولي لمقوماته وما كان يعطيه من دعم لدول هذه القارة السمراء . خــصوصاً بعــد غيــاب الاتحــاد

السوفيتي عن الساحة الدولية ، كما أن تصاعد قوة التأثير أصبحت متأتية من توافر آليات قوية جديدة متمثلة بآليات الهيمنة الاقتصادية (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي) وسياسات التكيف الهيكلي المتبعة وبرامج اقتصاد السوق والخصخصة ، يزداد على ذلك التقدم التكنولوجي الهائل في الوسائل الإعلامية التي تمكنت من اختراق مساحات وفضاءات واسعة متمثلة بالأقمار الصناعية والمحطات لفضائية وشبكة الانترنت لذلك لم تعد الحدود مأمونة ولا يوجد أي حواجز قوية تصد عملية التأثير الخارجي ، ويبدو أن التغيرات في النظام الدولي الجديد في مرحلة حكم الرئيس إدريس ديبي أثرت انعكاساتها بشكل ايجابي من جانب وسلبي من جوانب عديدة . ومن المؤثرات الايجابية على هذا النظام هي :-

التعددية السياسية وتفعيل قانوناً الأحزاب السياسية وانتشار الديمقراطية والاهتمام ببعض حقوق الإنسان والحريات العامة وعلى رأسها حرية التعبير والرأي .

يمكن القول بان النظام السياسي التشادي قد تأثر بالتغيرات الدولية شكلاً وليس مضموناً بمعنى أنه اخذ بالتغيرات الدولية من حيث المظهر والشكل من دون إحداث أو تغيرات في العمق والجوهر إذا يبقى النظام في جوهره فردياً قائماً على مركزية دور الرئيس وشموليته في النظام السياسي التشادي ، وذلك لان التغير الذي شهده النظام السياسي كان شكلياً أكثر مما كان جوهرياً بدلالة بقاء الرئيس في السلطة قرابة العشرين سنة ، دون تغيير وتكرار انتخابه مرة أخرى ، برغم وجود المنافسين والحركات المسلحة في البلاد .

إن النظام السياسي التشادي ، أصبح يواجه في ظل الأوضاع الدولية الراهنة مزيداً من التحديات ، فلا بد من معالجتها بشكل منطقي ، ويبرز موضوع الوحدة الوطنية من بين هذه التحديات ، فهناك ضرورة لصيانتها والحفاظ عليها ، ودعم رعاية حقوق المواطنين ، واحترام حقوق الإنسان ، وتحقيق التنمية الاقتصادية ، وإرساء دعائم المشاركة السياسية للجميع دون استثناء أو تمييز والعمل على جعل المصلحة العليا هي الهدف الأساسي والأسمى .

إن هذه المستلزمات هي التي تخلق في تشاد نظاماً سياسياً مستقراً ومناسباً بعيداً عن تأثير الضغوطات والتأثيرات الخارجية ، وانسجاماً مع التغيرات في النظام الدولي وانعكاساته وتأثيراته الايجابية .

وثيقة رسمية

قرارات مؤتمر بانقي

(ترجمة النسخة الفرنسية الأصلية للعربية)

بدعوة من الرئيس أنج فليكس بتاسي انعقد مؤتمر في العاصمة الافريقية ثلاثة وفود وعلى رئسهم كل من الرئسهم كل من الرئيس أنج فليكس والرئيس التشادي ادريس ديبي والــرئيس الــسوداني عمر حسن البشير .

فبعد مناقشة الاوضاع الاقليمية والدولية التي تعاني منها هذه البلدان الثلاثة من اوضـــاع الامــن وتسلل قطاع الطرق على الحدود المشتركة وتقييم المشاريع الاقتــصادية والماليــة التــي مــن المعروف ان تتم أو بيحتك تحقيقها منذ زمن . خرج المؤتمر بهذه النتائج :

اتفق الاطراف المعنية بابذال جهدهم لتوفير الامن والاستقرار في المناطق اللحدودية التي تعــاني من السرقة والقتل المعتمد من قطاع الطرق والمتسللين وعلى هذا يتم انشاء قوات خاصة علــى حماية الحدود المشتركة وتوفير الامن وخلق جو الاستقرار والتعايش المشترك مــا بــين هــذه البلدان.

وقرر المؤتمر ببناء سكة حديدية تربط هذه البلدان وانشاء شركة جوية تربط هذه البلدان .
وقرر المؤتمر ايضاً على النظر في المشاريع الزراعية والتعاون المشترك في مجــال الزراعــة والصحة والتعليم وبمحاربة تجارة المخدرات .

وقد تتطرق المؤتمر على المسائل الدولية وناشد العالم على الوحدة والعمــل ســويا امــام كــل الازمات وعلى هذا يطالب المؤتمر على احترام قرارات الامم المتحدة وقرارات الــدول الغيــر منحازة وقرارات منظمة الوحدة الافريقية .

وابد رؤساء الوفود اسفهم على الثالثة التي تمد بها رونده وبوروندي وحــث الــؤتمر الاطــراف المتنازعة على الحوار ما بين المشاركين وعلى اساس القانون الدولي .

وقد ابدو فرحهم على النتائج الايجابية التي خرج منها مؤتمر فرانس ڤيل الذي ادى الى خلق جو المصالحة وخلق ديمقراطية في تشاد . وابدو فرحهم ايضاً اتجاه السودان التي مازالت تبذل جهدها في الاشهر القادمة باقامة انتخابات حرة ونزيهة .

وابدو فرحهم الى النتائج الايجابية على المصالحة في أنقولا التي مزقتها الحرب من سنوات طويلة .

وفي الختام طالب المؤتمر بانعقاد كل سنة مؤتمر عادي يجمع الدول الثلاثة يسبقهم اجتماع تحضيري لوزراء الخارجية والداخلية والدفاع هذه البلدان.

وتم هذا اجتماع رئساء هذه دول بروح الاخوة وفي جو سادته الشفافية والاحترام والتفاهم المشترك .

وقدم كل من الرئيس التشادي ادريس ديبي والرئيس السوداني عمر حسن البشير شكرهم الخاص للشعب الافريقي الوسطى وعلى راسهم الرئيس الافريقي أنج فليكس بتاسي على الاستقبال الحار والضايفة الكريمة وباتفقاق الرؤساء الثلاثة أن يكون الاجتماع القادم في الخرطوم قبل الثلاثة الشهور للسنة المقبلة بتاريخ تقرره المساعي الدبلوماسية .

قرره في بانقي يوم 1996/2/1م بامضاء رؤساء هذه الدول وتمت ترجمت هذه الوثيقة بالعربية والفرنسية .

جمهورية السودان	**جمهورية تشاد**
عمر حسن أحمد البشير	**ادريس ديبي**

جمهورية افريقية الوسطى

آنج فليكس بتاسي

الملاحـــــق (وثيقة رسمية)

COMMUNIQUE FINAL

SUR INVITATION DE SON EXCELLENCE ANGE FELIX PATASSE, PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE, LEURS EXCELLENCES LE LIEUTENANT GENERAL OMER HASSAN AHMED EL BASHIR, PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE DU SOUDAN ET LE GENERAL DE CORPS D'ARMEE IDRISS DEBY, PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE DU TCHAD ONT EFFECTUE UNE VISITE DE TRAVAIL DU 31 JANVIER AU 1ER FEVRIER 1996 A BANGUI EN REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE.

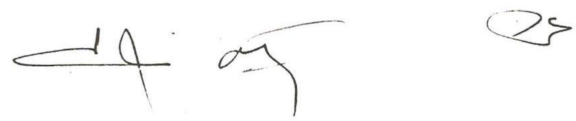
LES DELEGATIONS CENTRAFRICAINE, SOUDANAISE ET TCHADIENNE ETAIENT RESPECTIVEMENT CONDUITES PAR LEURS EXCELLENCES :

- ANGE FELIX PATASSE, PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE, CHEF DE L'ETAT,
- LE LIEUTENANT GENERAL OMER HASSAN AHMED EL BASHIR, PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE DU SOUDAN,
- LE GENERAL DE CORPS D'ARMEE IDRISS DEBY, PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE DU TCHAD.

LA LISTE DES TROIS DELEGATIONS EST ANNEXEE AU PRESENT COMMUNIQUE.

LES TROIS CHEFS D'ETAT, APRES S'ETRE FELICITES DE LA QUALITE DE LA COOPERATION EXISTANT ENTRE LEURS PAYS ET DONT LA RENCONTRE AU SOMMET DE BANGUI, CONSTITUE UNE MANIFESTATION ECLATANTE ONT EU D'IMPORTANTS ENTRETIENS PORTANT SUR DES QUESTIONS D'INTERET COMMUN ET NOTAMMENT SUR CELLES TOUCHANT A LA SECURITE ET A LA COOPERATION SOUS REGIONALE.

S'AGISSANT DE LA SECURITE ET DE LA STABILITE DANS LA SOUS REGION ILS SE SONT PREOCCUPES DE LA SITUATION D'INSECURITE QUI PREVAUT AUX FRONTIERES DE LEURS TROIS PAYS DU FAIT DES VIOLATIONS REPETEES DE CELLES-CI PAR DES BANDES ARMEES, DES FRAUDEURS, DES ACTES CRIMINELS COMMIS PAR DES COUPEURS DE ROUTES ET DES BRACONNIERS.



ILS ONT DEPLORE LA NAISSANCE D'UN CERTAIN SENTIMENT DE CHAUVINISME AUJOURD'HUI OBSERVABLE DANS LA SOUS REGION QUI RESULTE DE L'EXPLOITATION DE CES SITUATIONS ET QUI ELOIGNE LES POPULATIONS D'UN CLIMAT FAVORABLE A L'INTEGRATION SOUS REGIONALE.

ILS SE SONT EGALEMENT ENGAGES A VEILLER AU RESPECT SCRUPULEUX DES ACCORDS DE BON VOISINAGE EXISTANT ENTRE LEURS ETATS.

A CET EFFET, ILS ONT DECIDE DU RENFORCEMENT DES UNITES MILITAIRES EXISTANTES AUX FRONTIERES, LA CREATION DE NOUVELLES UNITES LA OU LA NECESSITE SE FAIT SENTIR ET L'ORGANISATION D'OPERATIONS SIMULTANEES ET CONCERTEES.

ILS LANCENT UN APPEL AUX PAYS AMIS ET A LA COMMUNAUTE INTERNATIONALE AFIN DE LES AIDER A ENRAYER CES FLEAUX.

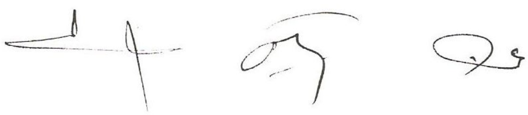
ILS ONT EGALEMENT INSISTE SUR LA NECESSITE D'INTENSIFIER DES RENCONTRES ENTRE LES AUTORITES ADMINISTRATIVES ET MILITAIRES FRONTALIERES DES TROIS PAYS AINSI QUE DES EXPERTS AFIN D'ECHANGER DES INFORMATIONS ET DE COORDONNER LEURS ACTIONS EN VUE DE TROUVER DES SOLUTIONS RAPIDES AUX PROBLEMES SUSCEPTIBLES DE MENACER LA SECURITE ET LA PAIX AUX FRONTIERES COMMUNES.

EN OUTRE, ILS SE SONT ENGAGES A ASSURER LA PROTECTION ET LA LIBRE CIRCULATION DES PERSONNES ET DES BIENS DANS LE RESPECT DE LA LEGISLATION NATIONALE.

EXAMINANT LA QUESTION DE LA COOPERATION SOUS REGIONALE, LES TROIS CHEFS D'ETAT ONT DECIDE DE FAIRE DU TRIANGLE CENTRAFRIQUE-TCHAD-SOUDAN, UNE ZONE PILOTE DE COOPERATION EN MATIERE DE SECURITE ET DE DEVELOPPEMENT INTEGRE, EN TANT QUE FACTEUR DEVANT ASSURER LA PAIX, LE RENFORCEMENT DES LIENS DE FRATERNITE ET CREER LES CONDITIONS D'UNE CONFIANCE MUTUELLE ENTRE LES POPULATIONS DE LA SOUS REGION.

A CET EGARD, ILS ONT AFFIRME LA NECESSITE DE LIER LEURS TROIS PAYS PAR UN RESEAU DE COMMUNICATION PAR VOIES TERRESTRES, AERIENNES, ET FERROVIAIRES QUI DEVRAIT CONSTITUER UNE ETAPE PRINCIPALE DE COOPERATION REGIONALE.

ILS ONT ESTIME NECESSAIRE DE METTRE AU POINT DANS LES MEILLEURS DELAIS DES PROJETS DE COOPERATION DANS LES DOMAINES VITAUX TELS QUE L'AGRICULTURE, LA SANTE, L'EDUCATION, LA CULTURE, L'ENVIRONNEMENT, LA LUTTE CONTRE LA DROGUE ET LA FRAUDE.



ABORDANT LES QUESTIONS INTERNATIONALES, LES TROIS CHEFS D'ETAT ONT ESTIME QUE LES DEFIS DE TOUS ORDRES AUXQUELS FAIT FACE LE MONDE NE PEUVENT ETRE RELEVES QUE S'IL EXISTE UNE VERITABLE SOLIDARITE ENTRE LES ETATS.

A CET EFFET, ILS ONT REAFFIRME LEUR FOI AUX PRINCIPES ET IDEAUX DES NATIONS UNIES, DU MOUVEMENT DES NON-ALIGNES ET DE L'ORGANISATION DE L'UNITE AFRICAINE.

LES TROIS CHEFS D'ETAT ONT EGALEMENT EXPRIME LEUR INQUIETUDE FACE A LA SITUATION POLITIQUE AU RWANDA ET AU BURUNDI ET ONT EXHORTE TOUTES LES PARTIES A UNE CONCERTATION REELLE EN VUE DE TROUVER UNE SOLUTION JUSTE, EQUITABLE ET DURABLE A LEURS PROBLEMES.

LES TROIS CHEFS D'ETAT ONT EXPRIME LEUR PREOCCUPATION DEVANT LES FOYERS DE TENSION DANS LA SOUS REGION ET INSISTENT SUR L'IMPORTANCE D'UNE PAIX DURABLE QUI PERMETTRA UN DEVELOPPEMENT INTEGRAL DANS LES TROIS PAYS.

DE MEME, ILS ONT EXPRIME LEUR SOUHAIT DE VOIR UNE PAIX DURABLE AU SOUDAN BASEE SUR LE DIALOGUE ENTRE LES PARTIES CONCERNEES.

EN REVANCHE, ILS SE SONT REJOUIS DES RESULTATS TRES POSITIFS DE LA TABLE RONDE DE FRANCEVILLE QUI A TRACE DANS SA DECLARATION FINALE DES VOIES SUSCEPTIBLES DE PERMETTRE UN HEUREUX ABOUTISSEMENT DU PROCESSUS DEMOCRATIQUE ENGAGE AU TCHAD. DE MEME, ILS ONT NOTE AVEC SATISFACTION LES EFFORTS EN COURS AU SOUDAN, POUR PARVENIR DANS LES PROCHAINS MOIS A DES ELECTIONS LIBRES ET DEMOCRATIQUES.

AUSSI, SE SONT-ILS FELICITES DES EFFORTS SIGNIFICATIFS ET LOUABLES DEPLOYES EN ANGOLA POUR UN REGLEMENT PACIFIQUE DU CONFLIT QUI A DECHIRE CE PAYS ET QUI A OCCASIONNE DE NOMBREUSES PERTES EN VIES HUMAINES.

AFIN DE PERMETTRE DES RENCONTRES REGULIERES ENTRE EUX, LES TROIS CHEFS D'ETAT ONT DECIDE DE LA TENUE DU SOMMET TRIPARTITE UNE FOIS PAR AN ALTERNATIVEMENT DANS L'UN DES ETATS, PRECEDEE DE LA REUNION DES MINISTRES DES AFFAIRES ETRANGERES, DE L'INTERIEUR ET DE LA DEFENSE QUI SE TIENDRA DEUX FOIS PAR AN ALTERNATIVEMENT DANS L'UN DES ETATS.

LES ENTRETIENS ENTRE LES TROIS CHEFS D'ETAT SE SONT DEROULES DANS UNE ATMOSPHERE EMPREINTE DE FRANCHE FRATERNITE, DE CORDIALITE ET DE COMPREHENSION MUTUELLE.



LEURS EXCELLENCES LE LIEUTENANT GENERAL OMER HASSAN AHMED EL BASHIR, PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE DU SOUDAN, LE GENERAL DE CORPS D'ARMEE IDRISS DEBY, PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE DU TCHAD ONT EXPRIME A LEUR FRERE SON EXCELLENCE ANGE FELIX PATASSE, PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE, CHEF DE L'ETAT, AINSI QU'AU GOUVERNEMENT ET AU PEUPLE CENTRAFRICAINS, LEURS SENTIMENTS DE GRATITUDE POUR L'ACCUEIL CHALEUREUX ET FRATERNEL QUI LEUR A ETE RESERVE TOUT COMME AUX MEMBRES DE LEURS DELEGATIONS ET POUR TOUTES LES MARQUES D'ATTENTION DONT ILS ONT FAIT L'OBJET TOUT AU LONG DE LEUR SEJOUR A BANGUI.

D'UN COMMUN ACCORD, LES TROIS CHEFS D'ETAT ONT DECIDE DE TENIR LEUR PROCHAIN SOMMET TRIPARTITE A KHARTOUM, AU SOUDAN, AVANT LA FIN DU PREMIER SEMESTRE DE L'ANNEE EN COURS, A UNE DATE QUI SERA FIXEE PAR VOIE DIPLOMATIQUE.

FAIT A BANGUI, LE 1ER FEVRIER 1996 EN TROIS EXEMPLAIRES, EN FRANCAIS ET EN ARABE, LES TROIS TEXTES FAISANT EGALEMENT FOI.

Pour la République du Soudan

OMER HASSAN AHMED EL BASHIR
Président de la République

Pour la République du Tchad

IDRISS DEBY
Président de la République

Pour la République Centrafricaine

Ange Félix PATASSE
Président de la République



(خريطة جمهورية تشاد)

المصادر والمراجع

المراجع العربية:-

الكتب:

1. ادام كردي شمس، التضامن الديمقراطي وضرورة التنمية لبناء تشاد، الريض، 1992م.
2. الافق العربي ، تشاد امام منعطف مصيري ، بعد ثلاثة عقود من الحرب الاهلية ، العدد (52) ايار 1993 م.
3. تشاد رحلة الصيف والشتاء . هل ينتهي (ديبي) حرب الالف عام ، كل العرب ، 20-12-1990م.
4. جبري ابو المجد، ثورة افريقيا، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1960.
5. جلال ،عبد المعز ، جبهة التحرير الوطني التشادية ، القاهرة ، 1998 م .
6. جلال عبد المعز ، عبدالرحمن ، الولايات الامريكية وبترول القارة الافريقية ، القاهرة ، يناير 2005 م.
7. الحديثي، خليل. الوسيط في التنظيم الدولي، دار الثقافة، سوريا، الطبعة الأولى، 2003.
8. د. عبد العزيز كامل. حتى لا نظل عصا في يد (العم) سام، طريق الإسلام: http://www.islamway.com/?iw_s=Article&iw_a=view&article_id=2239
9. رأفت، إجلال محمود. تشاد دراسة تحليلية لجذور وطبيعة الحرب، معهد الدراسات الأفريقية، القاهرة، 1993.
10. الرشدان ، عبدالفتاح ، النظام الدولي الجديد وتأثيره على النظام العربي ، حيث ضمن مجلة قراءات سياسية السنة الثالثة ع1 مركز دراسات الاسلام والعالم ط 1993 م .
11. رياض ، عزيز هادي ، العالم الثالث وحقوق الانسان ، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد 2000م ، ط1 .
12. ريتشار نيكسون ، الفرصة السانحة ، ترجمة أحمد صدقي مراد ، بيروت ، دار الهلال ، 1993م .
13. زايد عبد الله مصباح، السياسة الخارجية، ثتاثة للطباعة والنشر، ليبيا، 1999م .

14. سعد ، زهران وآخرون ، التكنلوجيا والتصنيع والتبعية ، العالم الثالث يفكر لنفسه ، دار ابن رشد ، بيروت ،ل ،ت.

15. سعد حقي توفيق. النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002.

16. صالح ، جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الانظمة السياسية، جامعة بغداد كلية القانون ، 1990 م .

17. الطعان، عبد الرضا. الأيديولوجية والنظام الدولي الجديد، الجامعة المستنصرية، بغداد، لا يحمل تاريخ الطبع.

18. طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة، بيروت ط 1، 1981م

19. عبد السلام ابراهيم البغدادي، الجماعات العربية في افريقيا – دراسة في اوضاع الجاليات والاقليات العربية في افريقيا – جنوب الصحراء مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – كانون الاول / ديسمبر 2005 .

20. عبد الغفار رشاد، القصبي. مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الأول، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004.

21. عبدالرحمن ، جلال عبدالمعز.الولايات المتحدة الامريكية وبترول القارة الافريقية ، القاهرة ط 2005م

22. عبدالملك ، عودة ، موازين القوى تتغير في الجوار الافريقي ، مقال الاهرام 23يوليو 2002

23. عدنان سليمان الأحمد /وعدنان المجالي / قضايا معاصرة / دار وائل للنشر / الطبعة الأولى عمان الأردن /2005.

24. علاء ، سالم ، النفط التشادي ومحددات التداخل بين السياسة والاقتصاد ، اخبار النفط والصناعة ، العدد (358) السنة الحادية والثلاثون – تموز – يوليو 2000 م

25. علاء زهير الرواشدة، العولمة والمجتمع، دار الحامد لنشر والتوزيع، عمان، 2008م .

26. قوتي، غالي قاتا. زعيم اتحاد القوى الديمقراطية والحزب الجمهوري، ورقة تقدم بها في المؤتمر الوطني المستقل، أنجامينا، 1993.

27. محمد، السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، الكويت ، 1986 م

28. محمد ، رياض ، البترول والحروب ، مقال الاهرام ، 9 اغسطس 2003

29. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى2006.

30. ناصيف يوسف، حتي. النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1993، ومحمد المقداد، محاضرات مساق نظريات العلاقات الدولية، جامعة آل البيت، غير منشور، 2006.

31. نبيل،السمالوطي،دراسة في اجتماعيات العالم الثالث،الهيئة المصرية للكتاب،1974م

32. نظمي أبو لبدة. التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، دار الكندي، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

33. هادي، رياض عزيز. العالم الثالث والنظام الدولي الجديد، جامعة بغداد، 1996.

34. الهواري ، عادل مختار . أزمة الخليج وأشكالية النظام العربي الراهن ، مكتبة الفلاح ويشارالية لاحقاً الهواري ،أزمة الخليج .

35. هيكل ، محمد حسنين ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ط 1992م.

36. سعد حقي توفيق. النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002.

37. بكري، محمد خليل ، الدوافع الايدلوجية في مفهوم هنتنغتون حول صدام الحضارات، آثار عربية، كانون الثاني، شباط 2000

38. مصطفى، محمد العبدالله وآخرون، التصحيحات الهيكلية للتحول لاقتصاديات السوق في البلدان العربية في كتاب الاصلاحات الاقتصادية للسياسة الخصخصة في البلدان العربية، م . د. و. ع. ، بيروت 1999. ط1.

البحوث والدراسات:

39. أحمد، الخلايلة. العرب والنظام العالمي الجديد: الواقع والتوقعات)، الملف الاستراتيجي، سلسلة دراسات يصدرها مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، عمان، كانون الثاني 2001.

40. برهان غليون. التحديات الدولية المستجدة، محاضرة ألقيت بتاريخ 4/8/ 2004 في مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان.

41. جمال ، مظلوم ، الولايات المتحدة الامريكية والنفط في دول غربي أفريقيا ، التداعيات الاقتصادية والاستراتيجية المحتملة نتيجة الاستغلال الولايات المتحدة للنفط التشادي ، الدار العربية للدراسات والنشر ، قسم البحوث والدراسات الاستراتيجية تقديرات استراتيجية العدد (178– 183) كانون الثاني يناير، 2003.

42. جمال زهران /النظام الدولي بين الاستمراريه والتغيير /دراسة في مشكلات معاصره جامعه قانه السويس /الطبعة الثانية /2002م.

43. حديث انطوني ليك ، في كلية الدراسات الدولية المتقدمة ، في جامعة هوبكنز ، واشنطن، 31 ايلول 1993 م.

44. حسام الحوراني وآخرين. الحرب الأمريكية على ما يسمى"الإرهاب:الحرب على أفغانستان، الجزء الأول، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الطبعة الأولى، 2004

45. رواية توفيق ، المشروطية السياسية والتحول الديمقراطي في افريقيا ، سلسلة دراسات مصرية افريقية ، القاهرة ، مارس 2002 .

46. ندوة البترول العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة ، بغداد 30– 33 فبراير1076 القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية 1977 ، المجلد الأول

47. عدنان السيد حسين، العلاقات الدولية، الحرب والسلم مفاهيم اساسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتطبيق /بيروت 1994.

الرسائل الجامعية:

48. حسن، رانيا عبدالرحمن . السياسة الفرنسية تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية قسم العلوم السياسية جامعة القاهرة ط 2004م

49. ناصر ، النائي آدم محمد ، البنيات الاقتصادية في تشاد من الاستقلال وحتى الحرب الاهلية (1990– 1978) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اسيوط (سابقاً) يوليو

1997 م .

التقارير:

50. الجزيرة نت.
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=17582
الاثنين 1422/7/22 هـ – الموافق2001/10/8 م.
51. السيد ، قليقل ، قضايا التحول الديمقراطي وحقوق الانسان ، التقرير الاستراتيجي الافريقي الثاني 2002 .
52. السيد ، يسين ، التقرير الاستراتيجي العربي (1985) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، 1986م .
53. صبحي ، قنصوه ، التقرير الاستراتيجي الافريقي ، الديمقراطية وحقوق الانسان ، مركز البحوث الافريقية القاهرة ، يناير 2006 .
54. فليفل ، السيد. التقرير الاستراتيجي الافريقي ، معهد البحوث والدراسات الافريقية جامعة القاهرة ، الاصدار الثاني .
55. محمد ، شريف بشير (إعداد) ندوة العلاقات المصرية ، السودانية بالخرطوم ، نشرة قضايا دولية ، معهد الدراسات السياسية ، باكستان ، العدد 162 ، السنة الرابعة ، 8 شباط 1993 م.
56. محمود ، ابوالعينين ،(تحرير) التقرير الاستراتيجي الافريقي 2004– 2005 ، اصدار مركز البحوث الافريقية يناير 2006م .
57. مذكرة توضيحية صادرة من المجلس العسكري الاعلى عن مشكلة (أووزو) في العام 1977م سفارة تشاد بالقاهرة –(الارشيف) .

المجلات:

58. أحمد ، طه محمد ، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (107) القاهرة 1993 م .
59. أحمد ، عبد الحليم " تحديات الامن القومي المصري في السبعينات " م. السياسة الدولية العدد (100) نيسان 1990م .
60. جلال، عبدالمعز عبدالرحمن ،النزاعات الحدودية بين ليبيا وتشاد ، آفاق افريقية ، دورية فصلية تعني بالقضايا الافريقية القاهرة 2003م .

61. جمال ،محمد السيد ضلع ، أزمة الشرعية السياسية في إفريقيا ، مجلة الدراسات الافريقية (نشرة خاصة محكمة) معهد البحوث والدراسات الافريقية العدد (68) عام 2004 م.
62. شؤون سياسية ، القرصنة الامريكية في تشاد ، اليوم السابع ، ليبيا ، 17-12-1990م 20 اليوم السابع ، الاثنين ، كانون الاول ، ديسمبر 1990م .
63. صامويل، هيتيتنفتون ، الموجة الثالثة للديمقراطية ، مجلة الديمقراطية ، الكتاب الثاني ، فبراير (1992) .
64. ضلع ، جمال. الفرانكفونية في ظل التنافس الفرنسي الامريكي في افريقيا ، ضمن مجلة افاق افريقية ، العلاقات الافريقية الدولية م4،ع14، ط 2003 م
65. عادل مهدي /مجلة قراءات سياسية /السنة الأولى /العدد الأول /شتاء 1991
66. عارف مرشد / المجلة الثقافية/ مجلة ثقافية تصدر عن الجامعة الاردنية / العدد السابع والستون / ايلول 1996 .
67. عبد الغني، جاسم محمد. التغيرات العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 138.
68. عبد الفتاح الرشدان، قراءات سياسية، مجلة فصيلة محكمة مركز دراسات الاسلام والعالم ، العدد الاول، 1993م
69. عبد المنعم ، المشاط ، عدم الانحياز والامن القومي في العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية العدد (80) نيسان 1985م
70. عبدالرضا ، الطعان ، الايديولوجية والنظام الدولي الجديد ، في النظام الدولي الجديد ، آراء ومواقف ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بغداد العدد(7) 1992 م .
71. الوطن العربي – العدد (196) العدد (722) الجمعة 14-12-1990م.
72. اليوم السابع ، شؤون سياسية ، الاثنين 17-كانون الاول (ديسمبر) 1990م .
73. علي، الشرعة، التغير في النظام الدولي ومبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، 2009م
74. علي، عبدالله، العولمة التحديات والأبعاد المستقبلية، مجلة النبأ ، العدد 57 ، 2001
75. محمد، السيد سعيد، التبعية والشركات متعددة الجنسية، مجلة المنار، العدد الثالث، آذار 1985
76. أنتوني كوردسمان: العراق ما العمل، المستقبل العربي، بيروت، عدد 304، تاريخ

2004/6

.77 توماس بيكرينج وجيمس شليزنجر وأريك شوارتز: العراق بعد عام واحد، المستقبل العربي، بيروت، العدد 302، تاريخ 2004/4

.78 فيليس بينيس: انتقال فاشل للسلطة، النفقات المتصاعدة لحرب العراق، المستقبل العربي، بيروت، عدد 309، تاريخ 2004/11.

.79 المجموعة الدولية للازمات: ماذا بامكان الولايات المتحدة أن تفعل في العراق: المستقبل العربي، بيروت، عدد 312، تاريخ 2005/2.

.80 وليم بولك: الواقع والخيارات في حرب العراق، المستقبل العربي، عدد311، بيروت، تاريخ 2005/1.

المعاجم:

.81 صادق ، محمد البسام ، موسوعة العلوم السياسية ، دولة الكويت ، 1993م_1994.

.82 غراهام ايفانز ، نويتهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، مركز الخليج للابحاث ، دار كتب بنغوين للنشر ، الامارات العربية المتحدة ، 2004م .

.83 فرانك بيلي بلا كويل للعلوم السياسية ، ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث ، دار كويل للنشر 1999م .

.84 محمد محمود ربيع واسماعيل صبري مقلد / موسوعة العلوم والسياسية / جامعة الكويت 1994/1993.

.85 محمد برهام المشاعلي، الموسوعة السياسية والاقتصادية، مصطلحات وشخصيات، دار الاحمدي للنشر، القاهرة، 2007 .

.86 مصطفى عبد الله خشيم ، موسوعة علم السياسة ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان بنغازي ، 1994م

.87 مصطفى عبد الله أخشيم / موسوعة علم العلاقات الدولية مفاهيم مختاره /دار الجماهيرية لنشر والتوزيع / طبعة الاولى /الفاتح 1425م/ليبيا .

.88 آدام روبرتس: نهاية الاحتلال في العراق، المستقبل العربي، بيروت، عدد 307، تاريخ 2004/9.

المراجع الأجنبية:

1. in Peter M.Lewi, politicl Transition and the Dilemma of civil society in Africa, journal of international Affair ,Vol.46,No 1 summer 1992 .
2. George B.N.AYittey ;Africa Betrayed (New york,st.Martins press, 1992) .
3. communiqué final,fait abanguileier fevrier1990
4. LF PART DEBI DOIT PARTIR .N.H.No:400.Du18.11.1999
5. Dionko Maundoe :Un Project Mal Negocie.Tet c.No:210.2002
6. singer ,M.R-Weak states in the world of powers (the free press,N.Y.1972 .
7. Bade onimode ,Afuiure for Africa :Beyond the politics of adjustment, (London :Earth scan publication (td ,1992) pp.202-122
8. Encyclopedia of Third World Rovised Edition Volume 11, by George Thomas, Kurvan,

الملخص باللغة الانجليزية

ABSTRACT

This study has discussed "the Changes in International system and its reflections upon Chad political system". Period of study is ranged between 1990-2007; period had different root changes in the prevailing international relations and the same period in which Chad political system had important shifts at political, social, and economical levels. Changes on international rule have been done as independent variable, but reflections of such rule upon Chad political system was as supplement one. The second variable was influenced by first, which means the changes that took place on international rule has deeply affected on Chad political system.

For Africa continent importance in general, Chad in particular, strategical location of such territory, great resources, lack of Arabic studies about Chad, this study is started from an essential question: Are changes in international rule reflected on Chad political system? This question branched into different questions the researcher tried to answer it during his study.

The study has attempted to select its main hypotheses to the effect that there is a combination relation between changes occurred in international system along with its reflections upon Chad political system of which following hypotheses has come; the more colonial reflection on Republic of Chad, the more lack of political and security instability over the country. The more lack of international pressures on Chad political system, the more suppression of public freedoms and non-democracy. There is a combination-relation between new collation exist in the new international rule, and the collations related to Chad political system.

For the study access to objective result, the researcher in his study used different approaches as comparative method and international system analysis.

I made this study into two chapters; the first discusses the changes occurred in international system which contains three topics and eight divisions

along with its subdivisions. The second chapter discusses the changes reflection occurred in international system upon Chad political system after imparting its indications under study examination. This chapter branched into three themes and nine topics.

The study is come to some results and recommendations which the very important one was that there are real changes occurred in the international system during the live of such study in all political, economic, military, security, social, and cultural aspects. These aspects are greatly reflected on Chad political system confirming the main hypothesis rightful through which the researcher started, and the continuing of different colonial reflections besides to variant actors who seeks to rule over Chad political system. Relatively, democracy, public freedoms, transparency, and degeneration fighting are increased by the development of foreign relationships with colonialism countries targeting Chad.